الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم-

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

تخصص علم اجتماع العائلة

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع العائلي

تدخل أهل الزوجين وعلاقته بحدوث الطلاق

دراسة ميدانية لعينة من المطلقات بمناطق من ولاية مستغانم

إعداد الطالب (ة):

هرنـدي كريمة

تحت إشراف الأستاذ (ة):

سيدي موسى ليلى

لجنة المناقشة:

بلهـواري الحاج:رئيسا

صديق خوجا خالد:مناقشا

السنة الجامعيـة:

2013-2012

المقدمة:

يعرف المجتمع عبر دورة حياته العديد من الظواهر الاجتماعية التي قد تصيبه، فترمي بمؤثراتها عليه نتاج جملة العوامل والأسباب المؤدية إلى حدوثها، الأمر الذي من شأنه عرقلة المسيرة التكيفية للمجتمع، ومما لا شك فيه أن الظواهر الاجتماعية بشكل أو بآخر انطلاقا من تداخلاتها مع بعضها البعض؛ فإنّها تفرض تأثيراتها لكن ليس فقط على المجتمع وإنما تتعداه لتمتد إلى الفاعلين الاجتماعيين المكونين له، هؤلاء الفاعلين الذين يمكن أن يكونوا بصورة غير مباشرة أطراف فاعلة في حدوث مثل هذه الظواهر، ليجدون أنفسهم في نهاية المطاف مجرد ذوات تابعة لسلطة وقهرية الظاهرة بحد ذاتها، ومن بين هذه الظواهر الظاهرة المحل دراستنا ألا وهي: **"ظاهرة الطلاق"**.

تعد ظاهرة الطلاق من بين الظواهر التي تمتاز بالخصوصية رغم أن تأثيرها يتعدى الفرد ليمس المجتمع ككل من خلال النفاذ إلى أهم وحدة اجتماعية بذاته، هذه الظاهرة المعبرة في حقيقة وقعها عن المرحلة النهائية التي يلجأ إليها الزوجين لإنهاء العلاقة الزوجية، ظاهرة ليست بالحديثة وإنما عرفتها كل المجتمعات عبر تاريخها البشري القديم وصولا إلى المرحلة الآنية، إلا أنّ حدتها تختلف بحسب خصوصية وتركيبة كل مجتمع، ظاهرة لم تعرف التمييز في وجودها بين المجتمعات العربية أو الغربية منها كلا على حد سواء، بالإضافة إلى تبعاتها المساهمة ولو بشكل ضمني عبر قفزات زمنية لا لحظية في خلخلة العلاقة الشخصية والأسرية والاجتماعية معا، فقد أضحت ظاهرة الطلاق مشكلة قائمة بذاتها تكشف عن أبنية تأثيراتها بالرغم من اختلافية النصوص التشريعية للمجتمعات التي سعت جاهدة للحد من مدى استفحال هذه الظاهرة بعمقها، بيد أنّ ضروب مختلفة ومتباينة من المؤثرات الداخلية والخارجية كان لها دورا في أن تؤرق كاهل الحياة الزوجية والأسرية معا، والمجتمع الجزائري ليس بمعزل عن مساحة التأثيرات الخارجية، ومجموع التغيرات التي عملت مجتمعة على خلق خلل في العلاقة الأسرية فنتج عنها انفصال نهائي للشريكين، بعد أن تم جمعهما برباط وثيق يتم فيه مشاركة الطرفين لبعضهما البعض في السراء والضراء وفق علاقة قائمة على إقرار ارتضاه العقل الجمعي، رباطا حرصت على شد وثاقه كل المجتمعات، وفي نطاق هذه التحولات والتغيرات الجذرية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي كان عرضة لها المجتمع الجزائري، أشارت العديد من الإحصائيات والبحوث الاجتماعية التي وقفت على الأسباب الكامنة وراء انتشار هذه الظاهرة، إلى ارتفاع معدلات

الطلاق انطلاقا من تتبعها لوتيرة وصيرورة هذه الظاهرة من خلال ما أسفرت عليه نتائجها، دراسات في حقيقة أمرها أصبحت تكشف عن وجه اهتمامها بالظاهرة لاسيما مع السنوات الأخيرة، كون الذي يحدث ليس فقط نتيجة تفاعلات واحتقانات للعلاقة بين الزوجين وأسرهم، بل في حقيقة الأمر نتاج للعديد من التحولات والتغيرات التي مست المجتمع، فقد سجل نسبة الطلاق بالمجتمع الجزائري مثلا في سنة[1] 2000: **14.5%**، ليرتفع بعد ثلاث سنوات فقط إلى نسبة **19.25%**، أما في سنة **2004** فقد قدر بـ:**22.5%**، وهذه النسب المسجلة لا يمكن تجاهلها أو الاستهانة بها، وعلى الرغم من محاولة التشريعات القضائية الجزائرية خاصة بعد إصدار قانون الأسرة الجزائري وكذا التعديل الذي أجري عليه خلال سنة **2005**، للتخفيف من حدة آثار الطلاق إلا أن هذه المعدلات لم تعرف انخفاضا، بل زادت ارتفاعا ملحوظًا في هذه السنوات الأخيرة، وكنتيجة للآثار التي عصفت هي الأخرى بكيان الأسرة بصورة مباشرة، وما انجر عنها من تفكك لنسيج الشبكة العلائقية لنظام العلاقات الأسرية، فإنّ هذه المجتمعات قد اتخذت في صورة محاربتها للظاهرة كوجه احترازي للحد من إمكانية اتساع مجال ارتفاع معدلاتها بسن القوانين، لأنه كلما كان التشدد في نظام الزواج كلما أمكن التخفيف من حدة انتشار هذه الظاهرة، وهذا التشديد ليس فقط على نطاق المجتمع الجزائري بل على مستوى كل المجتمعات التي انتهجت نفس المنهج في ما خص بمحاولة تشخيص واقعية تأثير الظاهرة بزيادة تحصين الدائرة القانونية، لكن بالرغم من كل هذه التدابير الاحترازية المتسعة ذات المخرجات الرامية للمحافظة على كيان المجتمع، إلا أنّ هذا لم يمنع من تزايد معدلات الطلاق، ويرجع أسباب هذا الارتفاع أساسا إلى عدة عوامل الناتجة عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتشابكة مع بعضها البعض، مما دفع العديد من المفكرين على اختلاف مناهل تخصصاتهم؛ لأن تشغل هذه الظاهرة بؤرة تفكيرهم وتصبح موضع اهتمامهم، وخاصة علماء الاجتماع منهم منذ عقود كثيرة، متخذا هذا الاهتمام بالموضوع شكله العلمي مع تخصصات متعددة من خلال محاولة وصف الظاهرة والوقوف ولو بصورة جزئية على الآثار المتمخضة من رحمها، بالرغم من تعدد أبعادها، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل مجتمع وعقائديته الاجتماعية.

ولقد تم اختيار موضوع هذه الدراسة لعدة أسباب منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي، فالذاتي منها قد تمثل أولا وقبل كل شيء في الرغبة بالحصول على شهادة التخرج، بالإضافة إلى دراسة جانب من جوانب العلاقات الاجتماعية للأسرة عامة، وأوجه الخلل التي يمكن أن تحدث على مستوى هذه العلاقات وما ينجر عنها من آثار يتولد عنها وضعيات مختلفة

[1]- محمد طويل، **عوامل انتشار الطلاق في المجتمع الجزائري: (دراسة ميدانية لعينة من المطلقين والمطلقات بمدينتي الجزائر والبويرة)**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع الديمغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،2005-2006، ص13.

خاصة، ومن أجل الكشف عن المشكلات اليومية التي تعيشها الأسرة المتعرضة لحالة التفكك، وحتى الوضعية التي تعيشها المرأة المطلقة، من دون إهمالنا لدافع ذاتي مهم قد تمحور في الميل الشخصي لدراسة الموضوعات التي لها علاقة بالتفكك الأسري وخاصة أهم أشكال هذا التفكك ألا وهو: **الطلاق**، أما عن **الأسباب الموضوعية** ففي مقدمتها ندرة الدراسات العلمية المتعلقة بأسباب تدخل الأهل وعلاقته بحدوث الطلاق بالأسرة الجزائرية، فضلا عن الأحاديث اليومية المتداولة خاصة في مجال عملي ومقر سكناي عن تدخل الأهل المتكرر في شؤون الزوجين وما ينجم عنه من رأس مال توتري، ووجود حالات للطلاق في الوسط الاجتماعي الذي أعيش فيه سواء من ناحية الأقارب أوالجيران، فضلا عن التسجيلات اليومية لارتفاع معدلات الطلاق والأسباب المؤدية إليه، وآثار هذه الظاهرة على الفرد والأسرة فالمجتمع بصفة عامة. أما عن السبب الموضوعي الآخر فكان منحصرا في محاولة القيام بدراسة علمية حول جانب من جوانب أسباب الطلاق، يا إما يفند أو يدحض الأسباب المؤدية إلى تدخل الأهل والمصرح عليها إعلاميا، هذا الاهتمام الإعلامي الذي لا يعوِّض التقصير العلمي حول مسألة تحديد أسباب هذا التدخل بالمجتمع الجزائري الحديث.

ولقد كان من وراء اختيارنا لموضوع الدراسة جملة **الأهداف** منها محاولة اكتشاف الدوافع الأساسية لتدخل الأهل المتأثرة بجملة المتغيرات الجديدة التي كان لها الأثر الواسع في حدوث الطلاق وارتفاع معدلاته، والكشف عن الموقف من هذه الأسباب بهدف تقديم رؤية واقعية موضوعية نسبيا بعيدة عن التفسيرات السائدة بين العامة من الناس من جهة، ووصف ووفهم وتفسير الأسباب الكامنة وراء تدخل الأهل في شؤون الزوجين ومدى تأثيره في حدوث الطلاق، في جزء من المجتمع الجزائري بدون عزله عن الواقع السوسيولوجي المتغير من جهة أخرى.

أما عن **الأهمية العلمية** للموضوع فتكمن أهمية هذا الموضوع من الناحية العلمية في كونه يحاول تسليط الضوء على جانب من جوانب الأسباب المؤدية للطلاق وعلى وجه التخصيص الوقوف على معرفة أسباب تدخل الأهل، ومحاولة معرفة مدى تأثير هذا التدخل على حدوث أو عدمه للطلاق، في كونه من الأسباب التي أشارت إليها العديد من الدراسات المقامة في مجتمعات عربية خاصة، وبعض الدراسات المقامة بالمجتمع الجزائري بالرغم من عدم الخوض في تفاصيل أسباب هذا التدخل والتعرف عن كتب عن الوضعية التي تعيشها المرأة المطلقة.

وعليه قد حاولت هذه الدراسة المتواضعة محاولة معرفة العوامل والأسباب المساهمة في انتشار هذه الظاهرة والنتائج البازغة عنها، معتمدين في بحثنا على الخطة الآتية في تقسيم العمل، فقد احتوت الدراسة على بابين، كل باب احتوى هو الآخر على فصول، فالباب **الأول** احتوى على **الفصل الأول** المعنون ب: **البناء النظري لموضوع الدراسة**، هذا الفصل الذي ضم

بدوره مبحثين، **المبحث الأول** كان حول **ماهية النسق الأسري**، أما الثاني منه فقد تمحور حول **قراءة تاريخية للطلاق وأشكاله** منتهيا كل مبحث بخلاصة، أما الباب الثاني من الدراسة فقد احتوى هو الآخر **الفصل الثاني** الذي دار مضمونه حول **الإطار المنهجي للدراسة**، و**الفصل الثالث** الذي انحصر حول الإطار الميداني للدراسة ضام هو الآخر مبحثين، **المبحث الأول** منه خصص **لعوامل الطلاق**، أما الثاني منه فقد كان حول **أسباب الطلاق وآثاره**، وكخلاصة للبحث تم تقديم أهم **النتائج الأساسية** و**الخاتمة**، مع ذكر **قائمة المراجع** الموظفة، وإدراج **الملاحق** و**قائمة المحتويات**.

1) الإشكالية:

يقترن استمرار المجتمعات كوحدة فاعلة والمجتمع الجزائري منها على الخصوص بمدى فاعلية توفر قاعدة نمط العلاقات التداخلية ما بين أنساقه طورا، وعضوية ممثلي هذه الأخيرة طورا آخر؛ إذ أنّ هذه البنية الكلية تتغذى وتنمو بترابط وتكامل أداء فاعليها، والتزامهم بالأدوار المنوطة بهم بالسياق الاجتماعي؛ بحيث تصح هذه الأدوار من خلال سعيهم لتحقيق حاجاته الضرورية، ومن أجل تحقيق هذا المطلب الاجتماعي كان لا بد من توفر جهاز حيوي متسم

بمرونته الاجتماعية المساهمة في ديناميكية البناء الاجتماعي الكلي ألا وهو: **النسق الأسري**، هذا الجزء الذي لا يتجزأ من كيان المجتمع، كونه وحدة منتجة بذاته، وليس مجرد وجها ستاتيكي غير فاعل، وهذا من خلال تكيفه مع متطلبات المجتمع المتغيرة، فالأسرة ليست مجرد كيان بلا روح، بل وحدة ذائبة في لحمة واقعية المجتمع المنتمية إليه؛ هذا الجهاز الذي يعتبر نسق من التفاعلات والعلاقات والتي من دونها لا يمكن بأيِّ حال من الأحوال أن يكتب لها الاستمرار في ظل اتساع دائرة المدى التفاعلي بين مكونيها ألا وهما: **الزوجان** اللذان يسهمان من خلال التزامهم بأدوارهم في بناء ثقافة مشتركة يتقاسمون عن طريقها الإحساس بالمشابهة، الذي يسهم هو الآخر في بناء نسيج العلاقات الاجتماعية القائمة على مبدأ التبادل المنضوي تحت تكرار عملية التفاعل؛ بحيث كلما تكرر هذا الأخير لفترة كافية أمكن إدراك نمط معين من السلوك الذي يعبر عنه بالعلاقات الاجتماعية التي تجمع بين الزوجين، ولكن هذه العلاقات مشروطة في تواجدها بالوعي المتبادل انطلاقا من مؤسسة **الزواج**، التي تجعل من هذه العلاقة ذات وجه اجتماعي مقبول، ضف على ذلك فالنسق الأسري كيان لا منعزل عن باقي الوحدات الاجتماعية الأخرى، فهو يقوم على قاعدة بنائية بغاية الأهمية متمظهرة في قوام شبكة العلاقات الاجتماعية التي تبنى داخله ، وليست حبيسة فقط الزوجين بل أطراف أخرى لا يقل دورها في تنشيط فعالية الحياة الاجتماعية به.

لكن باعتبار المجتمع كلا متكاملا، فإنّ هذا لا يمنعه من أن يكون عرضة لأيِّ خلل يحول دون الأداء الأفضل لأحد أنساقه الجزئية، حتى ولو كان بصورة عرضية، وانطلاقنا من أنّ الأسرة نسق من النسق الاجتماعي يؤثر ويتأثر بذات الوقت؛ فإن أيَّ خلل يصيب كيانه سينعكس على المجتمع ككل، وهذا الخلل ما هو إلا نتاج الفشل النسبي للأفراد في مدى قابلية التزامهم بالأدوار المتعلقة بالنسقين:الزواجي والأسري معا من جهة، وفشلهم في تمثل بعض قيم المجتمع من جهة أخرى، هذه الأخيرة التي لها دورا رياديا في قيادة أفراد المجتمع للالتزام بأدوارهم، وتحقيق دربا من الضبط الاجتماعي لسلوكياتهم.

وعليه فإنّ عدم الالتزام النسبي بمنظومة القيم القاعدية التي يتأسس عليها كل من النسق الأسري والنسق الزواجي معا، ويتشكّل انطلاقا منها كيان المجتمع ككل، هذه المنظومة الضبطية والممؤسسة لنمط معين من العلاقة بين الزوجين والأهل معا، قد يؤدي إلى ذيوع ظاهرة **الطلاق**، باعتباره وجها من أوجه الخلل، هذه الظاهرة التي عرفت ذيوعا رهيبا لاسيما بالسنوات الأخيرة من خلال ارتفاع معدلاته والتسجيل المكثف لحضوره بالمحاكم الجزائرية على وجه الحصر، هذا التزايد الذي لم يعد حكرا على رقعة جغرافية معينة بل استفحل في كلتا المنطقتين: الحضرية منها والريفية، مع الأخذ بعين الاعتبار مستويات التفاوت في المعدل بالمنطقة الحضرية نتيجة لعوامل

متعددة، إذ أنّ **الطلاق** ما هو إلا نتيجة حدثت لعدم إمكانية التعايش الطبيعي على مستوى العلاقة الرابطة بين الزوجين، ومرد هذا انطلاقا من الملاحظات اليومية لحالات الطلاق، وما أشارت إليه الصحف، مدعمة بأقوال رجال القانون الجزائري الذين تم مقابلتهم بمكاتبهم، تثبت أنه يوجد العديد من الأسباب الكامنة وراء القصور الوظيفي للعلاقة الزوجية، هذا القصور الذي يمكن أن يكون له أثر على نسيج العلاقات الاجتماعية بذات النسق الأسري، ومن بين هذه الأسباب تدخل أهل كلا الطرفين، الأمر الذي من شأنه يا إما يقوي عضد التعاضد والتفاعل أو العكس، إلى جانب متغيرات أخرى يظهر مفعولها سواء في مستهل الحياة الزوجية أو لاحقا، ووفق للهدف المشار إليه سابقا من هذا البحث تساءلت هذه الدراسة عن الرأسمال السببي الكامن وراء تخلخل هذه العلاقة، ومنه فإنّ التساؤل الرئيسي للبحث قد تمثل في الآتي:

فيما يتمثل الرأس مال السببي لتدخل الأهل بين الزوجين؟

ومنه نثير التساؤلات الفرعية الآتية:

إلى أي مدى يؤثر الاختيار الزواجي في حدوث الطلاق؟

كيف تؤثر طبيعة العلاقة بين الأهل والزوجين في الطلاق؟

ما علاقة تدخل الأهل بالطلاق؟

ولجعل تجربة بحثنا تتسم بالتنظيم جاعلا من المنهج المعتمد لا عقيم يؤدي إلى الكشف عن جزء من حقيقة ليست بعيدة عن الواقع الاجتماعي؛ بل محاولة تلمسه تلمسا واقعيا، بمقتضاه نوجه البحث الحقلي توجها علميا، فإننا اعتمدنا فرضيات بحث التي **تعتبر تعميم غير محقق حسب لندبرج**[2].

2) الفرضيات:

لحدوث الطلاق أسباب أصبحت مرتبطة بمجموعة من التغيرات العامة؛ التي كان لها الأثر الواسع سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على حيز التفاعل الاجتماعي فالعلاقات الاجتماعية بذات الأسرة، بخاصة بين الأهل والزوجين، والذي من شأنه التأثير على الوجه العام لهذا التفاعل الوظيفي؛ هذا الأخير الذي في حالة عدم توفره قد يؤدي إلى تراكم واتساع نطاق المشكلات اليومية، وبالتالي إمكانية فك الرابطة الزوجية، وعليه ففرضيات بحثنا تنحصر في ما يلي:

[2] محمد عاطف غيث، **تطبيقات في علم الاجتماع**، الإسكندرية: دار الكتب الجامعية، 1970، ص 45.

نمط الاختيار الزواجي يؤثر في تدخل الأهل بين الزوجين.

تؤثر طبيعة العلاقة بين الأهل والزوجين تأثير عكسي في حدوث الطلاق.

هناك علاقة طردية بين تدخل الأهل وحدوث الطلاق.

تمهيد:

لقد تحوّل اهتمام الباحثون إلى دراسة العوامل التي تؤدي إلى تصدع الأسرة وما يترتب عنها من طلاق وانفصال بعد أن كان اهتمامهم جله منحصرا على المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الأسرة.

فنتيجة للتغيرات الاجتماعية والثقافية التي يعتبرها سببا في حدوث بعض الأزمات والتصدعات التي كانت شديدة الوطأة على نظام الأسرة الحديثة، أثبتت العديد من الدّراسات أنّ الأسرة شأنها شأن أي نظام اجتماعي آخر واجهت الأزمات والتصدعات، وعرفت الطلاق الذي يعتبر عند البعض ضربة توجه إلى هذا النظام، وعدوا لذود لما يجره من شقاء وبلاء، ومع ذلك يلاحظ ازدياد نسب الطلاق في مجتمعنا اليوم بصورة لم تكن مألوفة في أيِّ وقت قد مضى حتى في تلك المجتمعات التي تحرِّم الطلاق دينيا.

2.1) ماهية الطلاق:

2.1.1)مفهوم الطلاق: اشتق لفظ **الطلاق** من الكلمة اللاتينية **Divortuim** المشتقة من فعل **Divortere**، ويعني الانقسام والافتراق الذي يتم بين شخصين، وكل أمر من شأنه أن يضعف الصلة بين الزوجين ويفوِّت المصلحة والمنفعة بينهما دون مبرر، ويُلجأ إليه بعد فشل كلي في مساعي الصلح بين الزوجين[1]، ويقال طلّق الرجل البلاد؛ أي فارقها، وطلاق النساء لمعنيين: أحدهما حل عقدة النكاح، والآخر بمعنى التخلية والإرسال[2]، وهو الانقطاع والذهاب، ورفع القيد الحسي، وحل الوثاق، وقد جعلوه في المرأة طلاقا (أي رفع القيد المعنوي) وفي غيرها إطلاقا(أي رفع القيد الحسي). أمّا **اصطلاحا** فيعني إنهاء الزوج لعلاقته بزوجه بألفاظ مخصوصة"[3]. وهو كذلك المصطلح الذي يعني انفصام عقد الزواج من **الناحية القانونية**[4]، إذ أنه حسب قانون الأسرة الجزائرية فإنّ الرابطة الزواجية تنحل يا إما بالطلاق أو بالوفاة[5].

وما يستنتج من التعاريف المذكورة سلفا حول مفهوم الطلاق، أنه من أهم أشكال التفكك الأسري الذي يتم عن طريقه انفصام عقد الزواج، وحل عقدته سواء بإرادة منفردة أو برضا كلا الطرفين، أو بنشوز أحد الزوجين أو بالمخالعة، ويتم هذا الفسخ نتاج فشل الزوجين أحدهما أو كلاهما في مساعي الصلح والوقوف على حل الأسباب التي أدت بهما إلى هذا الفشل سواء الظاهرة منها أوالكامنة، وعليه فإن التعريف الذي سنأخذ به ببحثنا هو ما تعلق باعتبار الطلاق شكل من أشكال التفكك الأسري الذي يؤدي بدوره إلى التفكك الاجتماعي الذي يتمخض عنه العديد من التأثيرات على المجالات الأكثر حيوية بالمجتمع ككل باختلاف تركيبة بنائه الحضرية والريفية منها على حد سواء، بالرغم من التفاوت النسبي في درجة التأثير المضبوطة بجملة العوامل المساهمة في ذلك.

ولما كان من أجل دراسة الخلل الوظيفي الذي يطرأ على نظام اجتماعي ما، فيجعله يحول دون الأداء الأفضل والكامل لمهامه؛ فكان لا بد من التطرق إلى هذا التنظيم المؤدي لذلك، فقد

---

[1]- مسعودة كسال، **مشكلات الطّلاق في المجتمع الجزائري**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص24.

[2]- جمال الدين ابن الفخار، **لسان العرب**، الطبعة 06، الجزء 10، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1997، ص226.

[3]- عبد الفتاح تقية، **المختصر في الفقه المدني من خلال أحكام الفقه الإسلامي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998، ص 69.

[4]- ميشل مان، **موسوعة العلوم الاجتماعية**، (تر:عادل مختار الهواري وسعد عبد العزيز مصاوم)، الأزاريطة: دار المعرفة الجامعية، 1999، ص 206.

[5] قانون الأسرة: **قانون الجنسية الجزائرية، قانون الحالة المدنية في ضوء الممارسات القضائية**، الجزائر،2010-2011، ص22.

عملت الطبيعة منذ بدء الحياة على تحديد صلة كل من الجنسين بالآخر، وقضت بأن تؤسس تلك الصلة على أساس ثابت مجسّد في مؤسسة "الزواج" الذي يعد "عقدا أبديا غير قابل للتوقيت"[1] وظاهرة عامة وعالمية في كل المجتمعات الإنسانية، ونظام اجتماعي له معاني مختلفة للغاية باختلاف الثقافات، ويمكن تعريفه على أنه:"علاقة جنسية تفرض عليها جزاءات اجتماعية..."، و"اتحاد جنسي جرى التعارف والاتفاق عليه وإقراره اجتماعيا بين رجل وامرأة بالغين"[2]، و"اتحاد طبيعي لا يقوم على القوانين وحدها، وإنّما يقوم على العواطف المتأصلة في الإنسان، بالإضافة إلى مراعاة التنسيق بين الزوجين من حيث الخُلق والخَلق"[3]، وهو كذلك"عملية إيجاب وقبول بين الطرفين"[4]، والزواج هو عملية تقوم على أسس تجعل منه ناجحا نسبيا، وقد قرر فقهاء القانون المدني في فرنسا بالمجتمع الجزائري على أن أسس الزواج هي الرضا والاختيار والحرية[5]، وعليه فإذا كان الزواج: "اتحاد ينظمه المجتمع ويكتسب صبغته الشرعية، من خلال الثقافة السائدة فيه، كما يشكل وحدة الإنجاب"، فإنه بمجرد تلاشي تلك العواطف المتأصلة ما بين الجنسين فلن تستطيع القوانين بالغة ما بلغت حماية الزواج من الاندثار والتفكك، ويصبح الطلاق هو" التصرف القانوني الذي يعبر عن انتهاء رابطة الزواج"[6]، واللغة الأفصح لهذا الاندثار الذي الذي يعد: " نوع من التفكك الأسري وانهيار الوحدة الأسرية، وانحلال بناء الأدوار الاجتماعية المرتبطة بها، عندما يفشل عضو أو أكثر في القيام بالتزامات دوره بصورة مرضية"[7]، ولما كاد يكون الطلاق من الأعراض الملازمة للزواج، ومن بين المفاهيم الأكثر ارتباطا بكل من المنظومة القانونية من جهة والواقع الاجتماعي حتى ولو اختلفت السياقات فيه، فكان لابد من تطرقنا للتعريف الاجتماعي لهذه الظاهرة الاجتماعية، فلقد استخدم علماء الاجتماع هذا المفهوم الناتج في حقيقة أمره عن هشاشة الزواج على أنه مؤشر يدل على سوء التنظيم الاجتماعي (التفكك الاجتماعي)، يكشف عن تأثير البناء الاجتماعي على سلوك الفاعلين الاجتماعيين ، كما أنه يعد بنظرهم رؤية مشوشة أو غير واضحة[8].

---

[1]- العربي بلحاج،**الوجيز في شرح قانون الأسرة الجزائرية،: الزواج والطلاق**، الطبعة 04،الجزء 01، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 41.

[2]- أنتوني غدنز، **علم الاجتماع: مع مدخلات عربية، (**تر: فايز الصباغ)، الطبعة 02، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 254.

[3]- عمر رضا كحالة، **الطلاق: سلسلة بحوث اجتماعية 03**، سوريا: مؤسسة الرسالة،1977، ص05.

[4]- محمود حسن، **الأسرة ومشكلاتها**، بيروت: دار النهضة العربية، بدون سنة، ص 118.

[5]- العربي بلحاج، **أبحاث ومذكرات في القانون والفقه الإسلامي**، الجزء 02، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1996، ص 613.

[6]- حسين رشوان، **الأسرة والمجتمع:دراسة في علم الاجتماع الأسرة**، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2003، ص 105.

[7]- مسعودة كسال، **المرجع السابق**، ص 24.

[8]- ميشل مان، **المرجع السابق**، ص209

وبالرغم من وجود أنواع متعددة من التفكك الأسري الذي يحيل إلى تمزق نسيج الأدوار الاجتماعية عندما يخفق فرد أو أكثر في القيام بالدور المناط به على نحو سليم ومناسب، نجد إلى جانب الطلاق الذي يمكن اعتباره كابتكار اجتماعي يستخدم كوسيلة للتهرب من التوترات التي قد تنجم عن الزواج ويصعب تفاديها بأي وسيلة، توجد أنواع أخرى، كالانفصال، أو الهجر، وعدم اكتمال الوحدة الأسرية؛ خاصة عند تغيب الأب(الزوج) أو في حالة ما يعيش أفراد الأسرة سويا لكن مع تناقص الاتصال أو التفاعل فيما بينهم[1]، إلا أننا سنركز بدراستنا على الطلاق كونه من أهم أشكال التفكك الأسري؛ لأنه يعني الانفصال النهائي بين الزوجين والذي يتدخل فيه كل من الجانب القانوني والمجتمعي معا، هذا الأمر الذي يجعله من أهم أنواع وأشكال التفكك الأسري، ومعظم التعاريف التي رصدت عن مفهوم الطلاق تجمع بين الجانب التشريعي والاجتماعي معا بذات الوقت، ومن ذلك: "إنّ الطلاق هو الفسخ الشرعي للارتباطات الزوجية، وبالتالي الإثبات الاجتماعي لفسخ عقد الزواج"[2].

2.2) قراءة تاريخية لتطور الطلاق:

إنّ الطلاق يفصل مجرى الرابطة الزواجية قانونيا، ويفرق بين الزوجين تماما على الأقل من الناحية المادية؛ إذ أنه ليس بالظاهرة الحديثة في المجتمع الإنساني، لكن المعلومات الصادرة عن الدراسات المقامة حول المجتمعات التاريخية بيّنت أن هناك حالات تفريق بين الزوجين لأسباب متعددة، ومنه كان الطلاق إذن ظاهرة اجتماعية معروفة منذ القدم لدى المجتمعات يختلف اتجاهها نحوه باختلاف المعتقدات والقيم المتعلقة بالزواج، وبالرجل والمرأة، وحتى باختلاف المذاهب الدينية في نظرتها للطلاق، إلا أنّ سهولة إجراءاته أو صعوبتها أو ممارسة أحد الزوجين لها لم يختلف اختلافا بيِّنا بين المجتمعات.

2.2.1) الطلاق في بعض المجتمعات القديمة:

[1]- علياء شكري، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة**، الطبعة 03، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1981، ص 229-231.
[2]- مسعودة كسال، **المرجع السابق**، ص 25.

قد نصت تشريعات **"حمو رابي"**[1] على حق الزوجة في تطليق زوجها في حالة العقر، وللقضاء حق الفصل حسب ما ورد بالمادة: **[138-139-140]**، وإذا كرهت المرأة زوجها وقالت **لن تملكني** ينظر في أمرها من قبل القضاء.

وأما عن العهد **اليوناني** فقد كان الطلاق حقا للرجل؛ إذ كانت تعتبر المرأة مجرد شيئا يشتريه الرجل، وله مطلق الحرية في التنازل عما يملكه، وكان يعني الطلاق بهذا العهد حل للرابطة الزواجية، إذ كان من حق الزوج أن يوقع فعل الطلاق على المرأة متى يشاء؛ ولأي سبب كان، كما كان يحق له أن يزوج مطلقته في حياته أو يوصي بها شخصا آخر بعد مماته، وإذا كان عاقرا، فكان يحق له أن يطلق زوجته، على عكس العهد **اليوناني القديم** فلم يكن يحق للزوجة بالطلاق، لكن حدث تعديلات في القانون اليوناني، فأصبح للمرأة الحق في ذلك، وإذا ما كرهت زوجها لسبب ما جاز لها أن تتقدم للقضاء طالبة الطلاق، أما عن أسباب هذه الأخيرة في هذا العهد فقد تمثلت في كل من: الزنا، الهجر المتعمد، المرض العقلي، العجز الجنسي.

أما عند **الرومانيين** فكان أول من أطلق كلمة الطلاق هو **"كارفيلوس روجا" 235** ق.م، حيث لم يستسغ الأمر رضا الجميع بل أثار غضب كل المواطنون، لكن أصبح بعدها الطلاق حقا ممنوحا للرجل فقط دون الزوجة، كما كان باستطاعة الأب أن ينهي الرابطة الزوجية التي تكون بناته طرفا فيها حتى ولو كان بغير رغبة بناته، فإنهاء الزواج كان مظهرا من مظاهر السلطة الأبوية، وفي العصر الكلاسيكي أصبح للزوجة الحق في تطليق زوجها دون قيد أو سبب[2]. أما عند **الهنود** فكان يجوز للزوج أن يطلق امرأته، على نقيض المرأة. وعند الكثير من الأمم البدائية لم يكن للزوج الحق في أن يطلق زوجته إلا بزواجه بعدة زوجات، في هذه الحالة يسمح للمرأة بأن تنفصل عن زوجها[3].

وما يمكن استنتاجه هو أن شرعية الطلاق في أي نظام اجتماعي مقرون بوجود مجموعة الأسباب المختلفة باختلاف طبيعة عقيدة تفكير كل مجتمع من المجتمعات السالفة الذكر، بالإضافة إلى الحق المطلق للزوج في طلاق زوجته، وهذا يتبين أن هذه العينة من المجتمعات القديمة السلطة فيها ذكورية بالدرجة الأولى؛ سلطة بيد يا إما الزوج أو الأب، بالرغم من أن تشريعات حمو رابي كان فيها نوع من الإنصاف

[1]- أحمد القندوز، **الطلاق في الشريعة الإسلامية**، الطبعة 02، مصر: دار المعارف، 1976، ص 22.
[2]- فيصل محمد خير الزراد، **المرأة بين الزواج والطلاق في المجتمع العربي والإسلامي**، لبنان: دار الكتاب العربي، 2010، ص 214-215.
[3]- عمر رضا كحالة، **المرجع السابق**، ص 09-11.

النسبي للمرأة فيما يخص إمكانية حصولها على الطلاق، ولكن وفق جملة من الاعتبارات والأسباب المحددة سلفا من طرف النظام الاجتماعي المسير للمجتمع؛ هذا النظام المشكل وفق عادات وأعراف تمثل الهوية التعبيرية الخاصة بكل مجتمع، وبالتالي هذه الحرية الممنوحة للمرأة في حق الحصول على الطلاق مساحتها ضيقة ومحدودة.

2.2.2) الطلاق في بعض الديانات:

لقد كان الطلاق في شريعة **اليهود** ميسور للرجل لأهون الأسباب ولأقل حجة، وهذا التساهل العظيم مع الرجل في فسخ عقد زواجه يعلِّل كثرة ما يرى في العهد القديم من التنويه بالزنا. وكان الطلاق يتم لأسباب ثلاث ألا وهي: **الزنا، العقم، عيوب الخلقة والخلق،** فلم يكن للزوجة الحق لا في الطلاق ولا في الخلع، ولا تعود المرأة المطلقة لزوجها الأول، ولو تزوجت من غيره، حتى ولو طلقها الزوج الثاني أو مات عنها؛ لأن المرأة قد تنجست بزواجها الثاني، ولكن في العصور الحديثة يحق للمرأة طلب الطلاق، وذلك بالتراضي مع زوجها أو حسب رأي القاضي في ذلك[1].

أما **الديانة المسيحية** فكان الطلاق عندها مباحا حسب الكنيسة **الأرثوذكسية** أقلّه لعلة واحدة؛ أي علّة الزنا، والغرض الحقيقي من هذا الجواز هو إباحة الطلاق لكل علّة خطيرة تشابه الزنا، وما ميز الديانة المسيحية هو اختلاف مذاهبها بشأن الطلاق، فـ**الكاثوليكية** تحرِّمه لأيِّ سبب؛ وعلى الطرفين احتمال المكاره والمساوئ مهما تكن وحتى الموت، أما **البروتستانت** فيقبلون الطلاق لعلة الزنا، أو محاولة قتل أحد الزوجين للآخر أو تغيير الدين، أما **الأرثوذكس** فهم أكثر مرونة في جواز الطلاق عند وجود أسباب تدعو لذلك مثل: **الزنا، تغيير الدين، عدم الإنجاب**[2].

أما عن تاريخية الطلاق في **الجاهلية،** فقد كان العرب في الجاهلية يطلِّقون بثلاث: **الظهار (**أنت عليّ كظهر أمي أو بطنها**)، الايلاء (**الحلف على ترك قربان المرأة مدة**)، الطلاق،** وقد تعددت أشكاله، وكان الرجل إذا رغب عن امرأته لسبب ما أهملها إهمالا، وقد يحلف ألا يقرب زوجه مدة جنسيا، حتى نزل القرآن الكريم لينصف

[1]- فيصل محمد خير الزّراد، **المرجع السابق**، ص216.
[2]- **نفس المرجع**، ص217.

المرأة بهذه المسألة، كما كان بالجاهلية **عَضْل النساء***، أما بمجيء **الإسلام** أحل **الطلاق** درءا للمفاسد في جو الأسرة، بحيث لم يبحه إلا في الضروريات القصوى، بالرغم من اعتباره أبغض الحلال عند الله[1]، وقد شرعه الله تعالى لفصم عرى الزوجية عند تعذر بقائها على حال صالحة وتَحَقُّقْ أنّها أصبحت غير موصلة إلى الغاية منها، وقد حثت الشريعة الإسلامية كلا الزوجين المحافظة على الرابطة الزواجية، أما عن أنواع الطلاق التي كانت سائدة بهذه المحطة التاريخية فهي أربعة: **الطلاق المعهود، الخلع، فرقة الايلاء، فرقة الحكمين**،هذا وقد دعت العديد من الآيات الكريمة إلى حسن المعاشرة، وتحقيق المقاصد العليا من مؤسسة الزواج، ولكن خوفا من الضيق والضرر الذي يمكن أن يمس الزوجين أُحِلّ الطلاق لرفع هذا الضرر، وشرّعه الإسلام علاجا للحياة الزوجية المتفككة والمضطربة[2]، كما يرينا الإسلام بآياته الكريمة أن الطلاق ليس انتقاما من المرأة يوقعه الرجل عليها في حالات انفعاله الجنوني بل هو **"فراق يُحتم بعد تعذر"**؛ أي عند تعذر بقاء الزوجية مثمرة ما يطلب فيها، فهو رخصة تقدر بقدرها[3].

وما يجدر الإشارة إليه هو أن مسألة التمتع بحق الحصول على الطلاق كانت حكرا على الرجل وهذا له ارتباط وثيق بطبيعة النظام الاجتماعي القائم على السلطة والهيمنة الذكورية في العديد من المجتمعات –النظام الأبوي- أكثر منه للمرأة التي ارتبطت بالنظرة الدونية الناتجة ليس عن إقرار ذاتي وإنما عن إقرار اجتماعي غرزته الثقافة الاجتماعية وبعض التطبيقات الممارساتية الممؤسسة لهذه النظرة وفق سياقات اجتماعية معينة ساهمت في إعادة إنتاج وبلورة مسوغات اجتماعية جعلت من الأمر يبدو وكأنه طبيعي؛ بالإضافة إلى أن تعزيز حكم الطلاق بيد الرجل ما هو إلا العودة إلى نمط القواعد الاجتماعية التي كانت تحكم تلك المجتمعات، والتي انطلاقا منها حددت دور المرأة، وأن الطلاق قد دخل في جميع الشرائع الغربية تقريبا رغما عن

* - أن يطلق الرجل ذو المكانة زوجته إذا نفرت منه، ويشترط ألا تتزوج إلا بإذنه، ومن عادة العضل في الجاهلية أن يطلق الرجل زوجه.

[1]- فيصل محمد خير الزّراد، **المرجع السابق**، ص 219.

[2]-محمد عبد الفتاح محمد، **ظواهر ومشكلات الأسرة والطفولة المعاصرة من منظور الخدمة الاجتماعية**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2009، ص 210-211.

[3]-الطاهر الحداد، **امرأتنا في الشريعة والمجتمع**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1992، ص 70-75.

معارضة الكنيسة وإصرارها على القول بأنّ من طلق بحكم القانون لا يجوز له أن يتزوج[1].

2.2.3) الطلاق في بعض المجتمعات الغربية:

يعتبر الطلاق مشكلة أسرية، هذه الأخيرة التي تعد بدورها ظاهرة اجتماعية أبدية، ولا توجد فترة معينة في الحياة الزوجية تخلو من الأزمات والتفكك، إذ قال **فولتيرvolter:** أن الطلاق قد وجد في العالم مع الزواج في زمن واحد تقريبا، غير أنني أظن الزواج أقدم ببضعة أسابيع..."[2] ولقد عرفت العديد من المجتمعات هذه الظاهرة، مع اختلاف معدلاتها من مجتمع لآخر تبعا لظروفه المجتمعية والسياسية والاقتصادية، وتبعا للقيم والمعايير، فقد ظل الطلاق في **انجلترا** إلى عهد قريب أمرا مستنكرا وغير مرغوب فيه؛ إذ أنه لم يقرر إلا عام **1885**، وتأسست محكمة طلاق تنظر في المنازعات الزوجية[3]، ولكن قبل عام **1857** لم يكن من الممكن الحصول على الطلاق إلاّ من خلال قانون مكلّف جدا يصدر من البرلمان،ذلك لأنّ الديانات البريطانية الرئيسية (الكنيسة الإنجليزية والكاثوليكية الرومانية) كانت تعتبر الزواج إجراء تعاقديا أقرّ الله شرعيته ويخضع لإرادته، وبخلاف بعض الاستثناءات القليلة كانت روابط الزواج لا تنحل إلا بإرادته في حالة الموت. وقد شملت عملية إصلاح قانون الطلاق في **بريطانيا** الابتعاد عن التشريع الكنسي والأخذ بالتشريع المدني، مع تزايد حق النساء في المساواة بطلب الطلاق، وقد تقدم القانون الإنجليزي خطوة بعد سنة **1857** هذا بإجازته للطلاق لكن لعلة عقم الزوج وقسوته، ولعل هذه القيود هي التي جعلت الطلاق في **انجلترا** في أدنى نسبة سنة **1937** في حين أصبح يحصل كل من الزوج أو الزوجة الآن على الطلاق بسبب: العقم أو الهجر لثلاثة سنين، أو القسوة التي تؤدي إلى الإساءة إلى العقل والجسم، أو لسوء الصحة المستمرة لمدة **خمسة سنوات** على الأقل، وللزوجة الحق في طلب الطلاق إذا ثبت انحراف زوجها الجنسي بالنسبة لها أو للآخرين[4]**.** ومنذ **1969** أصبح انهيار الزواج بصورة لا رجعة فيها هو السبب الوحيد الذي يسمح بالطلاق، ففي بداية **الثمانيات** وصل المعدل إلى أكثر من حالة طلاق من بين ثلاثة حالات زواج كانت تنتهي بالطلاق، ولقد وجد الباحثون البريطانيون في الطلاق مشكلة اجتماعية أكثر جذبا للاهتمام باعتباره من الأحداث الحاسمة في الحياة يتضمن عملية التفاوض للمرور من حالة إلى

---

[1]-قاسم أمين، **تحرير المرأة**، مصر: بدون بلد نشر، بدون سنة، ص **172.**

[2]- عمر رضا كحالة، **المرجع السابق**، ص08

[3]- **نفس المرجع**، ص 182.

[4]- محمد عاطف غيث، **تطبيقات في علم الاجتماع**، الإسكندرية: دار الكتب الجامعية، 1970، ص225.

حالة أخرى[1]، وقد شملت عملية إصلاح قانون الطلاق في **بريطانيا** الابتعاد عن التشريع الكنسي، والأخذ بالتشريع المدني، مع تزايد حق النساء في المساواة بطلب الطلاق. أما بعد الحرب العالمية الثانية فقد تغيرت قوانين الطلاق بـ**ألمانيا** فأصبح يسمح به بسبب الخيانة الزوجية والاعتداء على الواجبات الزواجية، والهجر وسوء الصحة لمدة **ثلاثة** سنوات، وكذلك بسبب الأمراض التناسلية، ولكن لا يسمح بالطلاق إذا كانت الزوجة طالبة له مع إصرار الرجل على الرفض.

أما في **الدول الاسكندينافية** المعتنقة للمذهب البروتستنتي مثل:**الدنمرك، السويد** و**النرويج** يتم فيها الطلاق عن طريق الاتفاق المشترك بين الزوجين، كما أنّه يُؤخذ بنظام الانتظار، فيقدم طلب الطلاق ولا يفصل فيه إلاّ بعد عام على الأقل كما هو حادث في **السويد**، و**سنة ونصف** في **الدنمرك**، و**ثلاثة** سنوات في **النرويج**، ومن الأسباب التي يعتمد عليها طلب الطلاق: **الخيانة** أو **سوء الحالة الصحية** لمدة **ثلاثة** سنوات أو **السجن** مدى الحياة أو **إهمال الواجبات المنزلية** أو **الأمراض التناسلية** أو**غياب** لمدة **ستة أشهر**،كما أن **الطلاق** يمكن أن يتم لغير هذه الأسباب[2].

أما في **روسيا** فقد تغيّرت إجراءات الطلاق منذ الثورة البلشفية **1917**؛ لأن قبل هذه الثورة كانت نسبة الطلاق **100%**؛أي أنّ كل زواج يقابله طلاق، لكن صدرت قوانين جديدة(**1926-1936-1944-1949**) لتنظيم الطلاق وتضييق دائرته وتقليل وقوعه، حيث أصبح ممنوعا إثبات الطلاق في السجل إلاّ بعد حضور الزوجين، وبضرورة إثبات الطلاق في الهوية الشخصية لكل منهما، وأضيفت رسوم مفروضة على الطلاق[3]، ففي البدء كان الطلاق يتم لمجرد الرغبة في ذلك، ولهذا السبب لم تكن هناك حاجة لتقديم طلب بذلك، فالزوج أوالزوجة يمكنهما الحصول على الطلاق بمجرد إرسال بطاقتين إلى أحد مكاتب الزواج والطلاق، ومن أجل ذلك سجلت **روسيا** سنة **1920** أعلى نسبة في الطلاق بالعالم، وابتداء من سنة **1935** اتجهت الإستراتيجية الروسية وِجْهَة أخرى؛ حيث اعتبرت أنّ ثبات الأسرة وتكاملها يُعتبر أمرا جوهريا بالنسبة للدولة، فصعّبت وعقّدت إجراءات الزواج و الطلاق، أما سنة **1962** فيما يخص **مائة** طلب للطلاق فإنّ بينهم **ستين** طلب خاص بالرجال، وفي سنة **1973** وصل تقرير أنّه داخل المدن الصناعية يقدر نسبة الأزواج الطالبين للطلاق من **60%** إلى **80%**، وما بين سنتين

[1]- ميشل مان، **موسوعة العلوم الاجتماعية**، (تر:عادل مختار الهواري و سعد عبد العزيز مصاوم)، الأزاريطة: دار المعرفة الجامعية، 1999، ص 206-208.

[2]- محمد عاطف غيث، **المرجع السابق**، ص225.

[3]- فيصل محمد خير الزراد، **المرجع السابق**، ص 218-219.

1965-1969 تجاوز المعدل الخام للطلاق من **0.79** في **1000** إلى **0.90** في **1000**[1]، وفي سنة **1944** صدر قانونا مؤداه أنّ الطلاق لابد أن يكون لسبب من الأسباب الحقيقية والخطيرة على أن يُثبت ذلك بصورة مادية، كما أنّ الإجراءات أصبحت معقدة وباهظة التكاليف.

بالنسبة **للولايات المتحدة الأمريكية** يتغير نظام الطلاق عبر ولاياتها تغيرا كبيرا أو يتردد بين قطبين سهولة كبيرة وصعوبة إلى درجة التعسف، ولكن الأمريكيين لا يقدمون طرقا لطلب الطلاق[2]. والاحتمال الأقوى للطلاق بها أنه يحدث قبل مرور **خمسة سنوات** من الزواج، وقد أكدت الإحصائيات المتعلقة بتحليل الطلاق انطلاقا من معطيات إحصاء **1967** المؤكد لفرضية أنّ معظم المتزوجين شباب وأزواج أكثر لا استقرار[3].

أمّا في **أمريكا الجنوبية** فعلى الرغم من انتشار العقيدة الكاثوليكية لمدة **أربعة عشر** قرنا فإنّ هذه الدول تسمح بالطلاق لأسباب عديدة ومختلفة، وفي كثير من البلاد مثل:**أورجواي، بوليفيا** يسمح بالطلاق بالاتفاق المتبادل بعد فترة من الانفصال يحددها القانون، ومن ناحية أخرى فإنّ **شيلي** و**الأرجنتين، وبارجواي** لا تسمح بالطلاق بصفة قاطعة على الرغم من أنّ الفصل بين الزوجين يمكن أن يسمح به لأسباب خطيرة.

أما **المكسيك** فإن كل ولاية لها قانونها الخاص، ففي القسم الفيدرالي منها يسمح بالطلاق لـ**سبعة عشر** سببا، ولا بد في هذه من إثبات واحد على الأقل، ونظرا لسهولة الطلاق في **المكسيك** فإن عددا من الأمريكيين الشماليين يذهبون هناك لطلب الطلاق من زوجاتهم المقيمات في بلادهم الأصلية، ولهذا ينتشر نظام الطلاق عن طريق البريد[4].

أما في **كندا** لازال بالطلاق هناك يشبه ما كان سائدا في القرن **التاسع عشر**، ففي ولاية **"دبك"** و**"نيوفوندلاند"** لا يسمح بالطلاق إلا بموافقة البرلمان، ويلاحظ أنّ **كندا** لا تزال من أكبر البلاد المحافظة فيما يتعلق بمسائل الطلاق.

وبالنسبة **لإيطاليا** لم تكن تقبل في قوانينها **بالطلاق**؛ بل لم تقره بشكل قانوني إلا عام **1970**، ولكن هذا الإقرار كان مشروطا بالانفصال المسبق بشكل رسمي لمدة **خمسة** سنوات،

[1] Andrée Michel, **Sociologie de la famille et du mariage**. Paris: P.U.F, 3éme éd, 1986, p 181 .

[2]- محمد عاطف غيث، **المرجع السابق**، ص 227.

[3] - Andrée Michel, op.cit. p 176-177.

[4]- محمد عاطف غيث، **المرجع السابق**، ص 226.

ومن ثم يحصل القرار بالطلاق إذا وافق الطرفان عليه[1]. وكانت أول دولة قامت بتنظيم وتسجيل حالات الزواج والطلاق هي: **جمهورية روما القديمة.**

أما عند **اليابانيين** يتم بسرعة وسهولة، ويحدث لأتفه الأسباب، وكان إذا قال الزوج لزوجته اذهبي إلى أهلك من أسفل معناه طلقها، وقد وضعت الحكومة عام **"1898"** قانونا بموجبه يمنع الطلاق إلا إذا كان برضا الزوجين، وقد عرفت معدلات الطلاق ارتفاعا باليابان من عام **1887** حتى **1919**، في حين **الصين القديمة** كان يعتبر عدم إبداء الزوجة احترامها إزاء أقارب زوجها المسنين مبررا معقولا لحدوث الطلاق[2]، كما كانت لديهم بعض الحالات يجيز فيها للزوج الطلاق، وهناك حالات أخرى لا يجوز فيها له أن يطلق زوجته إذا قدم عليها عهد الزوجية، وليس للمرأة حق الطلاق ما لم تتفق مع الزوج على إطلاق سبيله بالرضا، وإذا دخلت الزوجة على الزوج وهو فقير فأغناه الله أثناء وجودها معه، فليس للمرأة حق الطلاق مطلقا لأيِّ سبب كان. وحسب ما أقره الباحثون يعد **الطلاق** أكثر حدوثا في **سويسرا** منه في أيِّ دولة أوروبية أخرى، أما بـ**فرنسا** فقد أجريت إحصاءات في **باريس** تم عن طريقها الإعلان عن حالات الطلاق، إذ وصل سنة **1884**: **3000** حالة، ليعرف بعدها العدد ارتفاعا في السِّنين التي تقدمت الحرب العالمية الأولى ليصل إلى **15000** حالة تقريبا، ثم تفاقم العدد ليصل سنة **1922**: **25159** حالة، وقد أخذ الطلاق بعدها وتيرة التزايد[3].

وما يمكن استنتاجه أنه لم يجر الزواج في كل أمة على سنة الثبات والدوام التي هي الأساس الأول لتقريره بل لحقته في كل زمان ومكان شوائب التغيير والتبديل وعدم الثبات، هذا ما برهنه لنا الواقع الاجتماعي بكل ما يتميز به من تناقضات ساعدت في نهاية المطاف الكشف عن وجه حالات الطلاق المتباينة في عددها بالنسبة للعديد من مناطق العالم، لكن هذه التناقضات لم تمنع من وجود دائرة التشابه والاتفاق النسبي حول الأسباب الداعية لطلبه بين المجتمعات السالفة الذكر.

2.1.4) الطلاق في بعض المجتمعات العربية:

إنّ التفريق عند **المصريين** كان موجودا لكن محكوما بذات الوقت بجملة شروط توجز شرعيته، بالرغم من ارتباطية الأصل في وقوعه بالزوج لسبب مقرون بمسألة التفريط في عفاف

[1]- عمر معن خليل، **علم الاجتماع الأسرة**، رام الله: دار الشروق للتوزيع والنشر، 2004، ص 216.
[2]-علياء شكري، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة**، الطبعة 03، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1981، ص231.
[1]- عمر رضا كحالة، **المرجع السابق**، ص 10-13- 180-188.

الزوجة، لكن بمرور الأزمنة لم يعد فقط التفريق حكرا على الرجل، بل صار مقبولا للمرأة حتى ولو طالبت بأن ترفع قيد النكاح من غير سبب خاصة بعهد البطالمة، ثم سرعان ما استولت النساء بعدها على هذا الحق شيئا فشيئا، ليصرن يشترطنه على الزوج في عقد النكاح، وبعدها صار مقبولا اجتماعيا ومرسخ بعادات وتقاليد المصريين بأن تطلق المرأة زوجها[1]. وما لوحظ تسجيله تراجع قيمة النكاح، حيث سجل أنه في كل **100** حالة زواج يوجد **20.6** %مطلقين هذا سنة **1978**[2].

أما الطلاق بـ**الجمهورية العربية المتحدة** في أغلب الأحيان كان من حق الزوج حتى دون إبداء الأسباب، ولأجل هذا لم يقم وزن لكثير من الأسباب التي تأخذ بها العديد من دول العالم.

أما عن **تونس** فقد أصبح الطلاق قرار مدنيا تتخذه المحكمة بعد التقاضي، حيث وصلت عدد حالات الطلاق **830** حالة سنة **1957**، ومن أنواع الطلاق السائدة بتونس نجد**:** الطلاق بالاتفاق، الطلاق لضرر، وقد عرفت هذه الظاهرة ارتفاعا نسبيا بأواخر **الخمسينيات**، حيث سجل **4695** طلاقا سنة **1960** أي بمعدل **191.6** بالألف، وهي نسبة تشير إلى حالة انفجار طلاقي، وتعد سنة **1969** أضعف نسبة عرفتها مؤشرات الطلاق في المجتمع التونسي منذ الاستقلال؛ حيث طُلق **3318** شخصا؛ أي أنه وقع **98** طلاقا على **1000** زيجة، وقد عاود ارتفاع الطلاق من سنة **1962** حتى **1965**؛ وهذا لحصول تراكمات طويلة لخلافات زوجية وأوضاع عائلية مرضية موروثة سبقت ظهور التشريعات الجديدة، إضافة إلى العادات والأعراف الموروثة التي سادت في البيئات الأهلية والعائلية آنذاك أن ترتب عنه الزواج المبكر لأبنائهم، لذا فالعديد من الأزواج حديثي الزواج قد طلقوا بهذه الفترة[3]. هذا وقد حاول المشرع التونسي بتعسف وضع قيود على تعدد الزوجات وحرية الطلاق بشكل لا يؤيده دليل ولا يتفق مع المصلحة، ويتنافى مع الشروط التي وضعها الإسلام لهذا الموضوع، والذي راعى مصلحة الفرد والأسرة والمجتمع.

أما عن القانون **السوري** فقد نص على بعض الأحكام التالية فيما تعلق بمسألة الطلاق نذكر منها الآتي:

-عدم وقوع طلاق المدهوش أخذا من مذهب الحنفية.

-عدم إيقاع الطلاق غير المنجز إلا بالنية لأن القصد هو الأصل في إيقاع الطلاق.

[1]- عمر رضا كحالة، **المرجع السابق**، ص13-15.

[2] - Andrée Michel, **Op.cit**. p 182

[3]- منصف المحواشي، **"تطور ظاهرة الطلاق في المجتمع التونسي"**، مجلة إنسانيات، السنة 11، العدد 37، الجزائر: مركز البحث في الأنثروبولوجية الاجتماعية والثقافية، 2007، ص 13-17.

-أخذ القانون بالتفريق لعدم الإنفاق من مذهب الشافعي وأحمد خلافا لمذهب الحنفية.

-أوجب القانون التعويض عن الطلاق التعسفي للمرأة الفقيرة.

-قد يغيب الرجل مدة طويلة بلا عذر مقبول ولا يطلقها لتتزوج غيره، أو يودع السجن لجريمة[1].

أما عن الطلاق بال**مغرب**، فقد خول المشرِّع للنساء الحق في طلب الطلاق ببعض الحالات المحددة؛ كحالة عجز الزوج عن الإنفاق على زوجته في المسكن، الطعام، الكسوة، التمريض، وكل ما يعتبر من الضروريات في العرف والعادة (**الفصل:118**)، وللزوجة الحق في طلب الطلاق من زوجها إن وجدت به عيبا مستحكما لا يمكن البرء منه، وإذا كان العيب الذي بالزوج من عيوب الفرج فإن القاضي يستجيب لطلب المرأة التطليق دون تأجيل(**الفصل:54**)، ويخوِّل (**الفصل:56**) للمرأة الحق بالطلاق إذا تلقت سوء المعاملة من زوجها، ويعجز القاضي عن الإصلاح بينهما، ويخوِّل التطليق للزوجة التي يغيب عنها زوجها مدة سنة بلا عذر(**الفصل:57**)، أما عن أمر الحصول على الطلاق بالنسبة للمرأة فإنه عسير؛ وبذلك نجدهن يفضلن الخلع على الطلاق؛ لأن الخلع أسرع وأقل تكلفة، هذا وأن انفصام الرابطة الزوجية يضع النساء في وضعية من الدونية على جميع المستويات، فالقانون لا يخوِّل لهن الطلاق إلا في حالات الاستثناء[2]. كما يعتبر البعض أن لفظتا **"أردتم"**و**"استبدال"** من العناصر الأساسية في الطلاق كمؤسسة، مشيرين في ذلك إلى أن القانون المغربي قد حدّ من دور القاضي؛ حين أضفى صبغة قانونية على هذه المؤسسة، بحيث غدا دور القاضي مقتصرا على تسجيل قرار الزوج[3].

أما الحديث عن **أسباب** هذه الظاهرة فهو غير محصور أو محدد؛ بل هناك العديد من الأسباب في مختلف بلاد العالم، فبجانب الأسباب المعروفة هناك أسباب أخرى كشف عنها البحث العلمي نتيجة دراسات مقارنة أجريت في عدّة مجتمعات، من بينها ما يلي: النساء اللاتي يتزوجن مبكرا يكن أكثر تعرضا للطلاق من غيرهنّ، وقد وجد أنّ أعلى نسبة طلاق في العالم وقعت عندما كان سن الزواج بالنسبة للفتيات

[1]عبد الرحمن الصابوني، **قانون الأحوال الشخصية السوري في الزواج والطلاق**، الطبعة 05، دمشق: المطبعة الجديدة، 1979، ص 19- 23- 24.

[2]- سمية نعمان جسوس، **بلا حشومة : الجنسانية النسائية في المغرب**، (تر: عبد الرحيم حزل)، لبنان: المركز الثقافي العربي، 2003، ص 152-153-155-159.

[3]-فاطمة المرنيسي، **ما وراء الحجاب:الجنس كهندسة اجتماعية**، (تر:فاطمة الزهراء أزرويل)، الطبعة 04، المغرب: المركز الثقافي العربي،2005، ص 40.

ثمانيــة عشــر عامــا فأقــل والجــدول رقــم :"01" يبــين **نســب الطــلاق** بالنســبة للأعمــار المختلفة محسوبة بالمائة[1]:

السـن	النسبة المئوية
17-14	**21.9**
19-18	**13.4**
21-20	**8.9**
24-22	**6.9**
29-25	**5.8**
<30	**5.3**

فمـن خـلال قراءتنـا لهـذا الجـدول نجـد أن أعلـى نسـبة طـلاق كانـت فـي الفئـة العمريـة [***17-14***] والمقـدرة بنسـبة مئويـة مقـدرة بــ: **21.9%** و مـرد هـذا لربمـا لعـدة أسـباب فـي مقـدمتها نقـص التجربـة والخبـرة الزواجيـة، نقـص أو غيـاب نسـبي للثقافـة الزواجيـة، عـدم الإلمـام الكـافي بالشـؤون المتعلقـة بمسـألتي الـزواج والأسـرة، تـدخل الأهـل فـي الاختيـار الزواجـي، ثـم تليهـا الفئـة العمريـة [***19-18***] المقـدرة بــ: **13.4%**؛ وهـي نسـبة لا تقـل خطـورة فـي تأثيرهـا علـى المسـار الحيـاتي لمـن وقعـوا ضـحية الـزواج بسـن مبكـر، ضـف علـى ذلـك الرغبـة فـي خـوض تجربـة الاختيـار الشخصـي للشـريك والـزواج معـا مـع أول تجربـة عاطفيـة، حتـى ولـو بهـذه السـن، بالإضـافة إلـى تـأثيرات المحـيط الاجتمـاعي الخـارجي غيـر نطـاق الأسـرة –جماعـة الرفقـاء-، فالفئـة العمريـة [***21-20***] المقـدرة بــ: **8.9 %** هنـا الفتـاة قـد تجـاوزت السـن القـانوني وبالتـالي حريـة الاختيـار للشـريك كبيـرة جـدا بـالرغم مـن حتميـة المسـوغات الاجتماعيـة المتعلقـة بمسـألة بعـض العوائـد الاجتماعيـة فيمـا يخص مسألة الزواج.

أما فيما تعلق بالتطبيقات الاعتيادية لتطليق النساء بالنسبة للزوج فقد افترض **"وليام جود" W.good** أنّ التبعية الاقتصادية للزوجين مقررة من قبل أولياء الزوجين، وهذا بفضل تضافر العديد من العوامل من بينها: **التطور الصناعي، وقيمة الأجور الشهرية،** وتأكيده أنّ حالات الطلاق بالوقت الحالي نادرا ما تقع بفعل أسباب مقترنة بالعادات والتقاليد[2].

[1]- محمد عاطف غيث، **تطبيقات في علم الاجتماع**، الإسكندرية: دار الكتب الجامعية، 1970، ص 228.

[2] - Andrée Michel, **Op.cit**. p 182.

وهكذا يتبيّن أنّ إجراءات الطلاق والحفاظ على الأسرة لا يزال فيها تباينا كبير في بعض مجتمعات العالم الثالث، والتي تقتضي ضرورة المراجعة لتجنب زيادة نسبه طورا، والمحافظة على قدسية عقد الزواج طورا آخر، من منطلق اعتبار الطلاق: **"** فسخ عقد الزواج المقدس الذي يوقعه الزوجان البالغان"[1]، هذا الفسخ الذي من شأنه المساهمة الفعلية في تأثير بالغ الأهمية على مؤسسة الزواج بذات المجتمع، مع الإشارة إلى الدور المحدد للقاضي؛ الذي أصبح مجرد دورا مستجيبا لمشيئة قرار الزوج فيما يتعلق بوقع وحصول الطلاق في بعض المجتمعات، وهذا راجع لاصطباغ الطلاق بالجانب القانوني أكثر منه الاجتماعي القائم على المحافظة على مبدأ تماسك الرابطة الزواجية من خلال النفاذ إلى قاعدة الصلح كقاعدة اعتبارية الهدف منها لَمْ شَمْل الأسرة وليست مجرد وجه شكلي، فالصلح ليس محاولة واحدة بل عدّة محاولات، فمن خلال جلساته يتم شرح بعض الأمور التي لم يستطيع الزوجين البوح بها أمام القاضي علنا، وما أكده المختصين بالميدان أن الطرفين كلاهما أو أحدهما إذا تقدم بطلب الطلاق فإنه بالرغم من مساعي الصلح إلا أن الحياة الزوجية لن تعود بأي شكل من الأشكال إلى سابق عهدها، وما على القانون إلا الاستجابة لمشيئة قرار الزوجين، إذا كان القرار مبني على حجج منطقية ليس فيه ظلم للطرفين معا، هذا وقد اشترط المشرع الجزائري في صدور الحكم القضائي للطلاق وفقا للعمل القضائي أن القاضي يزيل عقبة قانونية تعترض إرادة الزوج؛ إذ لا يوجد نزاع أصلا في مسألة الطلاق، فمتى قرر الزوج طلاق زوجته ما على القاضي إلاّ أن يحكم به، وهذا ما أكدته المحكمة العليا[2]. وما يجدر الإشارة إليه انطلاق من رأي المختصين بالميدان أن قانون الأسرة الجزائري ليس بالقانون الشامل والكامل يلم كل الفئات الاجتماعية، ويغيّر طبقا للحياة الاجتماعية والاقتصادية، وحبذا لو يدخل تفعيل دور الأسرة من خلال تعيين الوسيط الأسري الذي يمكن من خلال هذه الوظيفة المستحدثة محاولة حل بعض المشاكل الأسرية ولم شملها قبل اللجوء إلى القضاء[3].

وبما أن ظاهرة الطلاق معروفة منذ القدم، وقد عرفتها العديد من المجتمعات، فعليه نثير التساؤل الآتي: **ما هو واقع الطلاق بالمجتمع الجزائري؟** طبعا للإجابة عن هذا التساؤل سوف نتعرض لظاهرة الطلاق خلال مرحلتي: **مرحلة ما قبل الاستقلال، ومرحلة ما بعد الاستقلال.**

---

[1]- إحسان محمد الحسن، **علم الاجتماع المرأة: دراسة تحليلية عن دور المرأة في المجتمع المعاصر**، بدون بلد، دار وائل للنشر، 2008، ص 161.

[2]- حدة قسنطيني، **"إثبات الطلاق بين النصوص التشريعية وتطبيقاتها القانونية: دراسة تطبيقية بمجلس قضاء الجلفة"**، مذكرة تخرج لنيل إجازة المعهد الوطني للقضاء، الجلفة: المعهد الوطني للقضاء،2001-2004، ص51.

[3]- عبد الحفيظ كرتيل، **"حصة دفاعكم"**، الجزائر: قناة النهار، 11:30، 26-01-2013.

2.1.5) الطلاق في المجتمع الجزائري :

إنّ موضوع الطلاق اتخذ منحنين بالمراحل التي مر بها في المجتمع الجزائري، خاصة ما تعلق بها بالمرحلة الاستعمارية التي تنقسم هي الأخرى بدورها إلى مرحلتين: مرحلة **ما قبل قيام الثورة** المظفرة، و**ما بعد قيامها**، ومرحلة **ما بعد الاستقلال**، مع الإشارة أنّ كل مرحلة تميز فيها الطلاق بالتباين، هذا التباين في مجال الارتباطات ما هو إلا كنتيجة لجملة التغيرات الجذرية التي عرفها المجتمع الجزائري، مؤثرة في ذلك هذه التغيرات على مجرى الحياة الاجتماعية للمجتمع من جهة، وعامة مجالاته الحيوية من جهة أخرى، وخاصة التأثير الذي عاشت فصول وقعه المرأة الجزائرية، خاصة في ظل العودة إلى فرضية اللجوء إلى القواعد الاجتماعية التي حددت دورها خاصة عند تتحلحل الضروريات الحياتية[1].

وسيتم ببحثنا تناول الطلاق في المجتمع الجزائري في خضم هتين المرحلتين، وما يجدر الإشارة إليه من منطلق التأثير الذي مس المرأة الجزائرية خاصة فيما تعلق بحضورها الدائم في عقود مختلفة من مراحل النضال الجزائري، خاصة نضالها الاجتماعي، فبالرغم من تعدد نطاق مسؤولياتها إلا أنها لم تتخلى عن وظيفتها الأساسية[2]، وهي المحافظة على بنية تماسك الأسرة، لكن هذا لم يمنع بنية الأسرة الجزائرية من أن تكون معرضة لنظامين قد يبدو وجه التناقض بينهما من منطلق اتجاههما ألا وهما: نظام الزواج ونظام الطلاق، لكن بالرغم من تناقضهما فإن بينهما علاقة تأثير وتأثر.

أ- **مرحلة ما قبل الاستقلال:**

أولا: الطلاق في المجتمع الجزائري قبل قيام الثورة الجزائرية:

كنا قد أشرنا في خضم حديثنا على أن المجتمع كجزء لا يتجزأ من الكيان العام، خاصة ما تعلق منها بالنظم الاجتماعية المرتبطة بنظامي الزواج والطلاق، طبعا مع وجود بعض أوجه التباين، وهذا الأخير مرتبط بخصوصية كل مجتمع، فحتى داخل المجتمع الجزائري هناك اختلاف ولو بشكل طفيف في بعض العوائد الاجتماعية لنظامي الزواج والطلاق، الأمر الذي يمكن أن يتضح لنا بصورة جلية في الدراسة التي قام بها **"بيار بورديو"** حول ثلاث مناطق

[1]- عبد القادر جغلول، **المرأة الجزائرية**، (تر: سليم قسطون)، لبنان: دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، 1983، ص71.

[2]- مسعودة يحياوي، إبراهيم عباس وآخرون، **"دور المرأة في الثورة التحريرية"**، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، طبعة خاصة لوزارة المجاهدين، الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص 273.

مختلفة من التراب الجزائري، وخاصة عن مؤسسة الزواج والطلاق في فترة ما قبل الثورة التحريرية الجزائرية.

1-**منطقة القبائل**: إنّ العائلة منظمة منزلية والأسرة الممتدة بمنطقة القبائل تمثل الخلية الأساسية، تتكوّن بنظام الزواج الخاضعة لسلطة قائد واحد، حيث لا يتم أخذ رأي الفتاة في الزواج إلا في حالات نادرة؛ أي دونما أخذ اعتبار لرفض أو قبول ليس فقط الفتاة بل حتى الفتى، وهذا النظام خاضع بهذه المنطقة لسلطة العادات والتقاليد، إذ أن عقد الزواج لا يحرِّر الفتاة مطلقا من قبضة السلطة الذكورية؛ فبزواجها تنتقل من سلطة وتبعيتها لأبيها إلى خضوعها وخنوعها لزوجها، وعلاوة على ذلك تبقى المرأة غريبة ببيت زوجها، هذا وأن الزواج بمنطقة القبائل ليس مجرد إقرار فردي بل هو ارتباط اجتماعي جماعي من خلاله يحدث تحالف بين جماعتين، ونظام الزواج بهذه المنطقة لا يغير شيئا بمنطق مبدأ تَكَوُن الأسرة القائم على ذوبان الفرد في لحمة الجماعة، أما عن الطلاق فليس للمرأة الحق في الطلاق إلا لظروف جد قاهرة[1].

2- **منطقة الأوراس**: إن العائلة بهذه المنطقة هي وحدة اجتماعية ودينية بذات الوقت، خاضعة للنظام البطريرياكي، قائمة على نظام التعاون، أما عن الزواج فأولوية الاختيار فيه تعود بالدرجة الأولى للجماعة، والفتاة ليس لها الخيار أمام إقرار الجماعة، فإما أن تتزوج أو الموت ينتظرها[2]، كما أن المرأة الشاوية مثل المرأة القبائلية تتزوج بسن مبكر تحت سلطة الأب الإجبارية، أما عن الرجل فله الحق في الاختيار الشخصي الحر لزوجته شرط أن يختارها من الأقارب، بغية تعزيز أواصر التماسك الداخلي والخارجي للنسق الأسري، كما للمرأة الحق في إمكانية الطلاق[3].

وما يجدر الإشارة إليه هو أن المرأة بالمجتمع القبائلي والأوراسي خاضعة للسلطة الذكورية، وليس بإمكانها اللجوء إلى طلب الطلاق، وإن طلبت فيكون تحت ظروف جد قاهرة، وهذا نظرا لطبيعة المجتمع المتميز بسيطرة روح الجماعة، واتساع نطاق حدود سيطرة قانون العادات و التقاليد، أي الجماعة في مقابل الفرد كما أشار في ذلك **"باريتو"**، والتخوف الكبير من النظرة السلبية التي يمكن أن تلحق المرأة المطلقة بمجتمع الأعراف المحلية وقانون العادات والتقاليد يمارس فيها قهرا وإلزام ضبطي لسلوكيات الأفراد داخل هذا المجتمع.

[1] -Pierre Bourdieu, **Sociologie de l'Algérie**. Paris: P. U.F, 1985, p 09-13-15.
[2] -Pour une fille, il ya que le mariage ou la tombe.
[3]-Pierre Bourdieu, op.cit. p 29.

3-**منطقة بني ميزاب**:إنّ المرأة الميزابية أكثر حرية من المرأة القبائلية والشاوية،إذ أنها تتمتع بحرية أكبر في عملية الاختيار الشخصي والحر لزواجها، كما لها الحق في تطليق زوجها بإرادتها المنفردة[1].

الجدول رقم:02 "حالات الطلاق قبل قيام ثورة التحرير الجزائرية[2]:1901-1954"

السنوات	الطلاق	السنوات	الطلاق
1906-1901	85.612	1936-1931	39.461
1912-1907	67.593	1942-1937	42.906
1918-1913	47.367	1948-1943	46.314
1924-1919	46.560	1954-1949	74.051
1930-1925	43.069		

ما يلاحظ من خلال قراءتنا لهذا الجدول هو تراجع نسب الطلاق خاصة بداية سنوات **1925-1936**، هذا التراجع مرده للظروف التي كانت تعيشها الجزائر، هذه الظروف المتأثرة بما كان يحدث في العالم خاصة فترتي الحربين العالميتين الأولى والثانية وانعكاساتها على الشعب الجزائري الذي شارك مع الاستعمار الفرنسي بهذه الحرب، وأعلى نسب ارتفاع لحالات الطلاق كانت خلال الفترة الممتدة من **1901** إلى **1912** المقدرة ب: 85.612 **85.612** حالة، يمكن أن نرد هذا الارتفاع إلى سياسة التجنيد الإجبارية للشعب الجزائري، الأمر الذي نتج عنه ظهور ظاهرة أخرى ألا وهي ظاهرة الهجرة الخارجية، بالإضافة إلى أن ثاني أعلى نسبة سجلت ما بين:**1949-1954**، إذ قدرت حالات الطلاق بـ: **74.051** حالة، هذا له علاقة بالسياسة الاستعمارية الهادفة إلى شرذمة نسيج الترابط الاجتماعي بين الجزائريين وتفريق صفوف تلاحمهم الاجتماعي، بالرغم من أن جبهة التحرير سعت على مضض في إطار خوض معترك تحولي جديد ألا وهو الدخول بمرحلة قيام الثورة الجزائرية، هذه المرحلة التي تحتاج تضافر كل الجهود، وتحقيق مبدأ التماسك والتعاون الاجتماعي، وضرورة تقوية الوحدة الاجتماعية لأفراد العائلة الجزائرية للوقوف بوجه الاستعمار الغاشم إلى تقوية أوجه التعاضد بين الأفراد، فضلا عن ظهور النظام القضائي بالمجتمع الجزائري خاصة بمنطقة القبائل الذي كان سبيل من سبل الحد من زحف انتشارية هذه الظاهرة خاصة بفترة تمثل منعطف مهم بتاريخ المجتمع الجزائري.

[1]- مسعودة كسال،**مشكلات الطّلاق في المجتمع الجزائري**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعيّة، 1986، ص40-41.

[2] - kamel Kateb, **La fin du mariage traditionnel en Algérie?** 1876-1998, Paris: Edition Bouchène, 2001, p 34-35.

بالإضافة إلى الظروف التي كان يعيشها المجتمع الجزائري لا سيما قبل قيام الثورة المجيدة، خاصة ما تعلق منها بشؤون عقد الزواج والظروف التي كان يقام بها، فلقد أشار المؤلف فرانتز فانون **FRANTZ FANON** بأن "الزواج في المجتمع الجزائري قبل قيام حرب التحرير الوطنية كان منظما من قبل العائلات، وليس الأفراد، ففي الغالب كان الزوج لا يرى زوجته إلا ليلة زفافها، وذلك لاعتبارات عديدة تتعلق أهمها بعقد الزواج الذي كان يعتبر عقدا اجتماعيا، وليس عقدا فرديا"، كما أن الزواج المبكر في المجتمع الجزائري حسب ما أشار إليه نفس المؤلف ليس رغبة في إنقاص على امرأة جديدة بدون وضعية محددة، إذ على الفتاة الشابة التي أصبحت امرأة أن تتزوج وأن يكون لها أولاد[1]، وذكرت المؤلفة "كلودين شولي" **Claudine CHAULET** بأن"... تركيز العائلة الجزائرية لصغر سن الزوجة"[2]، وحتى **بيار بورديو Pierre BOURDIEU** قد أشار إلى ظاهرة تزوج المرأة بسن مبكر، وهذا الزواج يكون تحت سلطة الأب، خاصة بمنطقة القبائل والأوراس[3].

ثانيا: الطلاق في المجتمع الجزائري بعد قيام الثورة الجزائرية:

لقد اتخذت جبهة التحرير الوطني عقبا قيام الثورة التحريرية مجموعة التدابير والإجراءات فيما يخص نظامي الزواج والطلاق، خاصة في إعادتها النظر في قوانين الأحوال الشخصية المعمول بها في تلك الفترة، حيث عارضت شرعية الإدارة والهيئة القضائية الفرنسية المتعلقة بها، واعتمدت العودة المتشددة للقانون الإسلامي[4].

وإلى غاية صدور الأمر **59-294** كان الطلاق إجراءا بسيطا لا يتطلب أية شكلية، إذ يتم بإعلان الزوج لدى القاضي الشرعي، ويتعين فيما بعد على الزوجة المطلقة رفع دعواها من أجل المطالبة بحقوقها المالية، ليصبح الطلاق ممكنا بمجرد إرادة أحد الطرفين ابتداء من **1920**[5]، إلا أنه بعد **1959** أصبح انحلال العلاقة الزوجية تخضع بصفة إلزامية للقضاء، خاصة المرسوم

[1]- فرانز فانون، **العام الخامس للثورة الجزائرية**، (تر : ذوقان قرقوط)، الجزائر: منشورات ANEP، 2004، ص 112.

[2]- محمد طويل، **"عوامل انتشار الطلاق في المجتمع الجزائري:دراسة ميدانية لعينة من المطلقين والمطلقات بمدينتي الجزائر والبويرة"**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع ديمغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2005-2006، ص62-63.

[3] -Pierre Bourdieu, op.cit. p 28-30.

[4]- مسعودة كسال، **المرجع السابق**، ص 42-43.

[5]- مصطفى بوتفنوشنت، **العائلة الجزائرية التطور و الخصائص الحديثة**، (تر:أحمد دمري)، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1984، ص27.

رقم: **59-7082** المؤرخ بتاريخ:**1959/09/17**[1]. والجدول الآتي يوضح حالات الزواج والطلاق بعد الثورة الجزائرية :

الجدول رقم :03 "حالات الطلاق والزواج بعد قيام الثورة التحريرية الجزائرية:1954-1960"[2]

السنة	حالات الزواج	حالات الطلاق
1954	83.351	13.578
1955	86.095	13.910
1956	60.279	9.041
1957	65.869	7.113
1958	76.829	8.745
1959	90.810	8.614
1960	89.000	6.100

من خلال هذا الجدول يتضح لنا جليا بأن حالات الطلاق بدأت تعرف تراجعا ملحوظا خاصة بعد اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية، ما يظهر بصورة واضحة ابتداء من سنة **1956**، لتصل حالات الطلاق سنة **1960** إلى **6.100**، ومرد هذا روح الجماعة القائمة على مبدأ التماسك الاجتماعي هذه الروح الممزوجة بثنائية العادات والتقاليد والأعراف الهادفة إلى توطيد أواصر البنية البشرية، وتعزيز مبدأ التلاحم من أجل الوقوف بوجه السياسة الاستعمارية الهادفة

[1]- حدة قسنطيني، **المرجع السابق**، ص02.

[2] -ONS. Annuaire statistique de l'Algérie **1966-1967**, l'office National statistique.

إلى التفرقة: **سياسة فرق تسد،** ولأنّ حركة التحرير الوطني ساهمت في تطوير الثقافة الروحية للمجتمع، وبالتالي الحياة الاجتماعية نفسها[1].

وقد اتخذ الطلاق في الظروف التي مر بها المجتمع الجزائري بعد قيام الثورة الجزائرية كيفيات مختلفة؛ فبعد ما كان الزوج بإمكانه أن يطلق زوجته في أي لحظة، هذا الإعلان المعبِّر عن ضعف في الرباط الزوجي لم يعد يتم إلا بموافقة قانونية، مع تقديم الزوج تفسيرا لسبب طلاقه[2].

ب- مرحلة ما بعد الاستقلال :

إنّ المجتمع الجزائري شأنه شأن العديد من المجتمعات التي خضعت عبر مراحل تواجدها التاريخي وفي سياقاتها المختلفة إلى جملة التغيرات التي كان لها الأثر العميق على جميع مجالاته القاعدية، وكون التغير الاجتماعي صفة أساسية من صفات المجتمع تحدث نتيجة عوامل متنوعة: اقتصادية، اجتماعية، سياسية، وثقافية؛ فإن المجتمع الجزائري لم يسلم من هذا التغير خاصة بمرحلة ما بعد الاستقلال، هذه المرحلة التي تعد مرحلة بناء وتشييد جذري لمجتمع خرج من مرحلة استعمارية جد مطولة، هذا التغير الذي نجم عنه العديد من الظواهر المتنوعة، من بينها ظاهرة الطلاق، هذه الأخيرة التي استفحلت بعصب المجتمع، وفقا لما أكدته العديد من المؤشرات الإحصائية والقانونية بنفس الوقت.

صدر القانون رقم **63-218** المؤرخ في **1963/05/18** الذي ألغى ولاية محكمة النقض الفرنسية وأنشأ مكانه المجلس القضائي، بالإضافة إلى المرسوم **63-261** المؤرخ : **1963/07/22**، وإلى غاية صدور قانون الأسرة الجزائرية، أصبح الطلاق لا يمكن أن يتم إلا بتصريح من القاضي بعد محاولة الصلح، وعدم الاعتراف به إذا كان واقعا خارج الحدود القضائية. الجدول رقم:04 يبين **"حالات الطلاق في المجتمع الجزائري بعد الاستقلال"**[3]

[1]-عبد القادر جغول، **تاريخ الجزائر الحديث: دراسة سوسيولوجية**، (تر: فيصل عباس)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1983، ص08.

[2]- فرانز فانون، **المرجع السابق**، ص 119.

[3]- العربي بلحاج، **الوجيز في شرح قانون الأسرة الجزائرية،الجزء1:الزواج والطلاق**، الطبعة 04، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 218-219.

السنـة	الطلبات المسجلة	حالات الطلاق
1971	13423	13418
1972	16725	13481
1973	18272	17019
1974	14705	16602
1975	19338	17531
1976	23145	17793
1977	22601	19052
1978	23889	22138
1979	86459	23564
1980	25991	22096

من خلال قراءتنا لهذا الجدول نجد أن عدد الطلبات المسجلة للطلاق خلال سنة **1979** قدرت بـ: **86459** حالة، مقابل **23564** حالة طلاق من نفس السنة، أما سنة **1980** فقد وصلت إلى: **25991** حالة مسجلة، مقابل:**22096** حالة طلاق، كما سجل عام **1977** في الجزائر **84000** امرأة مطلقة مقابل **22000** رجل، وفي نفس السنة كانت **29200** امرأة في حالة انفصال، في مقابل **7400** رجل، أما عن أحكام الطلاق المعلن عنها بتراضي الزوجين، والمصرح به عن طريق المنازعات في كامل التراب الوطني في هذه العشرية قد ارتفع من **13418** سنة **1971** إلى **22096** سنة **1980**.

وقد أثبتت البحوث الاجتماعية والإحصائيات التي قام بها المسؤولون والباحثون في الجزائر، خاصة بالوسط الحضري منه، بأن معظم حالات الطلاق ترجع لرأس مال سببي منه: السكن مع الأهل، سن زواج المطلقة المبكرة، الاختيار الزواجي المرتب من طرف الأهل، فارق السن الكبير بين الزوجين[1]، عدم الانسجام بين الزوجين، الخيانة الزوجية، العقم، عدم القيام بالمهام الزوجية نتيجة المرض الطويل، سوء الحالة الاقتصادية وسوء فهم بعض الزوجات لحقوق المرأة.

ولتوضيح أكثر مسار هذه الظاهرة في المجتمع الجزائري في هذه السنوات الأخيرة يمكن عرضها من خلال الجدول الآتي الذي أخذت إحصائياته من التعداد السكاني (2008)[2]:

[1]- مسعودة كسال، **المرجع السابق**، ص 201.

[2]- مأخوذ من القرص المضغوط، الصادر عن الديوان الوطني للإحصائيات **O.N.S**، رقم:**1146-100602**.

الجدول رقم:05 "توزيع السكان المقيمين من الأسر العادية والجماعية البالغين 15 سنة فأكثر حسب الحالة الزواجية للذكور والإناث بولاية مستغانم "

الجنس	الحالــة الزوجيـة		المجمــوع
	متــزوج	مطلــق	
الذكــور	254478	7538	531564
الإناث	128751	6269	265808
المجمـوع	383229	13807	797372

ما يلاحظ من خلال الجدولين هو أن حالات الطلاق لكلا الجنسين تقدر بـ:**13807** حالـة، في حين حالات الزواج لكلا الجنسين تقدر بـ:**383229** حالـة، ومـا يجدر الإشـارة إليـه أن عدد حـالات المطلقين الـذكور أكثـر مـن الإنـاث بفـارق **1269**، وهذا ربمـا لـه علاقـة وطيدة بحريـة الطلاق الممنوح للرجل مع التسهيلات القضائية المقامة في مسألة الطلاق خاصة.

أمـا بالنسـبة لقـانون الأسـرة الجزائريـة الـذي تـم تعديلـه سـنة **2005**، وحسـب مـا ورد بالمـادتين: **53-54** (الأمر رقم:**05-02** المؤرخ فـي **27** فبراير **2005**) فإنـه يجـوز للزوجـة أن تطلب التطليق للأسباب الآتية:

1-عدم الإنفاق بعد صدور الحكم بوجوبه ما لم تكن عالمة بإعساره وقت الزواج، مع مراعاة المواد **78-79-80** من هذا القانون.

2-العيوب التي تحول دون تحقيق الهدف من الزواج، والهجر في المضجع فوق أربعة أشهر.

3-الحكم على الزوج من جريمة فيها مساس بشرف الأسرة، وتستحيل معها مواصلة العشرة والحياة الزوجية.

4-الغيبة بعد مرور سنة بدون عذر ولا نفقة.

5-الشقاق المستمر بين الزوجين.

6-مخالفة الشروط المتفق عليها في عقد الزواج.

أما المادة:**55** فتقر أنه عند نشوز أحد الزوجين يحكم القاضي بالطلاق والتعويض للطرف المتضرر، وورد بالمادة:**54** ق.أ(الأمر رقم:**05-02** المؤرخ في **27 -02-2005**) يجوز للزوجة

دون موافقة الزوج أن تخالع نفسها بمقابل مالي، إذا لم يتفق الزوجان على المقابل المالي للخلع، يحكم القاضي بما لا يتجاوز قيمة صداق المثل وقت صدور الحكم[1].

2.1.6) الأشكال الحالية للطلاق بالمجتمعات الحديثة:

يعني الطلاق فسخ عقد الزواج وإنهاء الرابطة الزوجية، لكن هذا الإنهاء لا يتخذ شكلا واحدا، وإنما تتنوع أشكاله، ومضامين الأسباب المؤدية إلى وقوعه، هذه الأسباب تختلف باختلاف رغبة الزوجين أحدهما أو كلاهما في طلبه، ومن أهم هذه الأشكال التي مازالت محافظة على دائرة تواجدها بالمجتمعات الحديثة التي سوف نتطرق لها بدراستنا، والتي يمكن حصرها في: "الطلاق بالإرادة المنفردة للزوج"، "الطلاق بالإرادة المشتركة للزوجين"، "الطلاق بالتراضي"، "الطلاق بواسطة الخلع"، "الطلاق بطلب من الزوجة"، "الطلاق بسبب نشوز أحد الزوجين"، و"التطليق".

1-**الطلاق بالإرادة المنفردة للزوج:** في هذا العنصر فيه شروط واجب توفرها، فقد اشترط الفقهاء ثلاثة شروط في المطلق:

أ-أن يكون زوجا أو رسولا منه أو وكيلا عنه، فلو لم يكن واحد من هؤلاء فإنه لا يملك الحق في إيقاع الطلاق.

ب-أن يكون بالغا عاقلا.

ج-أن يكون قاصدا الطلاق ومختارا غير مكروه.

ولقد أجاز المذهب المالكي طلاق الولي نيابة عن الصغير أو المجنون إذا دعت المصلحة والضرورة لذلك.

ويتم الطلاق بالإرادة المنفردة بأن يتقدم الزوج إلى المحكمة ويطلب من القضاء حل الرابطة الزوجية، والحكم بالطلاق بينه وبين زوجته لأسباب شرعية وقانونية[2].

2-الطلاق بالإرادة المشتركة: يعني إنهاء الرابطة الزوجية باتفاقهما وبناءا على رغبتهما، وينقسم هذا الشكل في القانون الجزائري إلى حالتين أساسيتين هما:

---

[1]-قانون الأسرة :**"قانون الجنسية الجزائرية، قانون الحالة المدنية في ضوء الممارسات القضائية"**، الجزائر، 2010-2011، ص 30-31.

[2]- السيد رشاد غنيم وآخرون، **دراسات في علم الاجتماع العائلي**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2008، ص 230-232.

أ-الطلاق بالتراضي: حسب ما ورد بالمادة **48** ق.أ، نجد أن القانون الجزائري يخوِّل للزوجين أن يتفقا على إنهاء الرابطة الزوجية بإرادتهما المشتركة، كما يمكن أن يتم بإرادة الزوج أو بتراضي الزوجين. فالطلاق بالتراضي يسمح للزوجين في مصلحة **الأسرة** و**الأولاد** بالوصول إلى إيقاع الطلاق، ويكون السبب القانوني **للطلاق الرضائي** هو الإرادة المشتركة للزوجين مع شرط الإشهار وإعلان طلاقهما بالمحكمة،أي تحت إشراف القضاء[1].

ب-الطلاق بواسطة الخلع:

1- مفهوم الخلع: يعرف **اصطلاحا** بأنه فراق الرجل زوجته بعوض يحصل عليه سواء أكان بلفظ الخلع أو بغيره من الألفاظ، على خلاف كون الخلع طلاقا أو فسخا[2]، أما **التعريف الفقهي** فيرى أنه افتراق بالتراضي بين الزوجين، مقابل عوض تدفعه الزوجة لزوجها تعويضا له عن خسارته بسبب الطلاق، ولقد نص المشرع الجزائري في "المادة **54**" بأنه يجوز للزوجة أن تخالع نفسها من زوجها على مال يتم الاتفاق عليه، فإن لم يتفقا على شيء يحكم القاضي بما لا يتجاوز قيمة صداق المثل وقت الحكم. فالخلع ليس إلا **طلاقا رضائيا** مقابل مال تدفعه الزوجة لزوجها لقاء طلاقها، والخلع في **الفقه المالكي** هو طلاق بعوض أو هو طلاق على مال، ولا فرق بينهما، أو هما شيء واحد، ولا يصبح الخلع لازما إلا إذا تم فيه الإيجاب والقبول.

ت-الطلاق بطلب من الزوجة: الطلاق ملك الزوج دون الزوجة، لكن يمكن للزوجة في الفقه الإسلامي أن تطلب الطلاق إذا لم تجد سعادتها في الحياة الزوجية، بأن ترفع الأمر للقاضي ليفرق بينها وبين زوجها، وهو ما يسمى "التطليق"، وما ذهبت إليه المحكمة العليا في قرارها الصادر **25-02-1985** بأنّه من المبادئ المقر عليها في أحكام الشريعة الإسلامية أن الزوجة لا تطلق جبرا عن زوجها إلاّ إذا أثبت الضرر الحاصل، ولقد نص المشرع الجزائري على الطلاق بطلب الزوجة أو التطليق بناء على إرادتها المنفردة، وانطلاقا من المادتين

[1]- **نفس المرجع**، ص258-259.

[2]- محمد عبد الفتاح محمد، **ظواهر ومشكلات الأسرة والطفولة المعاصرة من منظور الخدمة الاجتماعية**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2009، ص109.

[48-53 ق.أ] وحسب ما أورد بالمادة [53 ق.أ] فهناك أسباب لطلب الزوجة التطليق نلخصها بالجدول رقم:06 الآتي[1]:

التطليق لعدم الإنفاق	Divorce pour défaut d'entretient
التطليق لعيوب	Divorce pour vices rédhibitoires
التطليق للهجر	Divorce la suite de délaissement
التطليق للحكم بعقوبة	Divorce pour condamnation
التطليق للغياب	Divorce pour absence
التطليق للضرر	Divorce pour préjudice
التطليق للفاحشة	Divorce pour faute immorale

ث- **الطلاق بسبب نشوز أحد الزوجين**: ورد في المادة[55 ق.أ] عند نشوز أحد الزوجين يحكم القاضي بالطلاق وبالتعويض للطرف المتضرر، إذ يعد النشوز جحود الزوجية لغير سبب شرعي أو هو عدم امتثال أحد الزوجين لأحكام عقد الزواج،ورفض تنفيذ أحكام القضاء الملزمة له بذلك.

ج-**التطليق**:ألا يكون للرجل حق الطلاق، وعليه أن يصدر حكما من السلطة القضائية بانحلال الرابطة الزوجية[2].

وقد قرر القضاء بأنه في حالة امتناع الزوجة في استئناف الحياة الزوجية المحكوم بها بأحكام أصبحت نهائية يعتبر نشوزا منها، وأن الشريعة الإسلامية أرشدت الزوج إذا رأى في زوجته نشوزا أو عصيانا أن يتخذ حيالها من وسائل الإصلاح والتأديب ما يكفل تهذيبها، وبرجوعها إلى طاعته بدلا من الشقاق، وأن يحكما أمرهما على مجلس عائلي يتألف من حكمين- حكم من أهل الزوج وحكم من أهل الزوجة- ليبحثا في أسباب النشوز والشقاق والخصام، والعمل

[1]- العربي بلحاج ، **المرجع السابق**، ص 262-263- 265.
[2]- مصطفى الخشاب، **دراسات في الاجتماع العائلي**، بيروت: دار النهضة العربية، 1958، ص 289.

على القضاء على أسبابها (**المادة 56**)، فإن لم يستطع مجلس التحكيم أن يوفق بين الزوجين حينئذ أجاز الإسلام الطلاق لمصلحة الأسرة ولتحقيق الصالح العام[1]. وقد قدم **بول لوهامان " B. Loh aman"**[2] **1970** ستة أوجه للطلاق نفصلها في الآتي:

1-الطلاق العاطفي: الذي يمثل مشكلة فشل الزواج بسبب تدهور الرباط العاطفي بين الزوجين.

2-الطلاق القانوني: الذي يقضي بانفراط عقد الزواج.

3-الطلاق الاقتصادي: الذي ينطوي على التعامل مع تقسيم الملكية والمال؛ أي فصل ملكية المطلق عن ملكية المطلقة.

4-الطلاق الزوجي مع الاحتفاظ بالأبوة والأمومية: الذي يتضمن قرارات تأخذ بعين الاعتبار الوصايا على الأبناء والحقوق، ورعايتهم وتفقد مصالحهم وشؤونهم.

5-الطلاق المجتمعي: مؤثرات الطلاق القانوني على الروابط الصداقية والمؤسساتية التي يكتسبها المطلق أو المطلقة.

6-الطلاق النفسي: يركز على محاولة الشريك أو الشريكة لاكتساب استقلالية، واعتبار ذاتي، واسترجاع الاستقلال الشخصي للشريك بعد طلاقه قانونيا.

وما يمكن استنتاجه أن الطلاق يتأرجح بين الشكلين الآتيين: الطلاق بالإرادة المنفردة للزوج أو الزوجة من جهة، وبين الطلاق بالإرادة المشتركة بغض النظر عن الشروط والأسباب المقرونة بوقع هذه الأشكال، هذا الأمر الذي من شأنه المساهمة في تحقيق نوع من الإنصاف ولو بصورة نسبية في مسألة تكافؤ الفرص في أخذ القرار المتعلق بعملية الطلاق لكلا طرفي الرابطة الزوجية، بغض النظر عن الإجراءات القانونية المتبعة والشروط الواجب احترامها في كل شكل من الأشكال التي تم الإشارة إليها سابقا.

[1]- العربي بلحاج ، **المرجع السابق**، ص 309-312.

[2]- عمر معن خليل، **علم الاجتماع الأسرة**، رام الله: درا الشروق للتوزيع والنشر، 2004، ص 222.

ملخص المبحث

يلاحظ بصفة عامة أن **الزواج** و**الطلاق** نظامين متصلين مع بعضهما البعض، والذي لا يمكن بأي شكل من الأشكال العمل على الفصل بينهما، واعتبار نظام الزواج مؤسسة اجتماعية بغاية الأهمية تقوم عليها المجتمعات[1]، وشكل من أشكال التحالف بين الجماعات الاجتماعية.

لكن يعتبر الطلاق مشكلة أسرية، هذه الأخيرة التي لا يمكن أن يكون وقعها من العدم، وإنما مرتبط بتراكم جملة الظروف الكامنة وراء حدوثه، هذه الظروف التي تتولد عنها أسباب مختلفة أدت بأحد الطرفين أو كلاهما للتقدم إلى القضاء قصد فصم عرى الزوجية، إذا أن كل مجتمع قد أباح شرعية الطلاق لكن وفقا شروط مقبولة اجتماعيا وقانونيا. هذا الوقع الذي يتخذ في حقيقة الأمر صيغ مختلفة وفقا ما هو معمول به في كل مجتمع من المجتمعات العربية والغربية على حد سواء، وأن المسيرة التطورية لهذه الظاهرة لم تأخذ نفس المنحى والوتيرة، وهذا ما تم ملاحظته خاصة بالمجتمع الجزائري، هذا الأخير حتى ولو كان التحول فيه بطيء إلا أنه كان له انعكاس على كل من نظام الزواج والطلاق، فتراوح بين الارتفاع والتراجع في المعدلات نتاج ظروف اجتماعية كانت لها سلطتها في تغيير منحنيات وتيرة هذه الظاهرة.

[1] - Robert Deliége, **Anthropologie de la famille et de la parenté**. Paris :Armand-Colin, p 13.

تمهيد:

إنّ دراسة الأسرة في علم الاجتماع من أكثر الموضوعات التي نالت اهتمام أغلب الباحثين به، وقد عبّر كثيرون عن المكان الهام الذي تشغله في المجتمع بطرق متعددة، كنسق تكوّن نتاج استجابته لمجموعة من القيم التي يحاك بواسطتها الطابع الاجتماعي للأفراد، حتى أنّ أحد تعريفات علم الاجتماع في وقت مضى كانت تجعل من الأسرة الموضوع الرئيسي لهذا العلم، من منطلق أنه إذا كانت روابط هذه المؤسسة واهنة كانت علاقات المجتمع كذلك، والأبحاث حول مسألة التنظيم الأسري، وحتى مجال الأسرة القديمة في المجتمعات البدائية كانت كثيرة جدا الأمر الذي مكّن علم الاجتماع من أن يطوِّر الدِّراسة العلمية لهذا الجانب الهام من موضوعاته المتعددة.

1) تعريف النسق الأسري:

ظهرت خلال السنوات الماضية عدّة تعريفات للأسرة تتجه جميعا لإبراز الارتباط الدائم ما بين الرجل والمرأة، وما يترتب على ذلك من إنجاب ورعاية الأطفال والقيام ببعض الوظائف التي تسقط عن الأسرة في تطورها من صورة إلى أخرى بتغير المجتمع والثقافة البازغة من رحمه، وإذا ما حاولنا أن نرصد تعريفا محددا لهذه الوحدة، فإننا لا يمكن بأي شكل من الأشكال أن نتوصل إلى محاولة الإجابة عن ماهية الأسرة بإعطاء تعريف دقيق لها، فإن الأمر يتعذر علينا، وذلك لعدم وجود تعريف جامع وشامل يحقق ما ينبغي أن تكون عليه التعاريف من الدقة والضبط؛ وهذا راجع لاختلاف تحديد العلماء لمفهوم الأسرة وكيفية نظرتهم إليها، واختلاف أبعاد التحليل السوسيولوجي لهذه الوحدة الاجتماعية النابضة والغير ناضبة في إسهاماتها الحيوية داخل المجتمع والتي تعد "أوّل وسط طبيعي واجتماعيّ للفرد، تقوم على مصطلحات يرتضيها العقل الجمعي، وقواعد تختارها المجتمعات..."[1]، واختلاف الانتماءات المدرسية والمذهبية للباحثين والرؤى السوسيولوجية لهم، وحتى الاختلاف البيئي لكل باحث، وما سنعرضه ما هو إلا جزء صغير من مجموعة كبيرة من التعاريف التي سيقت، منها الآتي:

تعتبر الأسرة "منظمة دائمة نسبيا تتكون من زوج وزوجة مع أطفال أو بدونهم، أو تتكون من رجل أو امرأة..." حسب كل من "**أجبرون**""Ogburn" و"**نيمكوف**"Nimicoff" [(2)].

في حين يعتبر بعض الباحثين أمثال كل من "**بل:N.W bell**" و"**فوجل**:E.F Vogel " "الأسرة" على أنها: "وحدة بنائية تتكون من رجل وامرأة يرتبطان بطريقة منظمة اجتماعيا مع أطفالهما".

ما يمكن استنتاجه من هذين التعريفين تركيز اهتمامها على البنية المورفولوجية البنائية للأسرة، إذ أنها تمثل الوحدة الأولى الهادفة للمحافظة على النوع الإنساني والمنظمة الاجتماعية الدائمة نسبيا المتكونة من مجموعة أفراد محددين يرتبطون بطريقة منظمة اجتماعيا، وأنّه من الممكن أن نفسر الأسرة في ضوء البناء والوظائف المتغيرة.

لكن من خلال التعاريف التي تم التطرق إليها ببحثنا نجد أن التكوين المورفولوجي للأسرة لا يقتصر فقط على هؤلاء الأفراد – الرجل والمرأة والأطفال أو

[1]- مسعودة كسّال، **مشكلات الطّلاق في المجتمع الجزائري**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص21.
[2]- محمد عاطف غيث، **تطبيقات في علم الاجتماع**، الإسكندرية: دار الكتب الجامعية، 1970، ص 150.

بدونهم-، فقد تكون أكبر من ذلك كثيرا لتشمل أفراد آخرين الذين يكوِّنون وحدة تسمى في بعض الأحيان "العائلة" أو"الأسرة الممتدة".

أما "**برجس Berges**" و"**لوك Locke**" فقد حصرا الأسرة في كونها: "مجموعة من الأشخاص يرتبطون في منزل واحد ويتفاعلون وفق لأدوار محدّدة بروابط الزّواج أوالدم أو التبني ويعيشون فيها ويخلقون ويحافظون على نمط ثقافي عام"[1]، في حين أنّ هناك من يذهب في تعريفه لها من أمثال "**اراريس Iraris** "بأنّها تلك:"الجماعة البنائيّة القرابيّة ذات الوظيفة والمهمّة، وهي تنشئة الوليد الصّغير"، و"جماعة من الأفراد تربطهم الزواج والدم أو التبني يؤلفون بيتا واحد، أو يتفاعلون سويا، ولكلٍّ دوره المحدد كزوج أو زوجة، أب وأم، أخ وأخت مكونين ثقافة مشتركة"[2]، كما يدل لفظ الأسرة عند "**وستر مارك: Mark Western**" على ذلك: "التّجمع الطبيعي بين أشخاص انتظمتهم روابط الدّم فألّفوا وحدة مادية ومعنوية تعتبر أصغر الوحدات الاجتماعيّة الّتي يعرفها المجتمع الإنساني"، في حين يعتبرها "**وليام قاريت Weleim Garit**" بأنّها: "جماعة أفراد يربطهم رباط الزّواج، الدّم أو التبني، ويسكنون في منزل واحد ويتفاعلون..."[3]. ويذهب كل من "**سمينر: SMINER**" **وكيلر KILLE** في اعتبار هذه الوحدة مجرد: "تنظيم اجتماعيّ مصغّر ينطوي على جيلين على الأقل، ويتميّز تشكيله بالاعتماد على رابطة الدّم"[(4)]، و"تجمع اجتماعي قانوني لأفراد اتحدوا بروابط الزواج والقرابة أو بروابط التبني Adoption، وهم في الغالب يشاركون بعضهم بعضا في منزل واحد، ويتفاعلون تفاعلا متبادلا طبقا لأدوار اجتماعية محددة تحديدا دقيقا وتدعمها ثقافة عامة"[5].

وما يمكن أن نستنتجه من هذه التعاريف أنها حصرت وجه اهتمامها حول مسألة اعتبار الأسرة وحدة بنائية لتنظيم اجتماعي قانوني بغاية الأهمية قائمة على العلاقات القرابية وروابط الدم، والأشخاص المؤسسين لهذه الوحدة يربطهم رباط

---

[1]-عبد القادر قصير، **الأسرة المتغيّرة في مجتمع المدينة العربيّة:(دراسة ميدانيّة في علم الاجتماع الحضري)**، بيروت: دار النّهضة العربية، 1999، ص222.

[2]- عبد الهادي الجوهري، **معجم علم الاجتماع**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،1999، ص16.

[3]-الوحيش أحمد بيري، **الأسرة والزّواج:(مقدّمة في علم الاجتماع العائلي)**، طرابلس: منشورات الجامعة المفتوحة، 1998،ص 45- 48.

[4]-فادية عمر الجيلاني، **الأسرة العربيّة:(تحليل لبناء الأسرة وتغيّر اتجاهات الأجيال)**، الإسكندرية: مركز الإسكندريّة للكتاب،1999 ، ص82.

[5]-السيد رشاد غنيم وآخرون، **دراسات في علم الاجتماع العائلي**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2008، ص 15.

الـزواج وروابـط القرابـة أو روابـط التبنـي، وتبريـر قيـام الأسـرة علـى توسـيع نطـاق العلاقـات القرابيـة هـو توسـيع شـبكة العلاقـات الاجتماعيـة؛ مـن خـلال اتسـاع مجـال تبـادل الأدوار الاجتماعيـة لفاعليهـا والمحـددة بمتغيـرات ثقافيـة عامـة هـي فـي حقيقـة الأمـر شـرط ونتيجة تحدد اجتماعيا تحكم المجتمع المتواجدة به هذه المؤسسة الاجتماعية.

كما يمكن اعتبار الأسرة الجماعة الاجتماعية النظامية المسؤولة عن تكاثر الجماعة الإنسـانية، وهـذا مـا أقـره **"لنـدبرج: Lundberg*** فـي قولـه: "أنّ الأسـرة هـي نظـام إنسـاني أولـي..."[1]، ولهذا كانت الأسرة المبكرة في تاريخ الإنسان مجتمعا صغيرا متكاملا، ولم تكن نظاما له وظائف متخصصة كما هو الحال في المجتمعات الحديثة الأكثر تعقيدا، ويكمن تغيّر الأسرة في تحولها من مجتمع صغير مكثف بذاته إلى وحدة وظيفية متخصصة داخل مجتمع يزداد نموا باستمرار. كما يذهب بعض الباحثين الاجتماعيين إلا أنّ "الأسرة" جزء متكاملا من مجتمع يتغير بسرعة.

أما **"أرنست برجس:Ernest Burgess "** فيعتبر**"**الأسرة وحدة من شخصيات متفاعلة" وبأنها: "وحدة قائمة على التفاعل بين الأشخاص الداخلين فيها، والتكيف المتبادل بينهم"[2]، فمن خلال هذا التعريف نلاحظ أنّ جوهر التحول في دراسة الأسرة يظهر في التقليل من أهميتها كبناء اجتماعي، والتركيز على اتجاهات الأعضاء، وحتى أنّه في الاتجاهات الحديثة المهتمة بدراسة الأسرة الفرد أصبح من العلامات المميزة المستخدمة كمدخل أساسي لفهم الأسرة الحديثة.

وتعـرّف الأسـرة فـي معجـم علـم الاجتمـاع بأنّهـا تلـك**:"** الوحـدة الاجتماعيّـة الأولـى الّتـي تهـدف إلـى المحافظـة علـى النّـوع الإنسـاني، وتقـوم علـى العقـل الجمعـي والقواعـد الّتـي تقرّرهـا المجتمعـات وهـي نـواة المجتمـع، وتختلـف الـنّظم العائليّـة فـي جميـع مظاهرهـا، يختلـف نطاقهـا فأحيانـا يتّسـع ليشـمل جميـع أفـراد العشـيرة، وأحيانـا يشـمل الـزّوج والزّوجـة وأولادهمـا، وأحيانـا يضـيق حتّـى لا يتجـاوز نطـاق الأب والأم كمـا هـي المجتمعـات الحديثـة**"**[3]، وحسـب **"فردريـك لـوبلاي:Frédéric le Play"*** فيعتبرهـا بأنهـا النمـوذج

---

* - عالم اجتماعي أمريكي تأثر بمنطق **"جون ديوي"**، يؤمن بالاتجاه الوضعي في علم الاجتماع، ويدرس الظاهرة الاجتماعية على أنها ظاهرة طبيعية، وهذا هو السبب الذي من أجله اعتبره **"تيماشيف"** واحدا من أتباع النزعة الوضعية الجديدة.

[1]- محمد عاطف غيث، **تطبيقات في علم الاجتماع**، الإسكندرية: دار الكتب الجامعية، 1970، ص 150.

• - **برجس** من جامعة شيكاغو،أول من طبّق النظرية التفاعلية في دراسة الأسرة (1926)، صاحب المؤلف المشترك:**"الأسرة من المؤسسة إلى الرفقة" (1945)** مع كل من **لوك Lock** و**توماسThomas** .

[2]-رالف لنتون، **دراسة الإنسان**، (تر:عبد الملك الناشف)، بيروت: منشورات المكتبة العصرية، 1964، ص 206.

[3]- أحمد زكي بدوي، **معجم العلوم الاجتماعيّة**، بدون بلد، بدون سنة ، ص30.

المضبوط Exact Model للمجتمع أو للطبقة"[1]، كما يمكن اعتبارها "جماعة تقوم على العلاقة الجنسية بشرط أن تكون محدودة ودائمة بصورة تكفي لإعالة الأطفال وتربيتهم"[(2)].

ما يمكن استنتاجه من هذين التعريفين هو أنّ وظائف الأسرة انحصرت في كل من: وظيفة "المحافظة على النوع الإنساني"، و"الوظيفة الجنسية" التي تكون في وجه شرعي مؤسس على النسق الزواجي كمؤسسة اجتماعية ضبطية وموجِّه للسلوك الغرائزي الحيواني، هذا ما يؤكده "**روبرت لوي**:Robert Lowie " في اعتبار الأسرة: "الوحدة الاجتماعية القائمة على الزواج"[3]، بالإضافة إلى وظيفة "إنجاب الأطفال ورعايتهم".

لكن مكمن اصطباغ هذه الوحدة الاجتماعية بالطابع السوسيولوجي متمظهرا في مجموعة الوظائف التي تقوم بأدائها داخل المجتمع ككل من جهة، ولأعضائها من جهة أخرى وليس فقط على هذه العينة من الوظائف التي ركزت عليها بعض هذه التعاريف.

وهكذا نرى أنّ هناك شبه اتفاق بين التعاريف السابقة في الأسس التي يقوم عليها تعريف "الأسرة"، ولو تعرضنا لتعاريف أخرى غير ما ذكر فإننا سوف لا نجد اختلافا حقيقيا، وكل ما نشير إليه هنا أنّ بعض العلماء ينظرون إلى"الأسرة" على أنها جماعة أو مجموعة، والبعض الآخر ينظر إليها على أنها نظام ووحدة بنائية، والواقع أن الفرق بينهما ليس بالكبير؛ لأنّ كليهما نوع من التنظيم الاجتماعي يفترقان أو يقتربان على أساس درجة التجريد التي تدرس على أساسها كل منهما.

2) وظائف النسق الأسري:

كل مجتمع من المجتمعات قد خصّص مجموعة من الوظائف الموكولة للوحدة الأسرية، وانتقى سلسلة من الوظائف الأخرى، هذه الأخيرة تحددها جملة الاعتبارات

---

[*]- **فردريك لوبلاي**: صاحب الدراسة المشهورة المنشورة بكتابه:"**عمال أوروبا: the European Workers** ، حاول أن يكشف السِّر الذي يكمن وراء الاضطرابات المتوالية التي شهدتها فرنسا منذ عام **1789**؛ بحيث توالت على فرنسا 10 حكومات متوالية مما أدى إلى الاضطرابات الاجتماعية، وصاحب الدراسة المونوغرافية على ما يقارب 300 أسرة.

[1]- محمد إسماعيل قباري، **الاتجاهات المعاصرة في مناهج علم الاجتماع**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، بدون سنة ،ص85.

[2]- محمد عاطف غيث، **المرجع السابق**، ص 153.

[3]- محمد عاطف غيث ، **قاموس علم الاجتماع**، الأزاريطة: دار المعرفة الجامعية، بدون سنة، ص 177.

الثقافية وحتى الاجتماعية منها، وهناك عدد كبير من الوظائف الكثيرة جدا، بحيث لا يتسع المجال لبحثها بالتفصيل من منطلق تحليلات متعددة لمقاربات سوسيو تاريخية متبحرة في ميدان الدراسات المتعلقة بالأسرة، وهناك شبه إجماع بين علماء الاجتماع على أن الأسرة تقوم بعدد من الوظائف، ولكن سوف نكتفي في بحثنا بذكر عينة منها، وهذا نتيجة لتلازمها مع متطلبات موضوع بحثنا، وهي كالآتي:

- وظيفة تنظيم السلوك الجنسي والإنجاب.
- وظيفة عناية و رعاية الأطفال وتربيتهم وتنشئتهم.
- وظيفة التعاون وتقسيم العمل.
- وظيفة الإشباع؛ بحيث تعد الأسرة الجماعة الأولية الهامة التي توفر للطفل أكبر قدر من العطف والحنان، الإشباع لتحقيق التكامل الانفعالي والعاطفي عند أعضاء الأسرة.

أما من وجهة نظر التحليل **البرسوني** فيرى أنّ الأسرة أصبحت مستعرض فيها عوامل جديدة تقوم بدور تعبئة الوظائف وفق استعانتها بالمؤسسات المتخصصة كنتيجة لجملة التغيرات الجذرية المتجذرة في شتى الميادين، وإنّ النموذج النمطي لهذه التغيرات والتمايز الاقتصادي ما هو إلا تحصيل حاصل لإعطاء الأهمية المستمرة للجماعة العائلية التي كانت فاعلا في عملية الإنتاج الاقتصادي، تزامنا مع الانجازات الصناعية الكبرى[1]، لكن هذه الوحدة الفاعلة وفقا للتخطيط الميكرو سوسيولوجي تقوم بوظيفتين أساسيتين ألا وهما:

أ) وظيفة التنشئة الاجتماعية.

ب)وظيفة المحافظة على ثبات واستقرار شخصية الكبار والدعم العاطفي للكبار؛ فهم وظيفتين غير منفصلتين عن بعضهما البعض[2].

لكن بالموازاة إذا ما تأملنا الأسرة في السلم الماكروسكوبيك خارج نطاق وظيفتي الإنجاب والتماثل الاجتماعي لأجل الأطفال؛ فإننا نجد أنها جرّدت من العديد من الوظائف التي كانت منوطة بها؛ بسبب عدم مشاركة أفرادها في الإنتاج الاقتصادي.

هذا وقد ذهب **"تالكوت بارسونز:Talcott PARSONS"** في طرحه فيما يتعلق بمسألة حديثه عن وظائف الأسرة بأنّ هذه الأخيرة التي لا يمكن اعتبارها الوحيدة العاكسة للوضعية البيولوجية، كما أنه لا يوجد مفهوم واحد عاكس للوظيفة الأكثر أهمية للأسرة أو ما يعرف

[1]- سامية مصطفى الخشاب، **النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة**، القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات نقاش م.م، 2008، ص37.

[2]- Andrée Michel, **Sociologie de la famille et du mariage**. Paris: P.U.F : 1er éd, 1972, p79.

بالوظيفة المقدرة، والتأكيد في كل مرة أنّ عملية الإنجاب ورعاية الأطفال تتأتى دائما عن طريق الأسرة، فالأسرة في نظر **"بارسونز"** وحدة حقيقية لقمة التخصص المميز للمجتمعات الحديثة؛ مع الأخذ بعين الاعتبار سقوط بعض الاتجاهات التقليدية المنشأة لهذه المؤسسة.

واعتبر**"بارسونزPARSONS "**أنّ التباين في وظائف الأسرة يعتبر وظيفيا بالنسبة للأفراد والنسق ككل، وقد كتب يقول: "إنّ من الواضح أن التحديد النسبي للمكانات يعتبر عاملا هاما للأمن النفسي، وهذا الأمن النفسي ليس هاما للوالدين فقط، بل للأطفال أيضا، وفي مقابل ذلك فإن عدم تحديد أدوار النوع لا يشكّل خطرا على الشخصيات فقط، ولكنّه تهديد للنسق الاجتماعي ككل**".**[1]

وبالتالي تصبح الأسرة أفضل مؤسسة لتحقيق المتطلبات الوظيفية ألا وهي الوظيفة الجنسية والوظيفة الإنجابية التي بدونهما ينقرض المجتمع، ولقد حصل الكثير من التغيير في الوظائف التقليدية التي كانت تقوم بها الأسرة، وذلك نتيجة لعدة عوامل منها: خروج المرأة للعمل، وتوفر ضرورية الحياة الاجتماعية، الأمر الذي أدى إلى هذا التغير الكبير على مستوى الوظائف التي عزي الكثير منها لمؤسسات أكثر تخصصا أصبحت تشاركها بعض الوظائف وانتزع منها البعض الآخر.

3) خصائص النسق الأسري:

إنّ هذه الوحدة الاجتماعية تعرف بمجموعة الخصائص المشتركة في المجتمع الإنساني بأسره، هذه الخصائص التي تمثل البطاقة التعريفية لماهيتها، ونذكر منها الآتي:

- الأسرة منظمة اجتماعية هادفة للمحافظة على النوع الإنساني.
- الأسرة أول وسط طبيعي واجتماعي للفرد.
- الأسرة منظمة دائمة نسبيا.
-الأسرة ممؤسسة على علاقة زواجية (علاقة جنسية).
- التأثير العميق الذي يظهر فيما للأسرة من أثر واضح، باعتبارها البيئة الاجتماعية الأولى التي تطبع الطفل بطابع خاص يظل ملازما له طوال حياته.

[1]– سامية مصطفى الخشاب، **المرجع السابق**، ص42.

- صورة من صور الزواج أو أيّ ترتيب نظامي تقوم على أساسه هذه الرابطة الزواجية، وتستمر خلال الزمن.

- مسكن مشترك قد تختص به الأسرة وحدها أو قد تشاركها فيه أسر أخرى.

- تشير الأسرة إلى شكل من أشكال الإقامة.

- تقوم الأسرة على مجموعة الوظائف الشخصية والمجتمعية التي تمارسها[1].

- تعترف ببعض صلات الدم التي تبنى على مصطلحات القرابة والتزاماتها[2].

- الأساس العاطفي الذي يقوم على مجموعة من الحوافز المعقدة العميقة التي تُتَرْجَم عن الطبيعة العضوية للإنسان.[3]

- العضو في الأسرة لا يستطيع أن يتهرب من واجباته إزاءها، بينما يستطيع ذلك بصورة ما إذا كان منتميا لأيِّ جماعة أخرى في المجتمع.

4) أنواع الأسرة:

بالرغم من أنّ الأسرة قد عرفت عبر تطورها التاريخي أشكالا ووظائف كثيرة ومتنوعة؛ فإنّه سيتم بهذا البحث التعرض لشكلين منهما فقط وهما: "الأسرة الممتدة" و"الأسرة الزواجية"؛ لأنهما الشكلان الموجودان معا الآن في المجتمع الجزائري، سواء في مناطقه الريفية أو الحضرية. وفيما يأتي تعريف كل من هذين الشكلين الأسريين مع ذكر البعض من خصائصهما:

4.1) مفهوم الأسرة الممتدة وخصائصها:

هي أسرة تتكوّن بنائيا من ثلاثة أجيال أو أكثر، ولهذا تضم الأجداد وأبناءهم غير المتزوجين، وأبناءهم المتزوجين (أو بناتهم)، وكذلك أحفادهم"[4]، كما تتكون الأسرة الممتدة من الزوج والزوجة وأولادهما الذكور والإناث غير المتزوجين والأولاد، وزوجاتهم وأبناءهم وغيرهم من الأقارب، كالعم والعمة والابنة والأرملة...الخ، وهؤلاء جميعا يقيمون في نفس

---

[1]- محمد عاطف غيث،**علم الاجتماع**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1999، ص223.

[2]- محمد عاطف غيث، **المرجع السابق**، ص 177.

[3]- **نفس المرجع**، ص **190.**

[4]- محمد عاطف غيث، **المرجع السابق**، ص 180.

المسكن، ويشاركون في حياة اقتصادية واجتماعية واحدة، تحت رئاسة الأب الأكبر أو رئيس العائلة[1]. وقد عرّف كل من "**روسر:Rosser**" و"**هاريس:Harris**" الأسرة الممتدة بأنها:"علاقة معينة بين مجموعة من الأفراد تربطهم المودة والتراحم من خلال الزواج والإنجاب، وتمتد لثلاثة أجيال بدءا من الأجداد وحتى الأحفاد وليسوا محتاجين للإقامة بمكان واحد..".[2]

وبما أنّ المجتمع جزء لا يتجزأ من عالم لا ينضب فيه التغير المستمر الشديد السبك بعوامل متداخلة فيما بينها، سواء أكان هذا التغير قريب أو متوسط أو بعيد المدى؛ فإن المجتمعات بتباينها قد شهدت وكانت عرضة لموجة من التغيرات الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، وحتى العمرانية، والمجتمع الجزائري جزءا منها، الأمر الذي أدى إلى تقلص هذا الشكل للأسرة الممتدة، ومن بعض خصائص الأسرة الممتدة الآتي منها[3]:

- تتميز بالثبات والاستقرار، بالرغم من تعاقب الأجيال إلا أنها تظل محافظة على شخصيتها ومسؤولياتها.

- تتميز بازدياد حجم ونوعية العلاقات الاجتماعية بين أفرادها.

-تتميز بالتقارب المكاني بين أفرادها.

إلا أنّه وبالرغم من اعتبارية الأسرة أول وحدة من وحدات المجتمع من حيث طبيعتها ووظائفها وأشكالها، فإنها تشكل اجتماع الأفراد الذي لا يقوم على الدوافع الطبيعية الغريزية، وإنما على اعتبارات يرتضيها العقل الجمعي حسب "**إميل دوركايم:Emil Durkheim**"، إلا أنّها تحوّلت من الأوسع إلى الواسع، ومن الضيق فالأضيق سواء من حيث الشكل أو الوظائف إلى أن وصلت إلى الشكل الآتي:

4.2) مفهوم الأسرة الزواجية وخصائصها:

لقد كان لـ**إميل دوركايم** فضلا واسع النطاق في الدفاع عن مفهوم "الأسرة الزواجية"، التي يعتبرها أنّها ما هي إلا نتاج لتقلص العائلة البطريركية، حيث أنّ هذه الأسرة لا تفهم فقط

[1]- مسعودة كسال، **مشكلات الطّلاق في المجتمع الجزائري**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص 21.

[2]- فادية عمر الجيلاني، **الأسرة العربية:(تحليل اجتماعي لبناء الأسرة وتغير اتجاهات الأجيال)**، الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 1998، ص32-33.

[3]- مسعودة كسال، **المرجع السابق**، ص22.

من خلال الزوج أو الزوجة والأطفال، وإنّما من خلال تأثير الأفراد في الجماعة، وتبنى كذلك بعلاقات القرابة، مرتكزة في وجودها على نمط التخصيص وتعاقدها الاجتماعي، باتخاذ العلاقة فيها طابعا فرديا، فالأسرة الزواجية: **"**أحد نماذج التنظيم الأسري الذي تكوّن العلاقات الأساسية فيه قائمة على محور العلاقة بين الزوج والزوجة أكثر من قيامها على العلاقات الدموية**"**[1]، وتتكون "الأسرة الزواجية" من زوج واحد وزوجة واحدة والأبناء غير المتزوجين...[2]، ويعرِّف **"محمد عاطف غيث" "**الأسرة الزواجية**"** بأنها: " الجماعة المكونة من الزوج والزوجة وأولادهما غير المتزوجين الذين يقيمون معا في مسكن واحد**".**[3]

ومن بعض خصائصها:

أنّها جماعة مؤقتة حيث ينتهي وجودها بوفاة الوالدين[4]. والأسرة الزواجية أو الأسرة النووية بالنسبة لبارسونز**PARSONS** روابطها منعزلة عن القرابة الواسعة، تعتمد على الإقامة، تقوم على نظام القرابة، وتقترح عن طريق الزواج، القيم فيها توجه نحو المعقولية، وبالنسبة لبارسونز نجد تمايزا صريحا وظاهرا لأدوار الأجناس والأجيال، هذا الطرح الذي يضع هدفا للأسرة الزواجية المنجبة التي تبنى عن طريق الأولياء والأولاد في النسق القاعدي، وهي بذات الوقت وحدة كائنة واستهلاكية تدفع بأفرادها للمشاركة في مواردها في الحالات المعيارية، لا قيامها على النسق المنزلي[5].

5) الأسرة الجزائرية بين الخصائص والتغير:

تعد الأسرة بوجه عام من بين النظم الاجتماعية التي نتفاعل معه باستمرار وبصورة مكثفة بحياتنا اليومية، لكن هذه الوحدة قد تعرضت عبر دورة حياتها لجملة التغيرات؛ سواء على مستوى بناءها أو وظيفتها في المجتمعات الحديثة، مع الأخذ بعين الاعتبار درجات التباين والاختلاف بينها، إلا أنه بالرغم من موجة التغيرات التي اعترتها؛ فالأسرة الجزائرية حالها حال كل هذه النظم الاجتماعية العالمية؛ كونها جزء لا يتجزأ منه، كانت هي الأخرى عرضة لمسألة التغير، مع تفاوت درجاته المقرونة بخصوصية المجتمع المنتمية إليه، سواء من ناحية التكوين،

[1]- محمد عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع**، الأزاريطة: دار المعرفة الجامعية ، بدون سنة، ص 179.
[2]- فادية عمر الجيلاني، **المرجع السابق**، ص 32-33.
[3]-محمد عبد الفتاح محمد، **ظواهر ومشكلات الأسرة والطفولة المعاصرة من منظور الخدمة الاجتماعية**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2009، ص 21-22.
[4]- عدنان أبو مصلح، **معجم علم الاجتماع**، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2006، ص24.
[5]- Andrée Michel, **Op.cit**, p82.

التوجهات، الحجم، وتعدد أشكال العلاقات، والتفاعلات والارتباطات[1] حتى ولو اتخذت صورة بطيئة، شأنها في ذلك شأن كل مؤسستي الأسرة والزواج بشكل عام، مع اختلاف مستويات التغير والعوامل المؤثرة في ذلك، من منطلق الارتباط الوطيد بين الأسرة وتأثيرات المجتمع الذي تعيش فيه، فالأسرة الجزائرية بنية مؤسسة في تواجدها الاجتماعي على وصف جملة الارتباطات القائمة بوضوح بين بعض الظواهر التي عرفت ذيوعا في صميم المجتمع، وهذه الروابط تصورها يكون في إطار نظام عام للعلاقات الاجتماعية، الذي يجعل منها مؤسسة اجتماعية تمثل الوسيط الرئيسي بين كل من شخصية الفرد والمجتمع المنتمي إليه، وميدان تفاعلات مستمرة وشديدة بين مختلف أعضائها[2].

وتتميز الأسرة الجزائرية بخصائص عامة تشترك فيها مع نظيرتها في الوطن العربي، كما أنّها تتميّز بخصائص أخرى جاءت نتاج ظروف تاريخية وثقافية واجتماعية واقتصادية أضفت عليها طابع الخصوصية، ومن بين خصائصها أنّها[3] أسرة ممتدة؛ أي أنّها من الناحية البنائية تتركب من خليتين أسرتين أو أكثر من جيلين، فتشتمل الأجداد والآباء والأحفاد، يقيمون هؤلاء جميعا في وحدة سكنية مشتركة، وتمثل وحدة اجتماعية إنتاجية غير منقسمة؛ بحيث أنّ تماسك الأفراد داخل هذه البنية الاجتماعية نابع أساسا من رابطة الدم، لكي يضمن وحدة الأسرة وتلاحمها، يقول "محمد الطبي": "أولوية القرار العائلي على القرار الفردي في مسألة التصرف بأراضي الملك، جعل من هذه الأراضي اسمنت العائلة وأحد أسس ترابطها"، وهي أسرة أبوية الجد أو الأب أو أحيانا الأخ الأكبر يعتبر رئيسا ومركز قوة،وتعتبر كذلك أبوية من حيث النسب **Agnatique** وأبوية من حيث السكن؛ أي أنّ إقامة الزوجين تخضع لقاعدة السكن مع والد الزوج، وتعتبر الأسرة الجزائرية التقليدية أسرة هرمية على أساس السن والجنس، إذ يمكن تصنيفها أنها طبقية يحتل فيها الأب رأس الهرم، ويكون تقسيم العمل والنفوذ والمكانة على أساس الجنس والعمر، كما أنّ السلطة الأسرية تتركز خاصة في يد الذكور، وهذا كله يترتب عنه شكلا هرميا سليما لتوزيع السلطة، وعلاقات اجتماعية تراتبية وتقسيما للفضاء الاجتماعي:فضاء عام وخصص للرجال ممنوعا على النساء، وفضاء خاص داخل البيت يحرم على الرجال المكوث فيه طويلا في النهار.

---

[1]-أنتوني غدنز،**علم الاجتماع:مع مدخلات عربية، (**تر:فايز الصباغ)، الطبعة 02، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 251.

[2]- هشام شرابي، **مقدمات لدراسة المجتمع العربي**، الطبعة03، بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، 1981، ص 30.

[3]- سليمان دحماني،**"ظاهرة التغير في الأسرة الجزائرية، العلاقات"**، رسالة ماجستير في الأنثروبولوجيا، كلية العلوم الاجتماعية: جامعة تلمسان، 2005-2006، ص 13-15.

أما عن طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة في الأسرة الجزائرية التقليدية هذه الجماعة الابتدائية التي يدخل الفرد فيها في علاقات متعددة والمشكلة في حقيقة قيامها من الأقارب الذين يشكلون وحدة اقتصادية واجتماعية قائمة على روابط من الواجبات المتبادلة[1]، نلاحظ فيها أن الصفة المتأصلة في هذا النموذج الأسري هي الوحدة والتماسك؛ خاصة وأن العلاقات التي تربط بين أعضاء هذه الوحدة قائمة على أساس التعاون والمودة والتضحيات والالتزام غير المحدود في مختلف المجالات من أجل المحافظة على مبدأ التماسك الداخلي والخارجي، هذا ما يمنح للأفراد الشعور بالاطمئنان والاستقرار العاطفي، وعدم التخوف من وقوع الأزمات، والفرد في الأسرة الجزائرية التقليدية لا يعترف به إلا في ظل انتمائه للجماعة، وفي هذا الصدد يقول **"حليم بركات": "**الفرد في العائلة التقليدية عضو في عائلته أكثر منه فرد مستقل**"**، والأسرة التقليدية بمثابة وحدة متعددة الوظائف، تسد حاجاته ومتطلباته بنفسها، ومسؤولة عن تلبية الحاجات الدينية والروحانية لأفرادها والإشراف على تربيتهم وثقافتهم، رب العائلة فيها إما يكون الأب، أو الجد أو الابن الأكبر، هو الذي يحتكر السلطة[2].

لكن خضعت الأسرة الجزائرية هي الأخرى عبر دورة حياتها سواء في مرحلة ما قبل أو بعد الاستقلال لتأثيرات ثقافية واجتماعية، الأمر الذي ترتب عنه تغير نسبي في ملامحها؛ وحتى على مستوى العلاقات الأسرية الداخلية (بين الأعضاء) والخارجية (الأسرة والمجتمع)، وهناك عوامل متعددة مرتبطة بموجة التغيرات التي زحفت تدرجيا إلى هذا الكيان فأثرت بقوامه، سواء التأثير المرتبط بتملص العديد من الوظائف من قبضة سلطة الأسرة إلى قبضة المؤسسات الاجتماعية الأخرى، أو تعرضها لحركتي التصنيع والتحضر، هذه الحركية التي لازمها تغير على مستوى العلاقات الداخلية والخارجية لهذه البنية الدينامكية، وما ترتب عنها من خروج المرأة لميدان العمل سواء تحت ضغط الحاجة الاقتصادية أو رغبة منها في تحقيق اكتفائها واستقلاليتها الذاتية، بالإضافة إلى ارتفاع أمواج الزحف الريفي بحثا عن فرص العمل أو للتعلم من جهة والهجرة إلى الخارج من جهة أخرى، من دون أن نغفل تأثيرات

[1] -Robert Descloitre, Laid Debzi, **Système de parenté et structures familiales en Algérie**, paris: l'harmattan, 1997, p 29.

[2]- مليكة ليدير، **الزواج والشباب الجزائري إلى أين: دراسة اجتماعية**، الجزائر: دار المعرفة، بدون سنة، ص 47-48.

وسائل الإعلام ومدى مساهمتها في التغير الذي أصاب بنية الأسرة الجزائرية التقليدية؛ إذ أصبحت الأسرة الجزائرية الحديثة أسرة تتكون من زوج وزوجة وأبناء غير متزوجين تبحث عن الاستقلال والانفراد بمسكنها بعدما كانت جماعة منزلية متسمة بشبكة قرابية موسعة ومتنوعة تحكمها ثلاث قيم عائلية متمثلة في كل من: العصبية كمقوم يسعى لتوحيد الجماعة العائلية كآلية ضبط اجتماعية تحافظ على مدى قوة النسق العائلي وهويته،الهوية(النيف)، الثقة(النية) [1]، هذا ما يجعل هذه الوحدة التقليدية جماعة منزلية متميزة تحمل هوية تركيبية خاصة تقوم على نظام اجتماعي بطريركي يتميز بالأهمية التي تعطى دور لوضع الأب،في هذه البنية الأسرية تتولى المرأة أغلبية نشاطات الأسرة، ولكن رغم التطور الشكلي الذي طرأ على الأسرة الجزائرية إلا أنّ تمسكها بروابط القرابة والتضامن الأسري ما يزال قائما[2]، كما أن طبيعة الزواج فيها لحمي؛ فهذا النوع من الزواج يساهم في إعادة إنتاج الخيرات المادية داخل الأسرة، ويضمن المحافظة على السلالة ونقاء الدم وعدم اختلاط الأنساب، أما من حيث الوظائف فالأسرة الجزائرية بعدما كانت الوحدة المنتجة وصاحبة القرارات دون الاستعانة بمؤسسات اجتماعية أخرى خارجية، نجد أن بعض التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدها المجتمع الجزائري بعد الاستقلال كانت بفعل عوامل التصنيع والتحضر كظهور المدن الصناعية والهجرة نحوها ساهمت في فقدان الكثير من صفاتها التقليدية البنائية منها والوظائفية في إطار فتح المجال للتوظيف قلّ التعاون بين الأفراد، وأصبح كل فرد يمثل وحدة اقتصادية إنتاجية قائمة بذاتها؛ أي الاستقلال الاقتصادي، وانتشار عامل التعليم، والاختلاط بين الجنسين؛ الأمر الذي ساهم في تغيير المسؤولية الاقتصادية بالنسبة للرجل والمرأة، فالعلاقات الاجتماعية الرابطة بين الأفراد في النموذج الحديث لهذه الأسرة أصبحت تميل نحو الاستقلالية والفردية ولو بصورة نسبية، أما عن العلاقات بين الرجل والمرأة داخل الأسرة الجزائرية الحديثة أصبحت تسودها مشاركة أوسع للزوجة في كثير من القرارات، وتميزها باضطلاع الزوجة بمهمات خارج المنزل واستقلالية أسرتها عن الجماعة العائلية، وفي إطار العلاقات الجديدة أصبحت المرأة تضطلع بالإضافة إلى أدورها التقليدية بأدوار جديدة

[1] Rabzani Mohamed,**la vie familiale des femmes algériennes salariées**. Paris:L'harmattan, coll. H.P. M , 1997, p21.

[2]- عائشة بورغدة، **"العاملة الجزائرية وتنظيم النسل"**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية: جامعة الجزائر، 1986، ص 75-76.

تكتسبها[1]، فأصبح اختيارها لدورها جد معقدا إلى حد كبير؛ وذلك نتاج تعرضها إلى ضغوط قوى عديدة، فهي من ناحية تخضع لضغط التقاليد والطبيعة البيولوجية التي تدفعها في اتجاه الأعمال المنزلية والأمومة، لكن أصبحت تواجه عدد أكبر من المتغيرات مقارنة بتلك التي كانت تواجهها في الماضي، وبالتالي أصبح اختيارها للدور جد معقد[2]، وذيوع الأسرة الشبه زواجية خاصة بالوسط الحضري؛ هذا ما أكدته الباحثة الجزائرية **"مسعودة كسال"** من خلال الدراسة الميدانية التي قامت بها حول مشكلات الطلاق بالوسط الحضري الجزائري.

ولكن بالرغم من التطور الجذري الذي مس كيان الأسرة الجزائرية لاسيما مسألة تقلص حجمها، إلا أنه أثناء فترة الأزمات نستحضر وجود الشكل التقليدي حتى ولو كان تواجد هذا الشكل بالوقت الراهن ليس نتاج بعد ثقافي وإنما نتاج ظروف اجتماعية منها: البطالة، أزمة السكن ...الخ إلا الأسرة ككيان اجتماعي تبقى المؤسسة الضرورية التي يبحث عنها الأفراد للالتجاء إليها وضرورية بمجتمعنا الجزائري مادامت أنها المصدر الأساسي لبعض القرارات المصيرية[3]، والمرجع الأساسي والأولي الذي يتحقق من خلاله الاندماج النفسي والاجتماعي للأفراد بالمجتمع[4]، والمكان الذي ينتظم حوله وعي الأفراد بكيانهم الاجتماعي، بحيث أنها تعطي الدلالة لأفعال الفاعلين التي يشاركون بها حياة المجتمع، بالرغم من ما يعتريه من تغيرات هي بالأساس نتاج انعكاس للتغير الذي يحدث بالبناء الاجتماعي ككل.

---

[1]- سليمان دحماني، **المرجع السابق**، ص93.

[2]- مليكة سليماني، **"توزيع المهام المنزلية بين الزوجين بين الواقع والتوقعات في الجزائر: دراسة مقارنة بين الواقع الجزائري والتنظيم المنزلي لـ:Davis et Rigaux"**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية: جامعة الجزائر، 2002-2003، ص36.

[3]- مليكة ليدير، **المرجع السابق**، ص 54-55.

[4] - Souad Khoudja, **A comme Algérienne.** Alger : E.N.A.L, 1992**,** p 29**.**

ملخص المبحث:

وبهذا نجد أنّ الأسرة كنظام قائم بذاته يحدد بذلك معظم القواعد والمعايير الأسرية، وكذلك الضغوط الاجتماعية التي تفرض لطاعة هذه المعايير والقواعد للأبناء والأزواج والآباء طريقة سلوكهم وتعاملهم وشعورهم في هذا النوع من الوحدة الاجتماعية، وتبقى الأسرة نظام اجتماعي هام و نسق قائم بذاته موجود في كل مجتمع مهما كانت ثقافته بسيطة، ويتأيد هذا القول عن طريق الأبحاث التي أجريت في المجتمعات البدائية التاريخية، وتواصل الدراسات في المجتمعات الحديثة بالرغم من

تعرض تنظيم "الأسرة" لجملة التغيرات الواسعة النطاق خلال التاريخ، وأنها هي المأوى الوحيد لكلّ الأفراد، حيث أنّ معظمهم وُلدوا سواء في الماضي أو الحاضر في أسرة احتوتهم، تعتمد في وجودها على عوامل بيولوجية ضرورية، تتدخل النظم الاجتماعية في توجيهها وتعديلها، وفق خصائص يتبناها كل مجتمع لنفسه حسب المرحلة التاريخية التي يمر بها، والتحولات التي يعيشها، إلا أنّ هذا لا يمنع أبدا من أنّ "الأسرة" لها التأثير الكبير في مسار المجتمع من خلال جملة الوظائف التي تقوم بها من جهة، والعلاقة الجد معقدة بينها وبين المجتمع من جهة أخرى؛ إذ أنه لا يمكن لنا فهم المجتمع من دون النفاذ لفهم بنية الأسرة، نظرا للعلاقة الضرورية بينهما والمتمثلة في معادلة التأثير والتأثر المستمرين من جانب الأسرة والمجتمع مع بعضهما البعض.

والأسرة وإن بدت في الأصل ظاهرة بيولوجية أو وحدة تناسلية من رتبة الحيوانات العليا، قد تطورت إلى أن أصبحت ظاهرة اجتماعية، كمنت أهميتها الاجتماعية فيما تؤديه من عمل متواصل لأعضائها وللمجتمع كله أكثر مما تكمن في ماهيتها.

1) الدراسة الاستطلاعية:

قصد التحقق من فعالية أداة جمع المعلومات، ومدى تطابق محتواها اللغوي مع ما هو كائن ارتأينا استقراء الواقع الاجتماعي من خلال زيارتنا لأهل الاختصاص المحامية **"زوريفي خيرة"** بتاريخ **07-11-2012**، فعندما قمنا بمسائلتها عن مسألة الأسباب الشائعة للطلاق انطلاقا من القضايا المعروضة عليها، فإنها قد حصرتها في النقاط الآتية:

-تدخل الأهل.

-تناول المخدرات.

-الضعف الجنسي والقيام بأمور غير شرعية في العلاقات الزوجية.

-الخيانة الزوجية.

-طلب الطلاق بسبب إهمال النفقة وخوف الزوج من تراكم النفقة يؤدي به إلى الإذعان لمطالب الزوجة.

-خروج المرأة بسبب الوحم.

-الزواج الإجباري المفروض على الابن مما يؤدي إلى القبول النسبي بزوجه، لكن مع إقامة علاقات مع نساء أخريات خارج حدود الزواج.

أما عن النوع الأكثر شيوعا للطلاق حسب ما أدلت به السيدة المحامية، فتمثل في:

1-الطلاق قبل الدخول: هذا النوع مقرون في وقعه بجملة الأسباب في مقدمتها:

-مشكلة السكن خاصة السكن التساهمي وعدم المقدرة على تسديد مستحقاته مما يتولد عنه عدم التفاهم بين الزوجين فالطلاق.

-العمل في إطار عقود ما قبل التشغيل وطرح مشكل العمل الغير مرسم.

2-الطلاق بالتراضي: وهذا النوع نسب وقوعه قليلة؛ وإذا ما حدث فوفق شروط إذا وافق عليها كلا الطرفين يقع الطلاق، وفي حالة تم هذا النوع من الطلاق فإنّ مسألة التعويض لا تؤخذ بعين الاعتبار.

أما عن **أسباب تدخل الأهل** حسب المحامية فقد حصرتها في النقاط الآتي ذكرها:

-تسلط أم الزوج وتحريضها لابنها.

-مشكلة السكن تبقى مطروحة مادام المسكن باسم الوالدين، فليس للابن أية سلطة خاصة أنه لا يوجد اتفاق مسبق حول مسألة المسكن بين الزوجين، فالسلطة هنا حسب المحامية بيد مالك البيت.

-تدخل الحماة بسبب عامل الغيرة.

كما ركزت المحامية على نقطتين أساسيتين ألا وهما:

أ- عدم طرح مشكلة عمل الزوج.

ب- عدم طرح مشكلة الإنجاب أو عدمه، وقد فسّرت المحامية الأمر بمرده إلى التطور الطبي الذي في حالة ما وُجِد أدنى شك يشير إلى الاتهام الغير مباشر للزوجة بالعقم فإنها تعرض أمام أخصائي بحضور أم الزوج.

هذا وقد ساعدتنا الدراسة الاستكشافية بتحقيق مجموعة من الأهداف المتعلقة ببناء الموضوع، ومحاولة التكيف مع الميدان من خلال تحديد الوضع العام لإطار الموضوع المحل دراسة، ومعرفة الأسباب الشائعة في إنهاء الرابطة الزواجية، وحتى مواطن تدخل الأهل والتعرف على الأطراف الواقفة وراء هذا التدخل.

كما سمحت لنا الدراسة الاستكشافية من خلال المقابلة التي أجريت مع المختصين بالميدان بتحديد تقنية المقابلة كأداة تتماشى وطبيعة الموضوع بدل تقنية أخرى كالاستمارة، ففي تقنية المقابلة تم تسجيل المقابلات باستخدام المسجل والهاتف النقال معا، حتى يتسنى لنا إعادة سماع أقوال المبحوثات عدة مرات؛ قصد الإلمام بكل الجوانب التي تهم الدراسة: (الانفعال، البكاء، الضحك، الصمت، رفع الصوت، الاستغراب والتعجب، إعادة طرح السؤال، الحديث بصوت منخفض، رفض الإجابة)، مثلا الحديث بصوت منخفض للإشارة إلى المعاناة ويوميات الخلاف الذي كان ينغص حياة المبحوثات، البكاء عند سؤالهن عن طبيعة شعورهن بعد طلاقهن، الصراخ بعد الإشارة إلى إن كانت المستجوبة قد ندمت أو لا، الاستغراب عند عدم معرفة المبحوثة السبب الحقيقي لطلاقها...

وقد قمنا بتجربة الأداة على حالة واحدة، والتي اتضح من خلالها ضرورة احتفاظنا بالصورة الأولية لمحتوى الأداة المستخدمة لجمع المعلومات، مع إضافة بعض الأسئلة خاصة في المحور المتعلق بالبيانات الشخصية وكذلك المحور الأخير، فقد احتوى دليل المقابلة على أربعة محاور أساسية تمثلت في كل من:

المحور الأول: البيانات المتعلقة بالاختيار الزواجي وعلاقته بالطلاق.

المحور الثاني: البيانات المتعلقة بنمط العلاقة بين الزوجين والأهل.

المحور الثالث: سلطة اتخاذ القرار.

المحور الرابع: البيانات الشخصية.

2) تحديد المفاهيم:

إن دراسة أي موضوع سوسيولوجي يتطلب من الباحث تحديد مجموعة من المفاهيم التي تخدم موضوع الدراسة، وحتى تكون الدراسة سليمة ودقيقة يتوجب إزالة الغموض والالتباس عن المفاهيم المستعملة، ولأجل ذلك تم تحديد المفاهيم النسقية والإجرائية الآتية في موضوع دراستنا:

2.1) المفاهيم النسقية:

1) التفاعل الاجتماعي[1](Interaction):

العملية الاجتماعية الأساسية التي تعبِّر عن ذات في الاتصال، وفي العلاقة المتبادلة بين فردين أو أكثر،ويعتبر التفاعل بين الأشخاص سلوكا اجتماعيا.

ويعرفِّه **فاروق مداس** بأنّه:" التأثير المتبادل بين سلوك الأفراد والجماعات من خلال عملية الاتصال والتصور للتفاعل الاجتماعي"[2]. ويعرّف: **على أنه وسيلة اتصالية أساسية بين أفراد الجماعة، إذ عن طريقه يتم التفاهم بين الأفراد"**[3].

2) الاختيار الزواجي:

يعني الطريقة التي يغير بها الفرد وضعه من أعزب إلى متزوج، وهو ليس بالعملية الاجتماعية الحديثة العهد[1]، وإنما عملية حدثت وتحدث عبر التاريخ الإنساني برمته، وهي عملية

[1]- محمد عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع**، الأزاريطة: دار المعرفة الجامعية، 2005، ص 252.

[2]- فاروق مداس، **مصطلحات علم الاجتماع**، الجزائر: دار مدني للطباعة والنشر والتوزيع، 2003، ص 114.

[3]- ليلى سيدي موسى، **"إشكالية التربية الجنسية في الأسرة الجزائرية**:(دراسة ميدانية لتلاميذ ثانوية بمدينة البليدة)"، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية: جامعة الجزائر، 2002، ص 14.

مقيدة بقيود واشتراطات تتضمنها عملية الاختيار ذاتها التي تختلف من ثقافة مجتمع لآخر، وهي عملية محددة بمجموعة المحددات الاجتماعية التي تتحكم في عملية الاختيار طبقا للقيم والعادات والتقاليد والأنماط التي تسود المجتمع، وقد أشار "**ألان جرارAlain Girard**" أن إمكانيات الاختيار للزواج ليست محدودة، وإنما الاختيار تحدِّده عدّة ظروف خارجية"[2]، هذا وأنّ للاختيار الزواجي أساليب متنوعة، ولكن بالرغم من تنوعها إلا أنها بقيت مترابطة فيما بينها، ومن هذه الأساليب نجد الأسلوبين التاليين:

أ-الأسلوب الوالدي:

هو الاختيار الذي يتدخل فيه الوالدين أو أحد الأقارب، ما يميِّز هذا الأسلوب هو إعطاء أهمية للاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية، بغض النظر عن الصِّلات الشخصية التي قد تربط المقبلين على الزواج أو الشعور بالسعادة.

ب-الأسلوب الفردي (الشخصي):

تظهر فيه فعالية الفرد المقبل على الزواج في سير عملية الاختيار للزواج.

3) العلاقات الاجتماعية:

الصلة بين فردين أو جماعتين أو أكثر، أو بين فرد وجماعة، وقد تقوم هذه الصلة على التعاون أو عدم التعاون، وقد تكون مباشرة والعكس، وقد تكون فوريّة أو آجلة"[3]، وتعرّف كذلك بأنها:"نموذج للتفاعل الاجتماعي بين شخصين أو أكثر، كما ينطوي على الاتصال الهادف، والمعرفة المسبقة لسلوك الشخص الآخر، وقد تكون ذات أمد طويل أو قصير، وفي الحالة الأولى يطلق عليها علاقة اجتماعية طويلة الأمد"[4].

4)الطلاق:

يعني: "فسخ عقد الزواج المقدّس الذي وقّعه الزوجان البالغان".[5]

---

[1]-عبد القادر قصير، **الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية**، لبنان: دار النهضة العربية للطباعة والنشر،1999، ص121.

[2]- مليكة ليديري، **الزواج والشباب الجزائري إلى أين؟: دراسة اجتماعية**، الجزائر: دار المعرفة، بدون سنة، ص 23- 26.

[3]- أحمد زكي بدوي، **معجم العلوم الاجتماعية**، بدون بلد، بدون دار النشر، بدون سنة، ص 352.

[4]- فاروق مداس، **مصطلحات علم الاجتماع**، الجزائر: دار مدني، 2003، ص 114.

[5]- إحسان محمد الحسن، **علم الاجتماع المرأة:دراسة تحليلية عن دور المرأة في المجتمع المعاصر**، بدون بلد، دار وائل للنشر، 2008، ص 161.

5)الرأسمال الاجتماعي:

مفهوم قائم على مقومات اجتماعية مستعملة من طرف الفاعلين الاجتماعيين، وبتفاعلهم تتولد العلاقات الاجتماعية، فقيام الرأس مال الاجتماعي عند **"كولمان KOLMAN"** لا يكون إلا بوجود عنصر التفاهم بين هؤلاء الأفراد المؤسسين لمثل هذا النوع من الرأس مال[1]، وحسب **روبرت بوتنام** Robert Putnam أنّ الفكرة الجوهرية لنظرية الرأس مال الاجتماعي هي أنّ للشبكات الاجتماعية قيمة... فالصلات الاجتماعية تؤثر في إنتاجية الأفراد والمجموعات"[2].

2.2)**المفاهيم الإجرائية**: نظرا للضرورة التي اقتضاه البحث قمنا بتحديد المفهوم الإجرائي الآتي:

1) الرأسمال السببي:

سنستخدم مفهوم **"الرأس مال السببي"** في إطارنا النظري للدراسة للدلالة على مجموعة الأسباب الخاصة منها والعامة التي يحملها تدخل الأهل بين الزوجين، ومن ثم يشير هذا المفهوم إلى منظومة الأسباب المباشرة والغير مباشرة، الخاصة منها والعامة التي تقف على رأس عملية تدخل الأهل ما بين الزوجين، والتي من شأنها العمل على إحداث خلخلة بجسد العلاقة الزوجية وتغييرا في الهندسة العلائقية.

3) الدراسات السابقة:

بالرغم من عدم وجود مجال تخصصي معني بدراسة وتحليل فقط الطلاق، إلا أننا نجد بعض الباحثين في حقل علم الاجتماع العائلي حاولوا تسليط الضوء على هذا الموضوع، ومرد هذا لآثار هذه الظاهرة سواء المباشرة أو غير المباشرة على الأفراد والمجتمع معا.

ولما كانت هذه الدراسات تمثل الجانب المعرفي الإثرائي، انطلاقا من النتائج المتوصل لها حول موضوع الطلاق، فإننا بدراستنا سوف نتعرض لبعض هذه الدراسات في مجتمعات متباينة بدءا بالمجتمعات الغربية مرورا بالمجتمعات العربية وصولا إلى المجتمع الجزائري.

3.1) **دراسات في مجتمعات غربية:**

[1] -Raymond Boudon, Philippe, **Dictionnaire de la sociologie** .Paris: la rousse bordas, 1999, p21.

[2] - جون سكوت، **علم الاجتماع المفاهيم الأساسية**، (تر: محمد عثمان)، بيروت: الشركة العربية للأبحاث والنشر، 2009، ص 221.

على الرغم من أن للمجتمعات الغربية واقعا اجتماعيا وثقافيا يختلف في مضامينه البنائية وتركيبيته الاجتماعية عن المجتمعات العربية إلا أن الطلاق لا تختلف مضامينه وتبعاته في المجتمعات جميعا.

1- لقد قام كل من" **كستون**" "Cistron"و"**سوسمان**" "Soc main"[1] بدراسة تمحورت حول أسباب الطلاق على عينة بحث مكوّنة من **209** مطلق ومطلقة، بمجال جغرافي تمثل في ولاية "**كليفلاند**"، مسفرة في ذلك الدراسة على جملة من النتائج نذكر منها الآتي:

- فقدان عنصر التفاهم بين الزوجين.
- النزاع حول الأدوار التي تقوم بها كل من المرأة والرجل.
- تغيير الاهتمامات والقيم الاجتماعية.
- المشكلات والأزمات المالية.
- صغر سن الزوجين وقت الزواج.
- عدم الثقة وعدم النضج واللا إحساس بالحياة العائلية.

بالرغم من النقص الواقع في الدراسات المدرجة سوف نذكر بعض الدراسات الأجنبية الأخرى إلى جانب ما تم التعرض له، دراسات قامت بربطه بظواهر أخرى، لهذا فإن **ألفريز** Alvarez قد ربط ما بين الطلاق والانتحار من حيث كونهما يعبران عن روابط مقدسة، فالطلاق ينهي حسب رأيه العلاقة الزوجية المقدسة والانتحار ينهي حياة الإنسان وهي كذلك مقدسة، أما "**جودي** Goode" فيعتقد أن ارتفاع نسب الطلاق ترجع إلى الفروق بين الريف والحضر والخلاف على عمل الأطفال وعمل المرأة[2]، بالإضافة إلى أن بعض الدراسات الغربية قد أخذت بالاهتمام بجوانب مختلفة من مظاهر الطلاق، فحاول بعض الدارسين تفسير الزيادة المطردة في أعداد المطلقين من خلال خلفياتهم (Kelly 1982، Good 1956 ، Kincai et Caldwell 1995)[3].

---

[1]- محمد طويل،"**عوامل انتشار الطلاق في المجتمع الجزائري:دراسة ميدانية لعينة من المطلقين والمطلقات بمدينتي الجزائر والبويرة**"، رسالة ماجستير في علم الاجتماع الديمغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2005-2006، ص 17.

[2]- أيمن الشبول، **المتغيرات الثقافية والاجتماعية لظاهرة الطلاق: دراسة أنثروبولوجية في بلدة الطرة**، العددان 3-4، المجلد 26 دمشق، 2010، ص 657.

[3]- مجموعة من المختصين، "**مجلة العلوم الاجتماعية**"، العددان 1-4، المجلد 26، 1994، الكويت: مجلس النشر العلمي، ص 105.

التعقيب:

ما يؤخذ على الدراسة الأولى أنها انغمست أكثر بالأسباب المتعلقة بالجانب الاقتصادي وحتى الأسباب الشخصية، في حين أنه يوجد العديد من الأسباب الناجمة عن التفاعل الاجتماعي بين الزوجين، وما يمكن أن ينجر عنه من مشكلات تمثل أحد العوامل المؤدية إلى الطلاق، وتركيز هذه الدراسة على الأسباب الشخصية والاقتصادية ما هو إلا وجه من أوجه تأكيد مدى تأثير النزعة الفردانية في تسيير مجال العلاقات الاجتماعية، واستقرارية الحياة الزوجية بالأسرة، لكن هذا يمكن أن ينطبق على المجتمع الغربي نتاج ما تتميّز به من خصوصية تختلف عن طبيعة مجتمعاتنا التي حتى ولو بصورة نسبية لم تتأثر بعد وبصورة شمولية بإفرازات ومخرجات تطبيقات الفردانية كنزعة مغروزة في ثقافة التعامل السلوكي الممثل الوجه العام للرأس مال العلائقي التعاملي بين الأفراد، وعليه فسوف نركز بدراستنا على الأسباب الاجتماعية وليس فقط السببين المعتمدين بهذه الدِّراسة.

3.2) **دراسات في مجتمعات عربية**:

2.1- لقد قام الباحث **"فهد ثاقب الثاقب"**[1] من سنة **1990** إلى سنة **1992** بدراسة، مجالها الجغرافي **الكويت**، هدف من وراءها إلى معرفة علاقة الطلاق بمجموعة من المتغيرات منها: التعارف والتفاعل بين الزوجين والعمر عند الزواج، وعلاقته بالمذهب الديني، الدخل الشهري، التعليم...الخ، على عيِّنة بحث مكوّنة من **300** حالة من فئات عمرية مختلفة، وقد أسفرت هذه الدراسة على مجموعة النتائج نذكر منها ما يلي:

- هناك علاقة بين موقف عائلة المطلقة من الزواج ووجود تعارف قبل الخطوبة بين المطلق والمطلقة.

- هناك علاقة بين عمر المطلقة عند الزواج وبين الرغبة في الزواج.

- هناك علاقة بين التعارف قبل الخطوبة وطبيعة العلاقة بالمطلق.

كما قام نفس الباحث بدراسة أخرى سنة **1996** حول أسباب الطلاق على نفس العينة، فوجد أنه في مقدمة المشكلات المتصلة بهذه الأسباب تلك المتعلقة بالتفاعل لتمثل نسبة **23%** من أسباب الطلاق، ومن النتائج التي توصل إليها نذكر الآتي:

[1]- **نفس المرجع**، ص 106-108.

- الفرد تنمو وتتغير نظرته للعلاقة الزوجية.

- العلاقة الزوجية علاقة اجتماعية في المقام الأول، تعتمد بالدرجة الأولى على المشاركة والتفاعل الإيجابي.

- إذا لم تتح فرصة التعارف بين الزوجين قبل الزواج، فإنّ هذا سينعكس على التفاعل الاجتماعي بين الزوجين فيما بعد.

2.2- ولقد قام **"إحسان محمد الحسن"** بدراسة أخرى حول أسباب الطلاق بالمجتمع المصري، على عينة بحث مكوّنة من **300** مطلق ومطلقة، وقد أسفرت دراسته على النتائج الآتية:

- أشار **249** مبحوث من بين المستجوبين من مجموع **300** مبحوث؛ أي ما يعادل **83%** إلى أنّ تدخل الأهل في شؤون الزوجين يعد في مقدمة الأسباب المؤدية للطلاق.

- تدخل أم الزوج عن طريق الإيعاز لابنها بعدم احترام زوجته؛ لأنها غير مناسبة لهن نفس الشيء بالنسبة لأم الزوجة.

- تعمد الأهل إشارة الفتن والاضطرابات داخل بيت الزوجية لإحداث القطيعة أو العلاقات المتوترة بين الزوجين.

-حث الأهل لابنهم أو لابنتهم بترك شريكة حياته أو شريك حياته لأسباب مزيفة لا أساس لها من الصحة.

- قيام الأهل ببث ونشر الإشاعات المغرضة التي تهدف إلى الإساءة لسمعة الزوجين من أجل إحداث الخلافات والصراعات بين الزوجين.

التعقيب:

ما يبدو من هذه الدراسات أنّها ركزت أكثر على التعارف القبلي بين الزوجين، وأنه انطلاقا من التعارف تتحدد طبيعة العلاقة بالمطلقين، لكن نحن بدراستنا سوف ندرج متغير التعارف في عامل الاختيار الزواجي كمؤشر وليس كمتغير رئيسي.

وما يمكن ملاحظته حول هذه الدراسات هو الانغماس السلبي في تبيان وجهة الأهل تجاه الزوجين، من دون إشارة الدِّراسة إلى المواقف الإيجابية التي يمكن للأهل أن يقومون بها من أجل المحافظة على الرابطة الزوجية، فقط التركيز على الوجه الانحرافي لدور الأهل بمسار

الحياة الزوجية للزوجين، فليس دائما الأهل يمثلون مركزا لإثارة الفتن والاضطرابات، ففي دراستنا سوف لا نركز فقط على التدخل السلبي بل حتى التدخل الإيجابي لتجاوز النظرة الدوغمائية التي من شأنها التأثير على مصداقية النتائج المتوصل إليها.

بالإضافة إلى وجود مجموعة من الدراسات الأخرى، من مثل دراسة **برهوم 1977** حول أسباب الطلاق في الأردن، ودراسة **الفيصل 1991** لدراسة خصائص المطلقين الاجتماعية في الرياض، وكذلك دراسة **الخطيب 1993** حول أسباب الطلاق في وجهة نظر الرجل السعودي، ودراسة **حسين 1978** حول علاقة الطلاق بالسن والتعليم والدخل والإنجاب[1].

3.3) دراسات في المجتمع الجزائري:

1- لقد قامت الباحثة الجزائرية **"مسعودة كسال"**[2] سنة **1984** بدراسة ميدانية حول عوامل وأسباب انتشار الطلاق بالوسط الحضري، بمدينتي:**"الجزائر العاصمة"**و**"بوفاريك"**، على عينة بحث متكونة من **60** مطلقة، مستعملة مجموعة من المناهج المتنوعة، وقد أسفرت دراستها على النتائج الآتية:

- توجد نسبة **41.19%** من المطلقات كان سبب طلاقهن السكن مع أهل الزوج.

- سكن المبحوثة مع أهل الزوج ترتب عنه تدخل الأهل بالحياة الخاصة والعامة للزوجين.

- توجد نسبة **63.34%** من حالات الطلاق كانت بسبب الاختيارات غير المناسبة للزواج من طرف الأولياء لأبنائهم.

- كشفت الدراسة أنّ نسبة **66.67%** من المطلقات تلاحقهن النظرة السيئة لأهاليهن وجيرانهن وأقاربهن.

- توجد نسبة **38.33%** من المبحوثات المطلقات رغبن بالسكن المنفرد، ومرد ذلك اختلاف وجهات النظر بينهنّ وبين أهل الزوج.

- كما توصلت الدِّراسة أنّ فارق السن الكبير بين الزوجين عاملا أساسي في طلاق المبحوثات.

- تعليم المرأة وعملها لهما علاقة طردية بحدوث الطلاق.

---

[1]- مجموعة من المختصين، **المرجع السابق**، 105.

[2]- مسعودة كسال، **مشكلات الطّلاق في المجتمع الجزائري**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعيّة، 1986، ص 201-202.

2- كما قام الباحث **"محمد طويل"**[1] بدراسة ميدانية حول **عوامل انتشار الطلاق**، بمدينتي: **"الجزائر العاصمة"**و**"البويرة"**على عينة بحث متكونة من **168** مبحوث، مستعملا مجموعة متنوعة من المناهج ، وقد أسفرت دراسته على النتائج الآتية:

- يوجد نسبة **56.64%** من المبحوثين تناقشوا حول موضوعات الزواج قبل الزواج.

- يوجد نسبة **59.24%** من أفراد العينة تحضيراتهم للزواج شكلية لا تتعدى في الغالب ليلة الزفاف، تعلّقت أساسا بتحضير مستلزمات العرس.

- تأثيرات كل من المناقشة والمطالعة والتحضر في تحديد تصورات وتوقعات الأفراد المقبلين على الزواج للزواج.

- سوء الاختيار يحمل عدّة مؤشرات تنبؤ بفشل الحياة الزوجية وعدم استمرارها.

- توجد نسبة **61.31%** من أفراد العينة صرّحوا بأنّ العلاقات التي كانت بين الزوجين قبل الزواج كانت كغطاء أظهر الوجه المثالي والإيجابي للطرف الثاني.

- أثر سوء اختيار الشريك على الحياة الزوجية.

- الوضع السكني غير الملائم لحياة الزوجين من شأنه أن يولد توتر وخلافات بينهما، و ينجم عنه التدخل في شؤونهم الخاصة.

التعقيب:

بالرغم من تركيز الدِّراسة الأولى على عوامل ارتفاع معدلات الطلاق والآثار الناجمة عنها بالنسبة للفرد والأسرة فالمجتمع، إلا أنها تموضعت هذه الدراسة بالجانب الحضري مهملة في ذلك التغير الذي مس الوسط الريفي الجزائري، كمجال جغرافي كان هو الآخر عرضة لتغيرات اجتماعية جذرية، حتى ولو كان هذا التغير طفيفا أو غير ظاهر بصورة مباشرة.

أما بالنسبة للدراسة الثانية فإن الباحث أشار إلى استخدامه للمنهج التجريبي لكنه في حقيقة الأمر لم يستوفي شروط هذا المنهج ألا وهي الجماعة الضابطة والجماعة التجريبية بل اقتصر عمله على عينة من المطلقات.

[1]- محمد طويل، **المرجع السابق**، ص 259.

الاستنتاج العام:

ما يمكن استنتاجه مما سبق ذكره من الدِّراسات السابقة للطلاق في مجتمعات تتسم بالتباين والاختلاف نتاج خصوصيتها الاجتماعية والثقافية وحتى العقائدية، إلاّ أنّ هناك تشابه في مسألة العوامل المؤدية للطلاق، ومن أهم هذه العوامل:

- التفاعل بين الزوجين.
- نمو وتغير نظرة الفرد للحياة الزوجية بعد الزواج.
- خروج المرأة للعمل وموقف الأهل منه بعد الزواج.
- المشكلات والأزمات المالية.
- صغر سن الزوجين وما ينتج عنه من صراع الأدوار بين الزوجين.
-فارق السن الكبير بين الزوجين وما ينجر عنه من مشكلات.

وما يمكن استخلاصه من هذه العوامل المشتركة بين هذه الدِّراسات هو خضوعها لتأثيرات التغير الاجتماعي، وإفراز مشاكل أسرية تؤدي إلى حدوث الطلاق.

وتبقى هذه الدراسات سندا معرفيا ومنهجيا لدراستنا سيتم الاستفادة منها بموضوعنا خاصة فيما تعلق باستثمار النتائج التي توصلت لها.

4) الأسس المنهجية للدراسة:

لما كانت الدراسة الميدانية تعد وسيلة هامة من وسائل جمع البيانات عن واقع اجتماعي ما وبصورة منهجية، وطريقة لدعم الجانب النظري أو لدحضه أو جزء منه، وللوصول إلى هذا في البحث وفق للفرض المحدد سلفا لهذه الدراسة، والمتمثل في محاولة معرفة أسباب تدخل الأهل ومدى تأثيره في حدوث الطلاق، سوف تشتمل الدراسة على هذه الأسس المنهجية الآتية:

4.1) تحديد نوع المنهج المستخدم:

إذا اعتبرنا أن المنهج هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لاكتشاف الحقيقة[1] وليس فقط لاكتشاف الحقيقة؛ بل كأداة للتفسير، والمنهج المستخدم

[1]-عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، ص89

بدراستنا هو **المنهج الكيفي** الذي يعد:" **مجموعة من الإجراءات لتحديد الظواهر"** الذي يهدف إلى فهم ظاهرة موضوع الدراسة[1]، كما يعد طريقة للبحث ومدخلا يمكننا من الحصول على معرفة صادقة عن الواقع الاجتماعي، ذلك لأننا لكي نستطيع التنبؤ بالسلوك علينا أن نفهم العملية المعقدة للتفاعل الاجتماعي بين البشر، وهذا بدوره يحتاج إلى توافر معلومات حول المواقف والبيئة الشاملة المؤثرة في الظواهر المدروسة"[2]، واختيار المنهج مقترن بخصوصية الموضوع و طبيعة أهداف الدراسة.

4.2) تحديد نوع التقنية:

إن التقنية المستخدمة ببحثنا هي تقنية **"المقابلة"**، هته الأخيرة التي تعد أداة من الأدوات الرئيسية لجمع المعلومات والبيانات في دراسة الأفراد، ومرد اختيارنا لهذه التقنية لما تتسم به من مرونة وكونها ملاحظة مدهشة تمكننا من الوصول إلى كشف جوانب أكثر تعمقا في موضوع دراستنا؛ لا يمكن الحصول عليها باستخدام تقنية الاستمارة؛ من منطلق أن "المقابلة"**:** "تقنية مباشرة للتقصي العلمي تستعمل إزاء الأفراد الذين تم سحبهم بكيفية منعزلة... بهدف التعرف بعمق على المستجوبين"[3] وهي: "وسيلة حقلية لإيضاح بعض النتائج التجريبية التي يكون معناها مازال مبهما أو غامضا"[4]. كما تعتبر: "أداة من أدوات البحث العلمي، حيث يستخدمها الباحث في جمع المعلومات من الأشخاص الذين يملكون هذه البيانات**..."**[5] وأنها: "أداة يستطيع الباحث من خلالها أن يتفاعل مع الطرف الآخر ومحاورته والحصول منه على ما يريد، والتعرف على حقيقة الصلة بين ما يقوله وبين الواقع الذي يعيشه**"**[6]، ونظرا للأنواع التي تتميز بها هذه التقنية فإن النوع الذي أستخدم ببحثنا هو "المقابلة النصف موجهة أوالنصف مقننة و"هي مقابلة تشتمل على أسئلة مقننة وأسئلة مفتوحة

---

[1]- موريس أنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**، (تر: بوزيد صحراوي وآخرون)، الجزائر: دار القصبة للنشر، 2004، ص100.

[2]- محمد علي محمد، **علم الاجتماع والمنهج العلمي**، الطبعة 03، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1986، ص 287.

[3]-موريس أنجرس، **المرجع السابق**، ص 197.

[4]--محمد إسماعيل قباري، **الاتجاهات المعاصرة في مناهج علم الاجتماع**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، بدون سنة، ص 95.

[5]-أحمد بن مرسلي، **مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال**، الطبعة 02، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 213.

[6]- أحمد عبد الكريم سلامة، **الأصول المنهجية لإعداد البحوث العلمية**، القاهرة: دار الفكر العربي، 2007، ص 115.

أو حـرة، ذلـك أن الموضـوع قـد يتطلـب بيانـات أخـرى قـد لا نـتمكن مـن السـيطرة عليهـا بإعداد أسئلة مقننة، فنتركها للحوار والتعبير عنها بطرح أسئلة حرة"[1] .

4.3) تحديد مجتمع البحث:

1) العينة:

تماشيا مع الإمكانيات المادية والمعنوية لهذه الدراسة سوف يتم استخدام طريقة العينة لصعوبة الوصول إلى كافة مفردات مجتمع البحث؛ لذلك كان لابد من أن نقوم باختيار عينة منه والمتمثلة في المطلقات، بالإضافة إلى عدم توفر قاعدة سبر خاصة بعدد المطلقات بولاية مستغانم، الأمر الذي دفعنا إلى اختيار عينة غير احتمالية، هذه الأخيرة التي تعتبر:" نوع من المعاينة يكون فيها احتمال انتقاء عنصر من عناصر مجتمع البحث ليصبح ضمن العينة غير معروف"[2]، كما وقع الاختيار على عينة كرة الثلج؛ فعندما نكون نعرف بعض أفراد مجتمع البحث المستهدف، والذين سنتمكن بفضلهم من الاتصال بالآخرين. هكذا فإن أفراد مجتمع البحث هم الذين سيساعدوننا في بناء العينة، وإننا نلجأ إلى هذا الأسلوب عندما يكون الوسط غير معروف كليا، أو أن الوسط منغلق على نفسه نسبيا، أو عندما نريد دراسة شبكة تأثيرات، أو عندما يتعلق الأمر في بداية الأمر الاتصال بأشخاص ثم نطلب منهم بعد ذلك أسماء الأشخاص المشابهين لهم[3]، وقد ضم البحث عينة مكونة من **29 حالة** من المطلقات المتباينات في المستويات التعليمية والثقافية والاجتماعية.

2) حجم العينة: تحديد العينة التي سوف تعتمد بدراستنا لا تقوم وفق اعتبارات، بحيث أنّ العينة ستشتمل فقط على المطلقات، وتبرير هذا متمثل في كل من:

- نعتقد أنّ النساء أكثر تضررا من الرجال نفسيا واجتماعيا.
- معرفة وجهة نظر المطلقات حول أسباب التدخل.
- معرفة المشاكل التي يعانينا منها النساء المطلقات.
- الرفض النسبي للرجال الإدلاء بأية معلومات حول حياتهم الشخصية.

---

[1]- محمد مزيان، **مبادئ في البحث النفسي والتربوي**، الجزائر: دار الغرب للنشر والتوزيع، 1999، ص65.
[2]- موريس أنجرس، **المرجع السابق**، ص 302.
[3]- موريس أنجرس، **المرجع السابق**، ص 314-315.

- عدم التحكم في الظروف المكانية للرجال المطلقين على عكس النساء المطلقات.

فالتحديد في العينة يساهم في تحديد صورة قريبة عن الواقع الاجتماعي للمشكلات اليومية الناتجة عن أسباب تدخل الأهل في شؤون الزوجين، حتى ولو لم يكن الزوجين قاطنين مع أهل الزوج.

انطلاقا مما أتيح لنا بالميدان فقد تم مقابلة **29** مطلقة من أعمار ومستويات اجتماعية وتعليمية مختلفة، منهن من هن عاملات ومنهن ماكثات بالبيت.

أما عن المجال المكاني للدراسي فقد تمثل ببعض المناطق القريبة من مركز ولاية مستغانم، إذ تم إجراء المقابلات في المناطق الآتية: **سيدي علي، بن عبد المالك رمضان، عين تادلس، حي خروبة، حي 300 مسكن، حي الهناء، مقر ولاية مستغانم، حي الدبدابة**.

كما اعترضت هذه الدراسة صعوبة فيما تعلق بعينة البحث، وهذا نتيجة لعدم تواجدها بمكان ثابت، لذا فقد دام المجال الزمني للدراسة تقريبا شهرين وبالضبط من **1013.03.06** إلى غاية **2013.04.29**.

5) أهم الصعوبات التي واجهت الدراسة الميدانية:

إن من بين الصعوبات التي اعترضت الدراسة الميدانية خاصة بحجم العينة، والأمر الذي كشفه لنا الميدان وهو أنّ موضوع الطلاق ما زال يمثل طابو من الطابوهات، حيث أن العديد من المطلقات أبين التصريح لنا بتجربتهن الخاصة بالطلاق، كونها حسب ما أدلوا به أنها أمور حساسة وجد شخصية لا يمكن البوح بها لأي كان، ولذلك قمنا بإجراء المقابلات مع **29 مطلقة** فقط.

تمهيـد:

بعد عرض الجانب النظري لماهية النسق الأسري والطلاق، سوف يتم الآن الانتقال إلى الأسس المنهجية التي تم اعتمادها في جمع المادة الخام للدراسة الحقلية، هذه الأسس الممثلة للجانب المنهجي للدراسة، بهدف الاقتراب أكثر من الواقع الاجتماعي حتى ولو في صورته الجزئية؛ بقصد إظهار الهدف من وراء الدراسة، معتمدين بهذا الفصل على جملة النقاط كوحدات انطلاقية في العملية البحثية، بدءا بالدراسة الاستطلاعية وأهميتها بأي بحث ميداني، قصد التعرف أكثر وعن كثب عن ميدان الدراسة، فضلا على أن أي بحث سوسيولوجي أو سواء بأي مجال تخصصي آخر لا يمكن أن ننطلق فيه من العدم؛ بل نحتكم في صيرورة البحث العلمي على التراكمات المعرفية، ولهذا وظفنا عنصر الدراسات السابقة؛ كون الموضع ليس أول من خصنا في الدراسة، موضحين بعض المفاهيم النسقية والإجرائية التي احتوتهم كل من الفرضية والإشكالية، ثم الأسس المنهجية التي تجعل من ميدان تحرير ما تم جمعه من الميدان قائم على أسلوب علمي خال نسبيا من أي شوائب اعتباطية، من شأنها التأثير بنهاية المطاف على مدى صدقية النتائج المتوصل إليها.

تمهيد:

يتناول هذا القسم من الدراسة بالنقاش والتحليل والتفسير الفرضيات التي تم اعتمادها واستندت عليها دراستنا الميدانية، كمَا يجيب هذا الجانب على مجموعة التساؤلات التي أُرتكز عليها بالدراسة من خلال التطرق لجملة العناصر التي سوف يعتمد عليها في مجال التحليل، فضلا عن الاستدلال ببعض مقولات المبحوثات والتي تمثل المادة الخام لعملية التحليل والفهم واستقراء الواقع الاجتماعي حتى ولو في صورته الجزئية، من خلال محاولة النفاذ إليه انطلاقا من العناصر التي سوف تعتمد عليها خطاطة مسيرة العمل التحليلي لدراستنا قصد الإجابة عن التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة والمتمثل في الأتي:

فيما يتمثل الرأس مال السببي لتدخل الأهل بين الزوجين؟

1) البيانات الخاصة بالمطلقات:

تعتبر الخصائص الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لكل من الرجل والمرأة بمثابة قواعد معيارية تشكل الحجر الأساس الذي تبنى عليها طبيعة العلاقة الزوجية، هذه العلاقة التي يحاول كلا الطرفين ضمنها العمل على ضمان استمراريتها بالمستقبل متأثرة بمتغيرات متعددة ومتداخلة فيما بينها منها: الفارق العمري، المستوى التعليمي، المستوى المهني والاقتصادي، الأصل الجغرافي، وغيرها من الخصائص التي تتفاعل وتندمج معا داخل المؤسسة الاجتماعية التي تأوي وتحوي الزوجين معا، هذه المتغيرات التي لا تكون واضحة المعالم قبل الشروع النهائي في التأسيس الفعلي لهذه المؤسسة، لكن سرعان ما تكشف عن فعالية تواجدها وتأثيرها بالحياة الزوجية لاحقا.

في دراستنا حاولنا الجمع بين حالات طلاق متنوعة، وقدر عدد هذه الحالات ب:**29** حالة من بينهن حالة تم استجوابها عبر الهاتف النقال، كانت هذه الحالات من فئات عمرية مختلفة مثلت السن الحالي لهن، تراوحت ما بين **20** سنة و**77** سنة، أي بمتوسط عمري يقدر ب: **42 سنة**، مع العلم أن سنهن عند الزواج كان ما بين **17** سنة و**38** سنة، أما عن المستوى التعليمي لعينة الدراسة فقد تباين وكان توزيعه بين المبحوثات على الشكل الآتي: **07** حالات ما دون المستوى التعليمي، **04** حالات مستوى ابتدائي، **05** حالات مستوى متوسط، **07** حالات مستوى ثانوي، وأخيرا **06** حالات مستوى جامعي.

أما عن الأصل الجغرافي لأفراد العينة فكان منهن **18** حالة تنتمي إلى أصل جغرافي حضري، بينما **11** حالة من وسط ريفي، وما ميز أفراد العينة نمط إقامتهن الذي تم توزيعه بين **17** حالة مقيمة مع أهل الزوج وحالة واحدة مع أهل الزوجة، أما **11** حالة المتبقية فتميزت بإنفرادها بالمسكن، ولكن هذا الإنفراد كان مقرون بمجموعة من الاعتبارات في مقدمتها:

-عمل المبحوثة ورغبتها الذاتية في الإنفراد بالمسكن نتاج لاستقلاليتها المادية ولو بصورة نسبية.

- وفاة والدي الزوج.

-رغبة الزوج في الإنفراد بالمسكن نتاج ضروريات مهنية (السكن بقرب مقر عمل الزوج).

والشيء الذي اتصفت به هذه العينة هو اختلاف السنوات التي تم فيها الزواج والطلاق، فبالنسبة للسنوات التي تم فيها زواج المبحوثات قد تراوحت ما بين **1970** و**2010**، أما عن السنوات التي تم فيها طلاقهن فقد كانت ما بين **1971-2013**، و بالنسبة إلى عمل المبحوثات، فيوجد **11** حالة منهن من كن عاملات، ضف على ذلك من أصل **29** حالة طلاق يوجد **10** حالات أعدنا تجربة الزواج للمرة الثانية.

وليس هناك من شك أن ظاهرة الطلاق مرتبطة في تواجدها الاجتماعي بمجموعة من المتغيرات البنائية، التي لها دورا رياديا سواء بشكل مباشر أو غير مباشر في حدوثها أو عدمه، ومن بين هذه العناصر البنائية الهامة نذكر الآتي:

1.1) الفارق العمري:

سنحاول من خلال الجدول رقم"07" تبيان العلاقة ما بين الفارق العمري وحدوث الطلاق:

مدة الزواج	الفارق العمري	عدد الحالات
أقل من 03 سنوات	[2-8]	18
08 سنوات	/	حالة
10 سنوات	/	حالة
12 سنة	04	حالة
14 سنة	20	حالة
16 سنة فما فوق	10	07

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن هناك مجموعة المتغيرات التي تعكس خصائص كل من الزوج والزوجة في الجوانب الاجتماعية خاصة مجال الفارق العمري كمحدد أساسي في عملية الزّواج، فقد أظهرت حالات الطلاق التي قمنا بالتعرض لها بالدراسة ميدانيا إلى وجود تباعد بين سن الزوجين، وصل هذا التباعد العمري إلى **20** سنة كحد أقصى، وانطلاقا من العينة المدروسة وجدنا أنه يوجد **11** حالة تراوح الفارق العمري فيها من **[10- 20]** سنة، في حين الحالات المتبقية كان فارقها العمري من **[2-8]** سنوات، هذا الفارق الذي لم يؤثر إطلاقا على هذه الفئة من منطلق أن مدة زواجهما قد وصلت **20** سنة ثم حدث على مستوى العلاقة الزوجية انفصال لكن ليس بسبب الفارق العمري وإنما بسبب مؤشرات أخرى سوف نذكرها

فيما بعد، على نقيض الفئة الأولى –أقل من ثلاث سنوات- الذي نجم عنه عدم التوافق الزّواجي بين المطلقين، والدليل قصر مدة زواج هذه الفئة، الأمر الذي لم يظهر في مستهل الحياة الزوجية وإنما لاحقا، فهذا الفارق قد أوضح ما لعامل السن من دور في التأثير خاصة على مسألتي الاتفاق في فلسفة تفكير الشريكين وتوقعاتهما، وحتى على مستوى دائرة ردود الأفعال في مواقف معينة، فمسألة الفارق العمري بين الزوجين مرتبطة بالأساس ارتباطا وثيقا بمجموعة المحددات الثقافية القائمة على بناء ثقافي نمطي لأي مجتمع من المجتمعات التي تحد من السن عند الزّواج بالنسبة للمرأة، خاصة إذا تم الزواج بسن مبكر للزوجة مع وجود فارق عمري معتبر بينها وبين شريكها، الأمر الذي ينجم عنه انعكاسات متنوعة لا تمس فقط المحيط الأسري، وإنما تتعداه إلى أداء فاعليها للوظائف المنوطة بهم، والتأثير في مساحة سقف توقعاتهم، إضافة إلى أن الزّواج بسن مبكر في العموم وما يجدر الإشارة إليه أنه في الماضي كان بالنسبة للجنسين هو السائد في الأقطار العربية، وكانت الفتاة العربية تتزوج في الماضي بسن التاسعة أو العاشرة، والفروق الكبيرة بين الزوجين بالنسبة للعمر كان مقبولا، ولم يكن يعوق الزّواج[1].

وما تم التوصل إليه هو أن مسألة الفارق العمري الكبير بين أفراد العينة وأزواجهن لم يكن له تأثير ولو بصورة نسبية في المساهمة بشكل أو بآخر في اتساع رقعة درجة التوتر بينهما، وهذا من خلال طول مدة الزواج مقارنة مع الفئة التي كان فارق العمر فيها قليل، وبالتالي حدوث الطلاق ليس له علاقة بمسألة الفارق العمري الكبير وإنما بمؤشرات أخرى سوف يتم التعرض لها فيما بعد. وهذا كمَا أثبتته العديد من الدراسات في إطار وجود ارتباطات جوهرية بين الفارق العمري بين الزوجين وبين متغيرات أخرى من مثل: الاستقرار العائلي، ومن بين هذه الدراسات الدراسة التي قام بها **MOMENI** سنة **1976** حول تأثر الفارق العمري بعمر الزوجة من جانب، وتأثيره في الطلاق من جانب آخر، وأنه يوجد ارتباط عكسي بين عمر الزوجة وبين

[1]-عبد القادر قصير، **الأسرة المتغيّرة في مجتمع المدينة العربيّة: (دراسة ميدانيّة في علم الاجتماع الحضري)**، بيروت:دار النّهضة العربية، 1999، ص 146.

الفارق العمري بينها وبين الزوج، إذ كلما انخفض متوسط عمر الفتاة عند الزّواج اتسعت الفجوة العمرية بين الزوج وزوجته[1].

وما يمكن استنتاجه أنّ الفارق العمري بين الزوجين يعد مؤشر من بين المؤشرات التي لها انعكاسات متنوعة على محيط الأسرة، وعلى أداء فاعليها في منظومة الأدوار والوظائف المنوطة بهم بذات هذا النسق لكن إلى جانب مؤشرات أخرى من مثل سن الفتاة عند الزواج؛ بحيث أن متوسط عمر الفتاة عند الزواج لعينة الدراسة كان **24** سنة، وهذا الفارق العمري نتج عنه توليد خلافات وتناقضات داخل نسيج الرأسمال العلائقي بذات النسق الأسري، حتى ولو كانت هذه التناقضات لم تظهر بمستهل الحياة الزوجية وإنما لاحقا.

1.2) مستوى التعليمي:

من المتغيرات البنائية التي لها دور في حدوث الطلاق المستوى التعليمي وتفاوته بين الزوجين، فمن الملاحظ أنّ المستوى التعليمي بشكل عام يلعب دور كبير في زيادة الهوة بين الزوجين حتى ولو لم تظهر هذه الهوة للوهلة الأولى، ما أسفرت عليه الدراسة الميدانية هو تواجد تفاوت في مستويات التعليم بين الزوجين، فلقد كانت غالبية حالات الطلاق لدى الفئة التي تراوح تعليمها بين المرحلة الثانوية وما دون المستوى التعليمي، في حين كانت أقل حالات الطلاق حدوثا بين الأزواج في المرحلة الابتدائية.

وما تم التوصل إليه أنّ أفراد العينة كانوا ذو مستوى تعليمي متباينا عن أزواجهن؛ فبالنسبة للفئة التي كان مستوى تعليمها ابتدائي والمقدر عددهن بأربعة حالات كان مستوى تعليم أزواجهن ما بين ما دون المستوى والمستوى الثانوي ما عدا حالة واحدة من أربع حالات كان فيها توافق في المستوى التعليمي، أما عن فئة المستوى المتوسط والمقدر عددهن بخمسة حالات فقد تراوح مستوى تعليم أزواجهن بين المستوى المتوسط **ثلاث** حالات وحالة واحدة مستوى ابتدائي، أما الحالة الأخيرة فقد كانت ما دون المستوى التعليمي، وبالنسبة للمستوى الثانوي المقدر عدد الحالات

[1]-عبد الله خليفة، **"العوامل الاجتماعية المؤثرة في الفارق العمري بين الزوجين"**، بحث في مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 01، المجلد 23، الكويت: مجلس النشر العلمي، 1995، ص 38-45.

فيه بسبعة حالات فقد كان مستوى أزواجهن مطابق لأزواجهن، الأمر الذي لم يشكل فيه المستوى التعليمي خللا، على غرار المستوى الجامعي.

وقد أشارت بعض الدراسات إلى زيادة احتمالات الطلاق بدرجة خطيرة بالنسبة للنساء اللائي وقفن في منتصف الطريق في التعليم[1]، هذا ما انطبق على المبحوثات؛ لأنّ أغلبيتهن -**17 حالة**- لم يتممنا دراستهن، وكنتيجة أخرى تم التوصل إليها هو أنّ المستوى التعليمي المرتفع للمرأة يمكن اعتباره إلى حد ما كمعيار أساسي دال بالدرجة الأولى على زيادة وعي المرأة باتساع نطاق مجال تحمل المسؤولية تجاه كل من الأسرة والمحافظة على مؤسسة الزّواج، لأنّ الأمر مرتبط باعتبارات أخرى تدخل في مجال الحياة الزوجية له علاقة بمتغيرات أخرى غير المستوى التعليمي.

وما يمكن استخلاصه كنتيجة فيما تعلق بمسألة المستوى التعليمي هو مثلما ذهبت إليه بعض دراسات علماء الاجتماع فيما خص منها بمحددات الاتجاه نحو الطلاق وعلى وجه التخصيص العوامل الفردية منها في اعتبار أنّ المستوى التعليمي المرتفع له أثر كبير على اتجاه الأفراد نحو الطلاق، وفي كونهم أكثر إدراكا لقيمة الحياة الزوجية، وأكثر مقدرة على تحقيق التوافق الزّواجي، فهم لديهم المقدرة على بذل الكثير من الأساليب التوافقية السوية لمساعدة سير الحياة الزوجية[2]، والدليل على ذلك مدة الزواج التي بالرغم من سلسلة المشاحنات والتوتر ما بين الزوجين إلا أنه فيه حالات وصلت مدة زواجهن 10 سنوات بل وحتى 20 سنة مدة لا يمكن بأي شكل من الأشكال الاستهانة بها، وهذا ما أكد في:

المقطع الأول(47 سنة، الثالثة ثانوي، أم لطفلين، عاملة، 10 سنوات زواج، سنة الزواج:1995، سنة الطلاق:2005):

" المُشكلة بسيطة أَنِي طْلَبْتْ نْروح لدارنا مرت خويا ولدت قال لي: ما تْرُوحِشْ...، بَغِي تْروحِ بِوَحْدْ العُنْصُرِيَة ما تْأَمْنِشْ عَقْلَكْ، تَمَ اكتشفته بِلِي ما غَنْدَهْشْ في مخه ما قرأ مع أنّه متخرج من الجامعة الطامة الكبرى"، فالمبحوثة هنا مع العلم أن مستواها التعليمي مع زوجها متقارب، وبالرغم من احتقان حقل الحياة الزوجية بينهما بين فينة وأخرها إلى أنها كانت دائما تبحث عن أساليب توفيقية تحاول من خلالها النفاذ إلى بنية امتصاص دائرة المجال التوتري بينها وبين زوجها، وهذا الأمر كان كدافع قوي كمن وراء طول مدة زواجها التي وصلت العشر

[1] مسعودة كسال، **مشكلات الطّلاق في المجتمع الجزائري**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعيّة، 1986، ص 111.

[2]- محمد محمد بيومي خليل، **سيكولوجية العلاقات الزوجية**، القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 1999، ص 265.

سنوات، وبالتالي هنا نلاحظ مقدرة المبحوثة على خلق أساليب توافقية تمتص التوتر والحد من نتائج افتعال المشكلات، هذه الأخيرة التي حتى ولو لم يكن لها أساس من الوجود، وحتى بالنسبة لحالة أخرى (**35 سنة، ليسانس بيولوجية، أم لطفلين، عاملة، سنة زواج، سنة الزواج: 1999، سنة الطلاق:2000**)، التي بالرغم من أن مستواها التعليمي هي وزوجها نفسه إلى أن الرأس مال العلائقي بينها وبين أهل الزوج كان خاضع لمبدأ التدخل المستمر والمباشر في حياتها الزوجية، نفس الأمر بالنسبة لحالة أخرى بالرغم من أن مدة زواجها دامت أربعة عشر سنة وقد كانت من نفس المستوى التعليمي لزوجها إلا أن تدخل أهل الزوج – الربيب- جعل من الأمر ينجم عنه العديد من المشكلات، بالرغم من محاولة الزوجة إظهار وجه اللامبالاة تجاه هذه المشكلات المفتعلة بسبب الأهل الأمر الذي جعل الرأس مال العلائقي بينها وبين أهل زوجها يتخذ منحى لا يسعى إلى المحافظة على الرابطة الزواجية بل يسير إلى منحى يتسم باتساع رقعة التوتر، ومن ثم حدوث الطلاق، فطبيعة الرأس المال العلائقي بين الزوجة وأهل الزوج رمى بظلال تأثيراته حتى على الزوجين.

وما يمكن استخلاصه أنه مثلما ذهب إليه بعض علماء الاجتماع في قولهم أن المتعلمين والمتعلمات أكثر من غيرهم كذلك في تحمل الالتزامات الأسرية[1]، وبالتالي يبقى ما أشار إليه علماء الاجتماع في مجال درجة التعليم وربطه بخلق أساليب تدرأ التوتر صحيحة؛ بالرغم من التفردات الاجتماعية والثقافية والعقائدية لكل مجتمع و خصوصيته، هذا التفرد الذي يجعل صحة تطبيقاته الاجتماعية نسبية، وأن الحياة الزوجية لا تتأثر بالمستوى التعليمي وإنما بطبيعة الرأس مال العلائقي الذي يجسد منحى صيرورة مدى استمرارية الحياة الزوجية أو العكس.

1.3) الأصل الجغرافي:

نظرا للأهمية الكبرى التي يكتسبها معرفة الأصل الجغرافي للمبحوثات في مدى معرفة اختلاف العوائد الاجتماعية، فإننا انطلاقا من دراستنا اتضح لنا أن المجال الجغرافي لم يكن له الأثر الواسع في حدوث الطلاق. إذ أن **21** مبحوثة تنتمي إلى نفس الأصل الجغرافي مع أزواجهن؛ أي غالبية الحالات، أمّا الحالات الثمانية المتبقية لم يؤثر الاختلاف الجغرافي على علاقتهن وتوافقهن الزواجي؛ لأنهن بمجرد انتقالهن إلى

[1]- سناء الخولي، **الأسرة والحياة العائلية**، الأزاريطة : در المعرفة الجامعية، 2009، ص267.

منـازل أزواجهـن فـإنهن لـم يجـدنا صـعوبة كبيـرة فـي تـأقلمهن خاصـة مـن ناحيـة العوائـد الاجتماعية لأنها نفس العوائد.

ومـا يمكـن استخلاصـه أنّ الأصـل الجغرافـي للمبحوثـات لـم يكـن لـه الأثـر فـي انفصـام عـرى الحيـاة الزوجيـة أو فـي خلـق مجـال تـوتري يسـوده الـلا توافـق الزّواجـي الـذي من شأنه خلخلة نظام التوقعات.

1.4) السن عند الزّواج:

يعـد مؤشـر **السـن عنـد الـزّواج** مـن بـين المؤشـرات التـي لا تقـل أهميـة عـن بـاقي المؤشـرات الأخـرى التـي تـدخل ضـمن الخصـائص الاجتماعيـة والثقافيـة للـزوجين، هـذه الخصـائص التـي تنـدمج فـي سـياق معـين يظهـر فعاليتـه علـى مسـتوى العلاقـة الزوجيـة، فمـادام أن نظـام الـزّواج فـي حقيقـة الأمـر تحكمـه فـي كـل زمكانيـة مجموعـة القـيم الاجتماعيـة القائمـة فـي جوهرهـا علـى نمـط معـين مـن الأعـراف المتنوعـة، حتـى ولـو كـان الهـدف النهـائي هـو الاسـتمرارية فـي هـذه العلاقـة للمحافظـة علـى الوجـه العـام لنسـق الأسـري، وحمايـة المجتمـع مـن الاضـمحلال والـزوال، هـذا النظـام الـذي لـم يتوقـف خضـوعه وخنوعـه للقـيم وسـلطة الأعـراف بـل حتـى إلـى مبـدأ التغيـر؛ حتـى ولـو علـى المسـتوى الشـكلي، فإنـه عبـر دورة حياتـه خضـع إلـى العديـد مـن التغيـرات، خاصـة مـا تعلـق بهـا بسـن الـزّواج، فـالملاحظ فـي نظـام الـزّواج وبالضـبط فـي مسـألة السـن عنـد الـزّواج بالمجتمعـات الحديثـة أنهـا أصـبحت تتميـز بظـاهرة تـأخر سـن الـزّواج نتيجـة لمجموعـة المتغيـرات الاجتماعيـة فـي مقـدمتها: الرغبـة فـي مواصـلة مشـوار التعلـيم، أوالرغبـة فـي تحقيـق الاسـتقلال الـذاتي والمـادي...، وانطلاقـا مـن الدراسـة الميدانيـة وجـدنا أن متوسـط سـن الـزّواج عنـد الحـالات اللائـي قـابلهن كـان **24** سـنة، بالإضـافة إلـى أن غالبيـة الحـالات قـد تزوجنـا بسـن لا مبكـر، ومـرد ذلـك عنـد الـبعض مـنهن إلـى مبـررات قـد قـدمنها تمثلـت فـي الظـروف الاجتماعيـة اللازمـة والقـاهرة المختفيـة ورائهـا عـبء المسؤولية وهذا ما يتضح في المقطع الآتي:

المقطـع الأول(46 سـنة، الثالثـة متوسـطة، أم لطفـل، عاملـة، 07 سـنوات زواج، سنة الزواج:1997، سنة الطلاق: 2004):

" كانت ظروف خاصة، مِنْ كُنْتْ عَزْبَة في دارنا تْرَبِيتْ مغبونة حتى زوجت أبا وأخواتي بَهْ عَادْ تْزَوَجْتْ لأسباب نقول لا، كنت أنا الكبيرة، أختي رَه تَخْدَم أنا زوجتها دَرْتْ كل شيء، تْسَمَا أنا الأم، كَمَلْتْ هذا المطاف تْزَوَجْتْ".

هذا وقد ارتبط تأخر سن زواج المبحوثة بالظروف الاجتماعية التي كانت تعيشها بوسطها العائلي، خاصة بعد انفصال والديها، هذا الانفصال الذي ترتب عنه أن تلعب دور الأم في إعالة إخوتها الصغار، هذا الدور الذي أصبح يمثل الجانب الحركي للوضعية الجديدة القائمة على تقمص دورين في آن واحد، مما نتج عنه اتساع دائرة المسؤولية وإضافة مهام جديدة تتماشى والدورين، لكن البعض من المبحوثات لم يكن سبب تأخر سن الزواج لديهن مربوط بالسبب السالف ذكره، وإنما كبر سنهنّ أثناء زواجهن كون أن تجربة الزواج الخاص بهن لم تكن التجربة الأولى بل الثانية، أو بسبب إكِمَالهن لمشوارهن التعليمي.

وما يمكن استخلاصه هو أن مؤشر السن عند الزواج مرتبط في حقيقة أمره بجملة الدوافع في مقدمتها: نمط الزّواج القائم الاختيار فيه على الأسلوب الوالدي، إذ أن الكلمة الأولى والأخيرة في اتخاذ سلطة الإقرار بوقع الزّواج ترجع يا إما للأب، هنا فيه تجسيد للسيطرة الذكورية النافذة في عمق القرارات المصيرية بالأسرة الجزائرية أو للوالدين معا من جهة، ومن جهة أخرى مرتبط بمفهوم الزّواج لدى المبحوثات، واختلاف وجهات نظرهن حول الأسلوب الاختياري للزواج سواء الأسلوب الوالدي الذي يكشف عن أبنية سيطرة العادات والتقاليد كمضامين اعتبارية قائم على الاستفادة من تجربة الوالدين في مسألة الزّواج كمسألة مصيرية لا تقف عند حدود الرغبة في خوض تجربة الاختيار الشخصي للشريك والزّواج معا عند أول تجربة عاطفية مثلما هو الحال عند حالة واحدة كان نمط زواجها وفق الأسلوب الشخصي.

1.5) فترة الخطوبة:

يقوم نظام الزّواج على جملة الشروط والخطوات الأساسية التي بدونها يمكن أن لا يتم عقده، والخطبة هي مرحلة من مراحل عقد القران، إذ تعتبر فترة الخطوبة التي قد تتراوح بين الطول أو القصر مؤشر من المؤشرات التي يمكن أن يساهم في زيادة حدة التوتر البعدي بين الزوجين، فالخطبة هي "مرحلة استكشاف كل من الرجل

والمـرأة المقبِلِـين علـى الـزّواج لشخصـية الآخـر"، وتعتبرهـا "**فوزيـة دياب**": "أولـى مراحـل الـزّواج والفتـرة التمهيديـة التـي تسـبق عقـد القـران"[1]، فطـول أو قصـر فتـرة الخطوبـة يمكـن أن يحمـل بـين طياتـه معـاني اجتماعيـة مختلفـة تبعـا للظـروف التـي تـتم فيهـا هـذه الخطبـة؛ التـي تعتبـر شـكلا مـن أشـكال الإشـهار بعقـد القـران، ومـا يجـدر الإشـارة إليـه أنّ معظـم الحـالات قـد تـزوجن وفقـا للطريقـة التقليديـة القائمـة علـى انعـدام وجـود معرفـة مسـبقة بـين الخطيبـين، مـع العلـم أن الفتـرة التاريخيـة التـي تـم فيهـا عقـد قـران المبحوثـات كـان بفتـرات متباينـة تكشـف عـن مـرحلتين مختلفتـين، المرحلـة الأولـى يمكـن تحديـدها مـا بـين**1970** و**1990**؛ هـذه الفتـرة التـي تميـزت بقصـر فتـرة الخطوبـة، والمقـاطع الآتيـة تبـرز الأمر:

المقطـع الأول(49 سـنة، السادسـة ابتـدائي، ماكثـة بالبيـت، أم لطفـل، سـنتين زواج، سنة الزواج:1985، سنة الطلاق:1987):

"لا فيه به رفدوني، 25 يوم"؛ أي بسرعة تم عقد قران الزوج.

المقطـع الثـاني(54 سـنة، ليسـانس أدب عربـي، عاملـة، 31 سـنة خبـرة عمـل، 14 سنة زواج، سنة الزواج:1998، سنة الطلاق:2012):

"06 أشهر تقريبا ومن بعد تزوجت".

المقطـع الثالـث(40سـنة، دون المسـتوى التعليمـي، أم لطفلـة، عاملـة، سـنة زواج، سنة الزواج:1976، سنة الطلاق:1977):

" سمانة برك ما قعدتش".

وفـي نفـس السـياق **المقطـع الرابـع(53 سـنة، دون المسـتوى التعليمـي، أم لسـتة أطفال، عاملة، 23 سنة زواج، سنة الزواج: 1973، سنة الطلاق:1993)**:

" قعـدنا شْـوَيَةَ عنـد العقيـدة كـان شـعبان ومـن بعـد رمضـان ومـن بعـد رفـدوني، قعدت شوية".

المقطـع الخـامس (59 سـنة، مسـتوى ثـانوي، أم لطفلـين، ماكثـة بالبيـت، متقاعدة، 03 سنوات زواج، سنة الزواج:1980، سنة الطلاق:1983):

[1]- عبد القادر قصير، **المرجع السابق**، ص 139.

"... لا ما طولناش، حْنَا في Début de l'année أكتوبر الدخلة الدراسية، جانفي تزوجت... نهار اللي عقدت داوني حنا بكري كانت الفتاحة قبل، أسبوع هما بعاد شوية، والأسبوع 2 جاءوا وعقدنا رحت معهم".

ما يمكن استنتاجه أن فترة الخطوبة للائي تزوجن خلال الفترة الأولى - **1970** و**1990**- اتسمت فترة خطوبتهن بالقصر لم تتجاوز العام.

أما المرحلة الثانية يمكن حصرها مابين **1990** و**2010**، هذه الفترة التي تختلف اختلافا واضحا عن الفئة الأولى، لتميزها بطول فترة خطوبة أفراد العينة المنتميات إلى هذه الفئة، والمقاطع الآتية تبرز ما أشرنا إليه:

المقطع الأول(26 سنة، ليسانس علم الاجتماع، عاملة، 03 سنوات زواج، سنة الزواج:2010، سنة الطلاق:2013):

"...03 سنين وأنا مخطوبة...".

المقطع الثاني(29 سنة، ليسانس حقوق، أم لطفلة، عاملة، 03 سنوات زواج، سنة الزواج:2008، سنة الطلاق:2011):

" عامين خطبة ومن بعد تزوجنا ".

وفي نفس السياق **المقطع الثالث(29 سنة، الثالثة ثانوي، ماكثة بالبيت، سنة زواج، سنة الزواج:2010، سنة الطلاق:2011)**:

"...داروا لي الخاتم عامين".

فنحن هنا أمام ذهنيتين مختلفتين ونمطين حياتيين متباينين من حيث الخصوصية الاجتماعية من جهة وطبيعة الاحتكام لسلطة العادات والتقاليد الاجتماعية المرتبطة بالمحددات الثقافية المفروضة من قبل كل منطقة من مناطق المجتمع الكبير من جهة أخرى، هذه المحددات قائمة في أصول تطبيقاتها على عدم إتاحة الفرصة في التعارف بين الخطيبين بالنسبة للفئة الأولى.

وحتى ولو اعتبرنا الخطبة مرحلة إشهار للعلاقة الرسمية بين الزوجين، فمن خلال الحالات المستجوبة وجدنا أنه لم تتح لهن فرصة اللقاء أو التعارف مع شركائهم جيدا، وبقيت العلاقة رسمية، هذا نتاج لمدة فترة الخطوبة التي لم تستمر في غالبيتها إلا

بضع أيام وأشهر فسنة واحدة ، فسبعة عشر من الحالات من أصل المجتمع البحثي كانت فترة خطوبتهن من أسبوع إلى ستة أشهر، فبالنسبة للحالات التي كانت فترة خطوبتهن لمدة أسبوع كانت نتاج جملة المحددات الظرفية في مستهلها: أن الزوج كان مقيم بفرنسا، ورغبة منه في الاستعجال بمراسيم الزفاف تميزت فترة الخطوبة بالقصر، أما الظرف الثاني فقد تمثل في أن الزوجة هذا الزواج لم يكن زواجها الأول بل الثاني، ونفس الحال بالنسبة لمن تقدم لخطبتها، بحيث كان الزواج في مستهله عن طريق الفاتحة، ثم بمجرد أن أنجبت الزوجة تم تثبيت الزواج بمصلحة الحالة المدنية، أما ما تبقى من أفراد العينة فقد تراوحت فترة خطوبتهن ما بين سنة و**03** سنوات، وانطلاقا مما صرّحن به المبحوثات فإن قصر فترة الخطوبة لم يمكنهن أكثر من معرفة أزواجهن جيدا من جميع النواحي، مما خلق لدى بعضهن بعض المشكلات في مستهلها عدم المقدرة على تحقيق الانسجام في عقيدة التفكير، وهذا ما سوف نستعرضه في الآتي:

المقطع الأول(30 سنة، الرابعة ابتدائي، أم لطفل، عاملة، 03 سنوات زواج، سنة الزواج:1992، سنة الطلاق:1995):

"...عَقليته ما وَلْمَتْشْ عقليتي...".

المقطع الثاني(35 سنة، ليسانس بيولوجية، أم لطفلين، عاملة، سنة زواج، سنة الزواج : 1999، سنة الطلاق:2000):

"... ما عرفت عقليته ما عرف عقليتي ...".

وما يمكن استخلاصه أن فترة الخطوبة لأفراد العينة لم تكن كافية لتعرف الخطيبين أكثر على بعضهما البعض بصورة جيدة؛ لأن زواجهما كان وفقا للطريقة التقليدية القائم الاختيار فيه وفق الأسلوب الوالدي لا الشخصي والذي تميز بقصر فترة الخطوبة لا طولها، هذا الأخير الذي لم يتح الفرصة للخطيبين أن يلتقيا، ولم يتمكن من دراسة طباع الآخر وعاداته وميوله، لأنّ هذا مرتبط بطبيعة العادات السائدة، التي كانت لا تتيح الاتصالات إلاّ في أضيق الحدود وفي المناسبات الرسمية.

1.6) تمثلات المطلقات لنمط الزواج:

بما أن نظام الزواج من بين الأنظمة القائمة في وجودها الاجتماعي على الإقرار الجمعي لدى العديد من مجتمعات العالم، واعتباره ليس مجرد رباط بين فردين بل يتجاوزه إلى الجمع بين أسرتين، وأنه قبل كل شيء مسألة تفاهم عائلي قبل أن يكون قضية بين فردين معزولين[1]، هذا النظام الذي اختلفت أنماطه عبر الحقب التاريخية، وبالرغم من تعددية هذه الأنماط إلا أننا سوف نركز فقط على نمطين الزواج التقليدي (الاختيار فيه يكون وفق الأسلوب الوالدي)، والزواج الحديث (الذي يكون فيه الاختيار وفق الأسلوب الشخصي)، فانطلاقا من عينة الدراسة وجدنا أنهن تفضلن الزواج التقليدي، ولربما مرد هذا إلى المساحة الضيقة التي كانت تمنح للاتصالات بين الشريكين أثناء فترة خطوبتهن التي تميزت هي الأخرى بقصرها، وهذا يؤكد وجود علاقة وطيدة بين قصر فترة الخطوبة وبين الشكل التقليدي للزواج من حيث الارتباط؛ أي انطلاقا من عينة الدراسة وجدنا أن اللائي تزوجن وفق الطريقة التقليدية كانت فترة خطوبتهن تتسم بالقصر النسبي لا الطول، والمقاطع الآتية تظهر التمثل التصوري لنمط الزواج الذي يفضلنه المبحوثات:

المقطع الأول(26 سنة، ليسانس علم الاجتماع، عاملة،03 سنوات زواج، سنة الزواج: 2010، سنة الطلاق:2013):

"أنا نفضل هما يْرتْبوُا لِي الزّواج (أي الوالدين)، قال لك: اللِّي فَايْتَكْ بِلِيلة فَايْتَكْ بِحِيلَة، أنا مع الزّواج التقليدي، خطب منا تزوج منا".

المقطع الثاني(29 سنة، الثالثة ثانوي، ماكثة بالبيت، سنة زواج، سنة الزواج: 2010، سنة الطلاق:2011):

" أنا من قبل أنا كنت نفضل يكون تعرفه ويعرفها، بصح في نفس الوقت نشاور دارنا، بصح انطلاقا من l'expérience نتَعْ نفضل الأهل، كنت صغيرة، بصح الواحد مَادَامْ يَكْبَر مَادَامْ عقله يكبر ويَدِي التجارب، والوالدين ما يبغوا غير الحاجة المليح لك".

المقطع الثالث(32 سنة، الرابعة متوسط، أم لطفلة، عاملة، 03 سنوات زواج، سنة الزواج:2000، سنة الطلاق:2003):

[1]- مالك شبل، **الجنس والحريم روح السراري**، (تر:عبد الله زارو)، الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، 2007، ص 158.

"أنـا مـا دَابِـيَ يْكونـوا وَالْـدِيَ همـا اللِّـي يَعَرْفـوهْ؛ لَخَطَـرْشْ والـديك مـا يَبْغُـوشْ الضرر لأولادهم".

وفـي نفـس السـياق **المقطـع الرابـع(32 سـنة، ليسـانس أدب عربـي، عاملـة، 7 سنوات زواج، سنة الزواج:2002، سنة الطلاق:2009)**:

"وَنْفَضْـلَهْ مُرَتَـبْ مـن طـرف الأهـل أحسـن، أنـا نفضـل الـزّواج التقليـدي تْـأَمْنِ بـالله والـدنيا واللِّـي نعـرفهم اللِّـي تزوجـوا زواج تقليـدي مـا زالـوا محـافظين علـى الـزّواج نتعهم".

فـي حـين أن عـدد قليـل مـن المبحوثـات خاصـة المنتميـات إلـى جيـل الفئـة الثانيـة فضـلن أن يكـون زواجهـن وفـق أسـلوب الاختيـار الشخصـي. سـوف نقـوم باسـتعراض المقاطع الآتية كعينة:

المقطـع الأول(49 سـنة، السادسـة ابتـدائي، ماكثـة بالبيـت، أم لطفـل، سـنتين زواج، سنة الزواج: 1985، سنة الطلاق:1987):

" أنا j'ai préfère يكونوا يعرفوا بعضهم البعض".

المقطـع الثـاني(29 سـنة، ليسـانس حقـوق، أم لطفلـة، عاملـة،03 سـنوات زواج، سنة الزواج: 2008، سنة الطلاق:2011):

" من رأي تْكُونْ تَعَرْفَهْ ويَعْرَفْهَا، بَصَحْ ما تَعَرْفَه صْعِيبَة ".

المقطـع الثالـث (30 سـنة، الرابعـة ابتـدائي، أم لطفـل، عاملـة، 03 سـنوات زواج، سنة الزواج:1992، سنة الطلاق:1995):

" نْخَلِـي تَعَرْفُـوا ويعرفهـا خيـر، تفهمـه ويفهمهـا خيـر parce que أنـا تزوجـت وقعدت؛ بَصَحْ مـا عَشْتْ معـه غَايَـة، اللِّـي بينـه و بينـي لَخَطَرْشْ مـا كُنْتْشْ نعرفـه، هـو مـا يعرفني ما نعرفه".

فـي نفـس السـياق **المقطـع الرابـع (29 سـنة، الثالثـة ثـانوي، عاملـة، سـنتين زواج، سنة الزواج:2007، سنة الطلاق:2009)**:

"لا ما نَدِشْ (أأخذ) وَاحَدْ ما يعرفني ما نعرفه، يا نَرْبَحْ معه يا نَخْسَر هي من تَبْغِهْ وإلا تَعَرْفِهْ تْكُون عندك نسبة 05% وإلا 10% نسبة نجاح، الحاجة اللِّي يَبْغِها واللِّي ما يَبْغِهشْ، jamais بَهْ غِيرْ واحد يْشُوفْنِي وِيْجِي يخطبني والو jamais، كُونْ مَا نْكُونْشْ عَارْفَتَهْ وْعَارْفَة كِفَشْ يْخَمَمْ، شَا يَبْغِي وْشا ما يَبْغِشْ، وْحَاسَّة به".

ومن هنا نستنتج أن مسألة التمثل للاختيار الزواجي الخاص بالعينة المحل دراسة قد اتخذت في حقيقة تواجدها منحنين متباينين تمثلا في كل من النمط التقليدي للزواج، والنمط الحديث القائم على بروز الإرادة الذاتية في عملية الاختيار انطلاقا من محددات لصيقة بالشخص بحد ذاته لا بأفراد المحيط الأسري، هذه المحددات يمكن اعتبارها إلى حد ما بمثابة معالم معيارية في هذا النمط من الاختيار في مقدمتها اشتراطية المعرفة المسبقة والجيدة للزوج، هذه المعرفة التي تكون هي الأخرى بمثابة خارطة طريق لتحقيق مبدأ التوافق والتفاهم النسبي بين الشريكين، حتى ولو كانت هذه المعالم غير ثابتة.

1.7) عمل المطلقات:

بما أن العمل كعنصر أساسي من مقومات الحياة الاجتماعية خاصة فيما تعلق بتلبية ضروريات هذه الحياة في ظل ما يعتريها للحركية التطورية لهذا المجال ومدى أهميته بحياة الفرد كنوع من أنواع تحقيق للوجود الاجتماعي للذات، وكمطلب اجتماعي بغاية الأهمية قد يساهم في المحافظة على الاستقرار العائلي وامتصاص شحنة التوتر الناتج عن عدم المقدرة في تلبية المتطلبات المادية للزوجين، فأقلية من المبحوثات من كان منهن يشتغلن قبل الزّواج ولم يتوقفن عنه، رغبة منهن في تحقيق نوع من الاستقلال الذاتي وليس بدافع الإعالة، خاصة ثلاث حالات من المستجوبات، لكن الإبقاء على أعمال الزوجات والموافقة عليه من قبل الأزواج كانت بحجة المشاركة في مصاريف المنزل حتى ولو كان الأمر خارج عن إرادة الزوجات، و**المقاطع الأربعة** الآتية المأخوذة من المقابلات تبرز ما كنا قد أشرنا إليه.

المقطع الأول(54 سنة، ليسانس أدب عربي، عاملة، 31 سنة خبرة عمل، 14 سنة زواج، سنة الزواج: 1998، سنة الطلاق: 2012):

"...**حتى الناحية المادية لم أكن أتصرف في أموالي...**"، هنا في هذه الحالة لم تمنح للزوجة أي حرية في التصرف براتبها الشهري، بحيث أنها أذعنت لمشيئة الزوج فيما يتعلق بمنحه حرية في التصرف براتبها، بالرغم من عدم قبولها الضمني بالأمر.

وفي نفس السياق يشير **المقطع الثاني (47 سنة، الثالثة ثانوي، أم لطفلين، عاملة، 10 سنوات زواج، سنة الزواج:1995، سنة الطلاق:2005)** إلى:

"**لا من كنت عَزْبَة كنت خدامة، هو كان مستفاد من الخدمة تع، هو تزوج بي على جال الخدمة نتع مِشِي لشخصي**". هنا نجد أن سبب الاقتران بين الزوجين هو عمل الزوجة وليس ما تعلق بطبيعة شخصية الزوجة.

المقطع الثالث(50 سنة، الثالثة ثانوي، أم لطفلين، عاملة، 16 سنة زواج، سنة الزواج:1994، سنة الطلاق:2010) التي كانت تشارك زوجها بالمصاريف بمحض إرادتها دون أدنى ضغط أو إكراه، وهنا تتجسد روح المشاركة في تحمل المسؤولية مع الآخر قصد المحافظة على لحمة تماسك واستمرارية النسق الأسري:

"**لا لا ما كَنْشْ يديها لي، أنا نصرف كِمَا نبغي**".

وما يمكن استخلاصه في مسألة العمل كنقطة جوهرية في المحافظة على الاستقرار العائلي أنه لم يكن مؤشر مؤثر في خلق مجال لا توافقي؛ لأنّ الحالات التي لم يوافق فيها الأزواج على عملهن تم حسمها بمجرد المطالبة بتوقفهن عن العمل وفق الاحتكام إلى قاعدة شرطية مفادها أن يحقق الزوجة للزوجة مستحقاتها المادية، أما عن المبحوثات اللائي كن يشتغلن فقد كان عملهن استجابة لرغبتهن يا إما في تحقيق الاستقلال الذاتي لإثبات وجودهن الاجتماعي، أو لمساعدة أزواجهن في المصاريف، وتوقف بعض المبحوثات اللائي كنا يشتغلن قبل الزواج كان بسبب الوضع الاقتصادي الكافي للزوج، أو نزولا عند رغبة الزوج في أن تهتم الزوجة بشؤونه وشؤون بيتها.

2) البيانات الخاصة بوضعية المرأة المطلقة:

إذا كان الوضع الاجتماعي يرتبط بالأساس بوضع الفرد وبدوره في الجماعة، فهو مجموع توقعات الأدوار، وعنصر استقلال ذاتي تنظيمي؛ أي تحديد موضع الفرد

في المكان الاجتماعي[1]، فإن دائرة التوقعات للمرأة المطلقة تتخذ منحى آخر مغاير تماما لما كانت عليه قبل الخوض في تجربة الزّواج ومن تم الخروج منها نتاج لهشاشته، لتجد نفسها أمام وضع جديد يخوِّل لها مسؤوليات أكثر خاصة وإذا كانت أم لأطفال.

المقطع الأول(50 سنة، الأولى ابتدائي، أم لأربعة أطفال، عاملة، 20 سنة زواج، سنة الزواج:1976، سنة الطلاق: 1996):

" أنا نْغبْتْ بعد الطلاق مع 04 ذْرارِي تْعَيَشْهُمْ فِي دَارْكُم وْدَارْنَا الضيق حَيَة صْعِيبَة، هَا تَسَمْعِ كلمة مِنْ عَنْدْ هذا ومن عند هذاك، وأخواتي كُونْ غِيرْ يْدِيرِوا حَاجَة يْزَقُوا عْلِيهُمْ، نْغْبَنْتْ".

فهذه المرحلة الجديدة تقوم في صورها على الانفصال الجزئي عن الأسرة، والاستناد إلى مبدأ الاعتماد الكلي على الذات دون انتظار إعالة من أي أحد، فهذه المرحلة تستدعي وضعيات مختلفة تعشهم المرأة المطلقة وأدوار جديدة تناط لها، لتجد نفسها أمام دورين: دور المعيل كاسب الرزق، ودور الأم، كمَا أن الوضعية الاجتماعية الجديدة للمرأة المطلقة تمثل جوهر الحقيقة الاجتماعية للوضع الجديد المعبر عن صيرورة تفاعلية دينامية تقوم على عناصر مرتبطة بظروف موضوعية متضمنة لقواعد السلوك الملزمة اجتماعية على ضرورة الاندماج، هذه الظروف التي من بعض أوجه الاستقرار فيها أنها تمثل الضوابط التي تشكل مواقف الأفراد[2]، فمواقف الأفراد للفتاة قبل الدخول في تجربة الزّواج مغايرة تمام للمرحلة التي تجد فيها المرأة المطلقة نفسها أمام وضعية تتحول فيها من فاعل اجتماعي مسؤول عنه من قبل الأسرة إلى فاعل اجتماعي يعيل ذاته بذاته، وأمام أسرة جديدة لكن بدون أب؛ هذه الوضعية التي تتشكل فيها أوجه حقيقة واقع اجتماعي لم تألفه قبل، واقع يمثل إطار مرجعي فعلي للتفاعل الاجتماعي، والانطلاق من مواقف سابقة يحملها المتفاعلون مع تعديل هذه المواقف وفقا لما تقتضيه الضرورة الاجتماعية التي تفرضها الوضعيات المختلفة التي يعيشها الأفراد داخل المجتمع، هذه الوضعيات التي في سياقها تم خوض بعض

[1]- أحمد بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، لبنان: مكتبة لبنان، 1994، ص 392.

[2]-عزي عبد الرحمان، **الفكر الاجتماعي المعاصر والظاهرة الإعلامية الاتصالية**، الجزائر:شركة دار الأمة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع 1995، ص 30-31.

الحالات لتجربتهن الجديدة لكن دونما وجود أي شخص من العائلة يقف إلى جانبهن في هذه المرحلة الانتقالية الجديد.

المقطع الأول(47 سنة، الثالثة ثانوي، أم لطفلين، عاملة،10 سنوات زواج، سنة الزواج: 1995، سنة الطلاق: 2005):

" ضيعت قَاعْ حياتي وجبت 04 ذْرارِي بَاشْ وَاحَدْ مَا وَلاّ يَدَخَّلْ فِيَّ زَعْمَا طَلَّقْتِ عُومِي بَحْرَكْ، c'est vrai رَنِي نْعُوْم فِي بَحْرِي وَحدي وأولادي ما سْمَحْتْشْ فيهم...نْهَار اللِّي طَلَّقْتْ أَوّلا: الغُربة ما صَبْتْ تَا واحد وحدي تَمَ، ثانيا: تجردت من كل شيء ما عَنْدِشْ حاجة خرجت هَكَا، نْهَار اللِّي خرجت كْرِيتْ garage وَرقَدْتْ فُوقْ carton، حَسِيتْ بِوَحْدْ الإهانة لشخصك ما تَتْخَيْلِهَشْ...وراء الطلاق وقعت لي مشاكل كبيرة مع خَاوْتِي، مع دارنا، في خدمتي وَلِيتْ نْمَنَكْ (أغيب عن العمل)،**ونجري على أولادي، تْشَرْتَلْتْ** (تمزق الكيان وتشرذم)".

مع العلم أنّ غالبية الحالات قد خرجن من تجربة زواجهن بأطفال تراوح عددهم من طفل إلى ستة أطفال، الأمر الذي قمنا باستقرائه انطلاقا من المادة الخام للبحث أن وجود الأطفال بحياة امرأة خرجت بفشل من تجربة الزّواج أمر بغاية الصعوبة، وعائق كبير خاصة إذا كانت أسرة المبحوثة تعيش وضعية اجتماعية لا تسمح لها بإعالة أم لمجموعة من الأطفال والتكفل برعايتهم والحرص على مصالحهم.

المقطع الأول(30 سنة، الرابعة ابتدائي، أم لطفل،عاملة، 03 سنوات زواج، سنة الزواج:1992، سنة الطلاق:1995):

" وْقَاعْ الوحدة كِ تَطَلَّقْ صغيرة صْعِيبَة عليها بَزَافْ، دَارْنَا مَا هُمْشْ كَافْيِينْ بَهْ يَرْفْدُونِي أَنَا وْوَلْدِي، بَسِيفْ بَهْ كَبَّرْتَهْ.

فهذه المبحوثة نتاج للظروف الاجتماعية السيئة التي تعيشها عائلتها اضطرت للبحث عن العمل بالرغم من مستواها التعليمي الأدنى؛ قصد إعالة ابنها من دون وجود أي معين.

بالتالي كنتيجة للظروف الاجتماعية لأهالي المبحوثات وفي خضم الوضعية الجديدة للمرأة المطلقة، وجدنا أن غالبية المبحوثات لم يكنّ يشتغلن قبل الزّواج، ولكن كاستجابة تدابيرية ناتجة عن محتمات الحياة الاجتماعية المرتكزة على صلابة

الظـروف والاعتمـاد الـذاتي لتحمـل تبعـات هـذه الحيـاة ومسـؤولياتها دخلـن تجربـة البحـث عـن العمـل، هـذا مـا تـم تأكيـده مـن خـلال أقـوال المبحوثـات اللائـي قـد اشـتغلن مختلـف الأشـغال حتـى ولـو كانـت لا تـتلاءم مـع مـؤهلاتهن فقـط مـن أجـل إعالـة أطفـالهن، وهنـا لاحظنا تجسيد واقعي لانبجاس عاطفة الأمومة.

المقطـع الأول(46 سـنة، الثالثـة متوسـط، أم لطفـل، عاملـة، 07 سـنوات زواج، سنة الزواج:1997، سنة الطلاق:2004):

"بـدأت حيـاتي zéro à، خْرَجْـت كِمَـا هَـكْ والطفـل فـي يـدي، بـدأت حيـاتي مـن zéro مـا رْفَـدْنِي بَـا مَـا رَفْـدَتْنِي مّـا مَـا رْفَـدْنِي خُويَـا، مـا رَفْـدَتْنِي أختـي رب بـرك سـبحانه، خْـدَمْتْ قَـاعْ أنـواع العمـل، خْـدَمْتْ عنـد fermassiez femme de minage، مِـنْ صَـابُونِي قَارْيَـة وْسَـاجْيَة خْـدَمْتْ معهـم فـي الـدواء، خْـدَمْتْ عنـد vétérinaire خـدمت نبيـع الخبـز والقَـاطُو، خْـدَمْتْ عنـد القْبَايَـل نَغسـل لهـم القَـشْ وْنْطَيَـبْ لهـم فـي رمضـان حتـى 06 تَـعْ العْشَـيَّة نْجِـي طَايْبَـة بِالْعَيَـاءْ، كُلْمَـا نْجِـي عَيَانَـة نَطْلَـبْ رَبِ أنـا وْلَيَّـة أعطينـي خبـزة دائمة، الخَدْمَة تَعْ privé قَتْلَتْنِي حتى جاءت هذي الخدمة".

تابع للمقطع الأول:

"كِخْرَجْـتْ ضَـعْتْ بَـرَا صْـرَا فِـيّ الباطـل بَـهْ وْصَـلت لهـذه المرحلـة". قـد أشـارت المبحوثـة هنـا إلـى أنّهـا قـد عانـت الكثيـر بمرحلتهـا الجديـدة، خاصـة أن أمهـا كانـت مقيمـة بالخـارج –فرنسـا- ووالـدها كـان متعـدد الزوجـات، الأمـر الـذي نـتج عنـه الاعتمـاد الكلـي علـى الـذات، خاصـة وأن وضـعية أب الزوجـة كانـت تماثـل وضـعية الـزوج مـن حيـث مسـألة التعـدد، وكـان بينهمـا تفـاهم واتفـاق، بحيـث أنـه كـان دائمـا يعطـي الحـق للـزوج ولـيس للبنت.

تابع للمقطع الأول:

" هـو م respecter بـا يتفـاهموا، parce que بـا فـاني متعـدد الأزواج، بـا 4 وهذاك 4، نـهار اللي نطيح في piège با ما يعذرنش يجي معه c'est normal".

أمـا عـن اللائـي لـم يجـدن فـرص الشـغل فقـد عـانين مـن ويـلات الغـبن الاجتمـاعي والحسرة والتفكير الدائم الممزوج بالقلق على إعالة الأطفال أيما معاناة.

المقطع الثاني(53 سنة، دون المستوى التعليمي، أم لستة أطفال، عاملة، 23 سنة زواج، سنة الزواج: 1970، سنة الطلاق: 1993):

"تَخُرْجِ دِيكْ الخَرْجَة ما تْجِنِشْ، نأكل ما نَسْتَبَنْشْ هَذِيكْ المَاكْلاَ، نرقد ما يْجِنِشْ النّوم كِمَا الناس، قَعْدَا بَصَحْ أنا راقدة، الرْقَادْ باللّيل وَلاّ يْجِنِي باليومين (النوم) نْغِيسْ غِيرْ هَذِيكْ الغَيْسَة وْمَنْ بَعْدْ نَفْطَنْ".

كما أن بعض الحالات كان وراء بحثهن عن العمل جنبا إلى العوز الاجتماعي هو شعورها بغيرة أطفالها من الأسر الأخرى الذين يعيشون وضعية عادية –أب وأم معا- تفاديا منهن لهذا الشعور الكامن ورائه عاطفة الأمومة المغروزة بالأم، هذه العاطفة في الأصل ما هي إلا رخصة جديدة لمكانة المرأة في المجتمع.

تابع للمقطع الثاني:

" كِدْخَلْتْ نَخْدَمْ Say رَيَّحْتْ كُنْتْ نْبَاتْ نْخَمَّمْ كِفَاهْ نْعَيَّشْ الدْرارِي وَقْرَايَتْهُمِ، فيها الوْلِيدَاتْ مِنْ يَقَعْدُوا يْشَوفَوا للنّاس، مَا نَبْغِيشْ أولادي يَقَعْدُوا يْشُوفُوا، النّاس تأكل وأولادي يَقَعْدُوا يْشُوفُوا".

ولكن بمجرد أن أتيحت فرصة العمل للمبحوثات فإن هذا الأمر كان من شأنه التخفيف من حدة الغبن الاجتماعي الذي كانت تعاني منه المرأة المطلقة لاسيما التي لم تجد بجانبها أي معيل سواء لها أو لأطفالها.

المقطع الأول(53 سنة، دون المستوى التعليمي، أم لستة أطفال، عاملة، 23 سنة زواج، سنة الزواج:1970، سنة الطلاق:1993):

" كِدْخَلْتْ نَخْدَمْ Say رَيَّحْتْ كنت نْبَاتْ نْخَمَّمْ كِفَاهْ نْعَيَّشْ الدْرارِي وقْرَايَتْهُمْ، فيها الوْلِيدَاتْ مِن يَقَعْدُوا يْشُوفُوا للناس، ما نَبْغِيشْ أولادي يَقَعْدُوا يْشُوفُوا، النّاس تأكل وأولادي يَقَعْدُوا يْشُوفُو".

وما يمكن استنتاجه فيما تعلق بعنصر الوضعية الاجتماعية للمرأة المطلقة داخل الأسرة الجزائرية انطلاقا من عينة البحث، وجدنا أنها تعيش نوعا من الغبن الاجتماعي، سواء فيما تعلق منه بالمحيط الأسري نتاج عدم قبول الأهالي حتى ولو بصورة غير مباشرة أطفال المبحوثات، أو الاجتماعي منه الأمر الذي دفع بهن للبحث عن فرص العمل وعلى مضض، حتى ولو كانت هذه الوظيفة لا تتلاءم مع مؤهلاتهن،

هذا ليس رغبة منها في تحقيق استقلالها الذاتي والاقتصادي بل إعالة منها لأطفالها وتحسين مستواهم المعيشي، وكشكل من أشكال الإثبات لوجودها الاجتماعي من خلال تفعيل أوجه البرهنة على مدى مقدرتها في تحمل المسؤوليات رغم ضوضاء الحياة الاجتماعية وغبنها.

2) الاختيار الزّواجي وعلاقته بحدوث الطلاق:

2.1) الموافقة على الزّواج:

يلعب مؤشر الموافقة على الزواج دورا في العلاقة ما بين استمرارية الزّواج ومدى قابلية الموافقة عليه من قبل الأهل إلى حد ما، و ما تم ملاحظته أن غالبية المبحوثات قد تم الموافقة على زواجهنّ من قبل الأهل، إذ أن موافقة هذا الأخير على الزّواج يعتبر تعبيرا عن احترام وحب لهم، ووجه من أوجه الطاعة[1]، وهي شكل من أشكال الاعتراف الجمعي لشرعية هذا الاقتران من جهة، وعامل مهم في منح الأبوين حق اختيار الشريك، إلى جانب إعطاء مساحة نسبية لرغبة المبحوثين، وهذا الدور الكبير الممنوح للأبوين في المشاركة الفعلية لاختيار الشريك يعتبر كمقوم أساسي للمحافظة على لحمة التساند العائلي، هذا الاختيار الكامن ورائه الخوف على مصلحة البنت ومحاولة تحقيق نوع من أنواع الاستقرار العائلي لها بالمستقبل، خاصة الخوف من تعرضها للإهانات والتبعية القاتلة للإرادة الشخصية، هذا ما وجدناه " واتساع رقعة الخوف لدى الوالدين خاصة عندما يكون معظم أولاد الأبوين فتيات.

المقطع الأول(53 سنة، دون المستوى التعليمي، أم لستة أطفال، عاملة، 23 سنة زواج، سنة الزواج:1970، سنة الطلاق:1993):

" واه كانوا قاع قابلين".

المقطع الثاني(30 سنة، الرابعة متوسط، أم لطفل، ماكثة بالبيت، 03 سنوات زواج، سنة الزواج:2007، سنة الطلاق:2010):

"...واه دارهم كانوا قاع موافقين على زواج...".

[1]- عبد القادر قصير، **الأسرة المتغيّرة في مجتمع المدينة العربيّة:(دراسة ميدانيّة في علم الاجتماع الحضري)**، بيروت: دار النّهضة العربية، 1999، ص 39.

المقطع الثالث (59 سنة، مستوى ثانوي، أم لطفلين، ماكثة بالبيت، متقاعدة، 03 سنوات زواج، سنة الزواج: 1980، سنة الطلاق:1983):

"...والعائلة نتع كانت موافقة على زواج...".

وفي حالة واحدة فقط لم يكن موافق مبدئيا على زواجها لكونها كانت تصغر زوجها بفارق أربعة عشر سنة.

المقطع الأول(46 سنة، الثالثة متوسط، أم لطفل، عاملة،07 سنوات زواج، سنة الزواج:1997، سنة الطلاق:2004):

" ما كنوش موافقين أنت صغيرة وخطرتك الأولى".

المقطع الثاني(30 سنة، الرابعة ابتدائي، أم لطفل، عاملة، 03 سنوات زواج، سنة الزواج:1992، سنة الطلاق:1995):

" واه normal كانوا أهلي موافقين على زواج، شفني عجبته جاء خطبني باباه صاحب باباي عادي...".

المقطع الثالث(35 سنة، ليسانس بيولوجية، أم لطفلين، عاملة، سنة زواج، سنة الزواج : 1999، سنة الطلاق:2000):

"... دارنا كانوا قاع موافقين ...".

وما تم التوصل إليه هو وجود حالة واحدة كانت قد تعرفت على زوجها عبر الشبكة العنكبوتية، والتي لم يوافق على زواجها من قبل الأهل نظرا لطبيعة تعارفهما.

المقطع الأول(29 سنة، الثالثة ثانوي، عاملة، سنتين زواج، سنة الزواج:2007، سنة الطلاق:2009):

"...بَصَحْ papa كِ شَافَهْ قبل ما يْشُوفَه la relation déjà تَعْ l'internet".

لكن بالرغم من أن طبيعة علاقة تعارف الزوجين وفقا للطريقة الحديثة إلا أن هذا لم يسهم بشكل كبير في المحافظة على استمرار هذه الرابطة، بل أدى إلى تقويضها وهي في مستهلها، على عكس نمط التعارف الذي كان بين الشريكين عبر قنوات

تقليدية وفق آليات تحمل هوية المجتمع التقليدي التي لم تفصم عرى الرابطة الزوجية في مستهلها بل بعد مرور مدة من الزمن، ولكن إذا ما قارنا هذا النوع الجديد من أنواع التعارف في مدة الزّواج لوجدناه أقل بكثير من الحالات المنتمية إلى نمط الزواج الذي تم عبر القنوات التقليدية، لأن هذا التعارف الذي كان وفق الأسلوب الشخصي عبر الأنترنيت لم يكشف أكثر عن هوية أفراد أسرة الزوج، لكن بعد تبادل الزيارات اتضحت معالم الهوة الاجتماعية، ونقاط التفاوت الاجتماعي بين أهل الزوجين، هذه المعالم التباينية التي لم تتضح ملامح خيوطها للوهلة الأولى عبر الشبكة العنكبوتية، بالرغم من أن الأسباب الذاتية في هذا النوع من التعارف كانت قد احتلت المساحة الأولية دفعت أحد الشريكين –الزوجة- إلى إغفال النظر عن الجو التوتري والمشاحنات التي كانت تقع خلال فترة التعارف فالخطوبة.

المقطع الأول(29 سنة، الثالثة ثانوي، عاملة، سنتين زواج، سنة الزواج:2007، سنة الطلاق:2009):

" مشاكل tous le temps، بَصَحْ أنا من جهة دائما كِشغل هَذِيكْ penche اللّي تمص les problèmes تمص كل شيء، نَسْتَحْمَلْ من كُثْرَةْ اللّي بْغِيتَهْ، كنت مْ acceptai كل شيء من عنده".

أما عن الأسباب الموضوعية المختفية وراء شحنة التوتر الدفينة والضمنية فكانت بمجرد زيارة الزوجة لأهل الزوج تم ترقب عامل التفاوت الاجتماعي الذي أصبح يرمي بمكنوناته للوجهة الخارجية ويطلق عنان مساحة التمويه الداخلي إلى الخارج.

تابع للمقطع **الأول**:

"...رحت أنا وأختِ، رحت قعدت عندها 02jours ورحنا نَشْرُوا من Alger، قلت لك: la déférence تَعْ niveau، فُطُوعْ niveau... كِشغل شَافَتْ بِلِي le gout تَعِي مِشِي كِمَا le gout نْتَعْهَا، Mentalité تَعِي مِشِي كِمَا Mentalité نْتَعْهَا، بِلِي أنا إنسانة simple، même الماكلا كِ تأكلي لِقْ لَك تأكلي بالشوكة، الخرجة كل شيء découvrit".

وما يمكن استنتاجه أن غالبية المبحوثات كان موافق على زواجهن الأمر الذي لم يكن له دخل في اتساع الهوة وزيادة الخلافات بين الزوجين، لأن تصدع زيجات المبحوثات لم يكن له علاقة بهذا العنصر وهذا ما سوف نتطرق إليه لاحقا في عنصر أسباب الطلاق.

2.2) نمط الاختيار الزواجي:

لقد كانت عملية الاختيار الزواجي وفق آليات تم بواسطتها تفعيل محتوى هدفها عبر قنوات تواصلية كانت كجسر مَثَّلَ في حقيقة أمره كونه مجرد وسيلة من وسائل التعارف بين الزوجين تبدأ هذه القنوات عبر **الأهل**:(الأب،الأم، الأخت) **أولا:**

المقطع الأول(60 سنة، دون المستوى التعليمي، ماكثة بالبيت، سنة زواج، سنة الزواج:1970، سنة الطلاق:1971):

"...تَعْ بكري كانوا الشوابين (الأولياء) **يعرفوا بعضهم البعض...".**

المقطع الثاني(30 سنة، الرابعة متوسط، أم لطفل، ماكثة بالبيت،03 سنوات زواج، سنة الزواج:2007، سنة الطلاق:2010):

" مع النهار الأول هي حقدت عليّ وجابتني، هي جابتني هي جابته نهار الأول شفتني وتفاهمنا، ما كنتش نعرفه".

المقطع الثالث(30 سنة، السادسة ابتدائي، ماكثة بالبيت، أم لطفل، 08سنوات زواج، سنة الزواج:2005، سنة الطلاق:2013):

"رحت للعرس وأخته شَفَتْني، ما نعرفه ما يعرفني، أخته دَاتْني".

المقطع الرابع(54 سنة، ليسانس أدب عربي، عاملة، 31 سنة خبرة عمل، 14 سنة زواج، سنة الزواج:1998، سنة الطلاق:2012):

" ما تعرفتش عليه أخته صادفتني في الحمام، زواج تقليدي جدا"، هذه الحالة تؤكد عدم ارتباطية المستوى التعليمي بنمط الاختيار الزواجي.

المقطع الخامس(22 سنة، الثانية متوسط، ماكثة بالبيت، سنة زواج، سنة الزواج: 2010، سنة الطلاق:2011):

"...مَخْوِيتَهْ كنت نقرا مع بنتها...".

المقطع السادس(77 سنة، دون المستوى التعليمي، ماكثة بالبيت، أم لثلاث بنات، زواج ثاني، 17 سنة زواج، سنة الزواج: 1964، سنة الطلاق: 1981):

" شفتني من جيت من فرنسا أخته، قالت لي: عجبتيني أنجي نخطبك لخويا".

من خلال أقوال المبحوثات وجدنا أن كلا من **"الحمام"** و**"الأعراس"** كانا بمثابة ملتقى اجتماعي تتسع فيهما دائرة التفاعلات من جهة، واتساع نطاق تنوع الموضوعات المدرجة بشكل عفوي للنقاش، ومركز للالتقاء الاجتماعي الذي له ثقله في عملية الاختيار الزّواجي للأهل، وإحدى آليات الزّواج التقليدي كتجمع شعبي يتيح فرصة الملاحظة الدقيقة والانتقاء معا، والأعراس تمثل هي الأخرى ملتقى شعبي يتم من خلاله كذلك تبادل التراث الشعبي، وجانب من جوانب تزاوج العديد من المقاليد المتعلقة ببعض أصول الممارسات الشعبية، ووجها يعرض لائحة لبعض القيم والعادات والتقاليد الخاصة بكل منطقة، بالرغم من اختلاف صور خصوصيتها المقرونة بظروف متعددة ومتباينة.

أو قد يكون الاختيار الزواجي عن طريق **أحد الأقارب** (الخال أو الخالة، أقارب من بعيد من جهة الأب، زوجة أخ الزوج) **ثانيا:**

المقطع الأول(32 سنة، الرابعة متوسط، أم لطفلة، عاملة، 03 سنوات زواج، سنة الزواج:2000، سنة الطلاق:2003):

" خالته تعرفنا، خالته حبيبتنا".

المقطع الثاني(40سنة، دون المستوى التعليمي، أم لطفلة، عاملة، سنة الزواج: 1976، سنة الطلاق:1977):

" خالتي وَرَتْني، ما نعرفوش".

المقطع الثالث(40 سنة، دون المستوى التعليمي، أم لطفلة، ماكثة بالبيت، سنة الزواج : 1977، سنة الطلاق:1978):

"...خالي يعرفه...".

المقطع الرابع(53 سنة، دون المستوى التعليمي، أم لستة أطفال، عاملة،23 سنة زواج، سنة الزواج: 1970، سنة الطلاق:1993):

"خاله يخدم مع با، هدروا قاله: عندك بنت،أختي رَه تْحَوَسْ (تبحث) **على بنت، مصطاحب هو إياه كالأخوة، أنا ما نعرفوش حتى نهار القاضي".**

المقطع الخامس(30 سنة، الرابعة ابتدائي، أم لطفل، عاملة، 03 سنوات زواج، سنة الزواج:1992، سنة الطلاق:1995):

" كان la famille شوية من البعيد مشي بزاف، زعما بنت عمي عندهم سلفة".

المقطع السادس(40سنة، دون المستوى التعليمي، أم لطفلة، عاملة، زواج ثاني، شهرين زواج، سنة الزواج: 1976، سنة الطلاق:1977):

" أمه لا تجينا من البعيد ، باباها يجي لأبيي، من جات تبيع شافتني". هنا نستقرئ أهمية وفعالية الشبكة القرابية في عملية الاختيار الزواجي.

المقطع السابع(49 سنة، الثانية ثانوي، ماكثة بالبيت، أم لطفلة، سنة زواج، سنة الزواج:1991، سنة الطلاق:1992):

" ما نعرفه ما يعرفني غير سلفتي هذي اللي جبتولي هو ما نعرفهش، هما من عجبتهم سلفتي قال لهم أنا فاني نجيب من تم".

أو قد يكون اتخاذ قرار الزّواج بحسب رؤية أفراد المجتمع؛ أي من يعرفون الفتاة أو أهلها:(شخص يعرف أحد أفراد العائلة، جارة أخت الزوجة) **ثالثا:**

المقطع الأول(49 سنة، السادسة ابتدائي، ماكثة بالبيت، أم لطفل، سنتين زواج، سنة الزواج:1985، سنة الطلاق:1987):

" في الحق ما نعرفه ما يعرفني، وراتني حبيبتنا".

المقطع الثاني(40سنة، دون المستوى التعليمي، أم لطفلة، عاملة، زواج ثالث، سنة زواج، سنة الزواج: 1977، سنة الطلاق:1978):

" واحدة ورَتْنِي ليه بنت هذا المرأة اللي ورَتْنِي تسكن حذاه ".

المقطع الثالث(50 سنة، الرابعة متوسط، أم لطفلين، عاملة، 17 سنة زواج، سنة الزواج:1983، سنة الطلاق:2000):

" ما تعرفتش عليه، أنا جاو خطبوني، نعتوني، واحدة فاميلية نعتتني".

المقطع الرابع(59 سنة، مستوى ثانوي، أم لطفلين، ماكثة بالبيت، متقاعدة، 03 سنوات زواج، سنة الزواج:1980، سنة الطلاق:1983):

" الناس اللي يعرفونا يعرفوهم نعتوني لهم".

المقطع الخامس(50 سنة، الأولى ابتدائي، أم لأربعة أطفال، عاملة، 12 سنة زواج، سنة الزواج:1976، سنة الطلاق:1988):

" أنا ما تعرفتش به ما كان يعرفني ما كنت نعرفه، نعتوتي"، هنا تتجسد مقدورية الرأس مال العلائقي في توسيع الشبكة التواصلية أكثر بين الفاعلين الاجتماعين، وهذا من خلال المساهمة الفعلية في التأسيس المستمر لنظام الزواج، كوحدة قاعدية يقوم على قوامها النسق الأسري.

وعليه فتدخل الجماعة التقليدية في اختيار القرين يمكن اعتباره كجزء من مسؤولياتها الاجتماعية تجاه أفرادها؛ بحيث تعد هذه المهمة عملية ضبطية عرفية توجه طاقة الفرد حسب المعايير الاجتماعية[1].

أو قد يكون الاختيار الزواجي بحكم **الجوار** (جار أخت الزوجة) **رابعا**:

المقطع الأول(57 سنة، الثالثة ثانوي، أم لثلاث أطفال، عاملة، 20 سنة زواج، سنة الزواج:1976، سنة الطلاق:1996):

"هو كان جار أختي، مرت خاله قلت هذا يتيم قالت: تعيشي وتعيشي".

المقطع الثاني(40 سنة، دون المستوى التعليمي، أم لطفلة، عاملة، زواج ثالث، سنة زواج، سنة الزواج:1977، سنة الطلاق:1978):

"واحدة وَرَاتْنِي له بنت هذا المرأة اللِّي وَرَاتْنِي تَسْكُنِ حْذَاهْ"، هذا ما ذهب إليه أصحاب نظرية التجاور المكاني، في اعتبار أن عملية الاختيار الزّواجي لا تتم إلا في

[1]- معن خليل عمر، **علم الاجتماع الأسرة**، رام الله: دار الشروق للتوزيع والنشر، 2004، ص 57.

نطاق جغرافي معين يكون بمنزلة مجال مكاني يستطيع الفرد أن يختار منه، وما يمكن أن نطلق عليه اسم **"الفرصة الإيكولوجية للاختيار"**، بحيث أن الناس يميلون إلى الزّواج بهؤلاء الذين يعيشون بقربهم**"**[1]، ونظرية **التقارب المكاني** تقرر ما هو واقع فعلا من أن الزّواج يتم بين هؤلاء الذين تتاح لهم فرصة مقابلة بعضهم البعض[2]. أوالاختيار وفق للطريقة الحديثة (وجها لوجه) **خامسا**:

المقطع الأول(29 سنة، ليسانس حقوق، أم لطفلة، عاملة، 03سنوات زواج، سنة الزواج: 2008، سنة الزواج:2011):

"كنت نعرفه Safi l'en temps، علاقة حب".

المقطع الثاني(29 سنة، الثالثة ثانوي، ماكثة بالبيت، سنة زواج، سنة الزواج:2010، سنة الطلاق:2011):

"شَافْنِي في عرس أخوه، كِ شَافْنِي قال لدارهم".

المقطع الثالث(32 سنة، ليسانس أدب عربي، عاملة، 07 سنوات زواج، سنة الزواج: 2002، سنة الطلاق:2009):

"أنا تعرفت به هو كان entraineur يدرب البنات في الجامعة، وأنا كنت نقرأ في الجامعة، وكنت نْبَاتْ فِي la citée هو شَفْنِي رْسَلْ لي مع البنات اللِّي كَانُوا يَقْرَاوْ عنده".

المقطع الرابع(50 سنة، الثالثة ثانوي، أم لطفلين،عاملة، 16 سنة زواج، سنة الزواج: 1994، سنة الطلاق:2010):

"كُنَا نَقْرَاوْ فِي رَحْبَا شَافْنِي رسل أمه"؛ هذا ما ذهب إليه أصحاب نظرية التجانس التي تذهب بأن الاختيار الزّواجي يرتكز في المحل الأول على أساس من التشابه والتجانس في الخصائص الاجتماعية العامة؛ أي أن يكون هناك تشابه بين الشريكين في الدين، المستوى الاجتماعي، وفي السن، والتعليم والحالة الزّواجية[3]، هذا

[1]- عبد القادر قصير، **المرجع السابق**، ص 124.
[2]-عبد الرؤوف الضبع، **علم الاجتماع العائلي**، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2002، ص 26-27.
[3]- عبد القادر قصير، **المرجع السابق**، ص 123.

مـا انطبـق علـى المبحوثـة، بحيـث كانـا الـزوجين مـن نفـس السـن"**29 سـنة**"، ونفـس المستوى التعليمي والحالة الزّواجية.

وفـي نفـس السـياق **المقطـع الخـامس(35 سـنة، ليسـانس بيولوجيـة، أم لطفلـين، عاملة، سنة زواج، سنة الزواج:1999، سنة الطلاق:2000)**:

" شَافْنِي عْجَبْتَهْ جاء خْطَبْنِي، بابَهْ صاحب بَابَايَ عادي".

المقطـع السـادس(46 سـنة، الثالثـة متوسـط، أم لطفـل، عاملـة، 07 سـنوات زواج، سنة الزواج:1997، سنة الطلاق:2004):

"رُحْـتْ نْـزُورْ مـريض فـي السْـبِيطَارْ(المستشـفى) **شَـفْتَهْ عْجَبْنِـي بْغَنِـي"**، وانطلاقـا مـن الشـبكة الملاحظاتيـة لاحظنـا أن المبحوثـة وهـي تبـوح بطريقـة تعارفهـا بشـريكها المنفصـلة عنـه أشـارت إلـى أنهـا لـو يعلـم شـريكها شـعورها عنـدما رأتـه لانـدهش، قالـت العبارة وملئ فيهها ابتسامة عريضة ملئها نوع من الحنين**.**

المقطـع السـابع(47 سـنة، الثالثـة ثـانوي، أم لطفلـين، عاملـة، 10 سـنوات زواج، سنة الزواج: 1995، سنة الطلاق:2005):

"كـان عنـدي دْرَاهَـمْ فـي la CNP أنـا قَـاعْ مـا نَعَرْفُـوشْ بِلِـي يَخْـدَمْ تَمَ،رُحْـتْ نْجِيـبْ الدرَاهِم من تَمَ Si sur شَفْنِي، ومن بعد أرسل لدرانا".

ومـا يمكـن اسـتنتاجه أن بـالرغم مـن أنّ غالبيـة الحـالات المدروسـة كانـت طريقـة تعـارفهم وفقـا للشـكل التقليـدي المحـتكم فـي جـوهر انبعاثـه وتأسيسـه إلـى منظومـة القـيم والأعـرف الاجتماعيـة الممارسـة لسـلطتها فـي تحديـد نمـط معـين مـن التعـاطي السـلوكي داخـل حـدود صـنع بعـض القـرارات المصـيرية بالشـبكة العلائقيـة الأسـرية، إلا أن هـذا لـم يحـد مـن تـدخل الأهـل، الأمـر الـذي يقـدنا إلـى أنـه لا وجـود لعلاقـة تـأثير بـين نمـط التعـارف وتدخل الأهل.

3) نمط العلاقة بين الزوجين والأهل ومدى تأثيره في حدوث الطلاق:

تمهيد:

إن جوهر العلاقة هو التبادل، ويعني الباحثون الاجتماعيون وغيرهم بقدرة الشخص على إقامة علاقات بالمحيطين به، ويمكن التمييز بين نمطين من العلاقات، فهناك علاقات حميمية ومنسجمة يمكن الاعتماد عليها، وعلاقات تتسم بالتحفظ والعدوانية لا يمكن الاعتماد عليها، وتعكس تلك العلاقات الطريقة التي يرتبط بها الناس بعضهم البعض، وإذا كانت العلاقات الاجتماعية نموذجا للتفاعل المتبادل الذي يستمر لفترة من الزمن، مما يؤدي إلى ظهور توقعات اجتماعية ثابتة[1]، فإن العلاقات الأسرية تعبِّر عن طبيعة ودرجة الاتصالات والتفاعلات التي تقع بين أعضاء الأسرة.

3.1) طبيعة العلاقة بين الأهل والزوجين:

يعبِّر المناخ الأسري عن جملة التباينات، ومفهوم المناخ هو أحد الجوانب الثقافية، ويعني مجموعة المعتقدات والممارسات التي تعبِّر عنها جماعة ما وتمارسها، وكثيرا منها يتكون مما هو متوقع، وداخل الأسرة تكمن الثقافة في السلوكيات والاتجاهات التي تعامل كمسلمات في المناخ الأسري[2]، إذ لا يمكن أن تؤدي الأسرة وظائفها المتعددة إلا إذا شعر الزوجان بَأهمية العلاقات الاجتماعية التي ينسجان خيوطها معا، فالرغبة في استمرار هذه العلاقات والروابط هي بداية خطوة الاستقرار والاطمئنان في الجو الأسري.

3.1.1) نمط إقامة الزوجين:

يعيش أعضاء الأسرة الزّواجية تحت سقف واحد، ومنها من تسكن منفردة عن الأهل، ومنها من يسكن مع أسرة الزوجة، ومنها من يسكن مع أسرة الزوج؛ الأمر الذي ترتب عنه انغماس الزوج في محيط توتري يصعب التخلص من خيوط دائرة التأثر المباشر به، والسيطرة فمصادرة قراراته لتصبح بيد أحد أفراد الأسرة لا بيده، فيتحول الزوج بسكنه مع الأهل في بعض الحالات من فاعل صاحب قرار إلى الحلقة الأحدث والأكثر تأثرا بمعطيات التواصل الجديد المؤسسة على ضوابط يرتضيها مالك المنزل الذي يقطن عنده الزوجين، فحسب ما تم التوصل إليه انطلاقا من عينة الحالات

---

[1]- فاتن شريف، **الأسرة والقرابة: (دراسات في الأنثروبولوجيا الاجتماعية)**، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2006، ص 195.

[2]- جرانت جوردون وناتجل نيكولسون، **الحروب العائلية: (الصراعات الكلاسيكية في الشركات العائلية والسبيل للتعامل معها)**، (تر: علا أحمد إصلاح)، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2009، ص 47.

المدروسة أن سلطة القرار الزوجي فقدت مفعولها، بعد أن أصبح ملك المنزل بيد أم الزوج، فبملكها له استطاعت أن تصبح مالكة لرقبة مشروع العلاقات الاجتماعية بالأسرة، وهي المحدد الأول والأخير للأدوار والأهداف المتوقعة، الأمر الذي نجم عنه بناء جو من المشاحنات والتوترات ليتعداه إلى محاولة تطويع الفاعلين الاجتماعيين المكونين للنسق الأسري، حتى ولو كان هذا التطويع بصورة غير مباشرة يحمل تحقيق بذور التحكم في سلطة القرارات الغير متخلصة من ربقة حوكمة مالك المنزل، وهناك من تسكن مع أسرة الزوج لكن بسكن منعزل داخل بيت الأسرة الكبيرة.

المقطع الأول(30 سنة، الرابعة متوسط، أم لطفل، ماكثة بالبيت، 03 سنوات زواج، سنة الزواج:2007، سنة الطلاق:2010):

"...**دَارُوا لي الدّار...**"، الأمر الذي تولد عنه جملة الخلافات واتساع دائرة المشاحنات وحدوث المشاكل ذات الوتيرة المتباينة في الحدوث بين أهل الزوج والزوجين، حيث لا يصبح هذا الأخير أمام هذا الوضع من الإقامة مجرد فرد غير بارز لحيز الوجود فحسب، بل يصبح هو الآخر جزءا من سلسلة المؤثرات أو بالأحرى يقع في مركزية تأثير محيطه، هذا التأثر بالمحيط الأسري يمكننا من تحديد ولو بصورة جزئية نمط العلاقة بين الأهل والزوجين.

أما بالنسبة للتمثل التصوري لنمط الإقامة الذي تفضله المبحوثات، فقد وجدنا أنّ غالبيتهن فضلن المسكن المنفرد، وفي الآتي سوف نستعرض عينة من هذه الحالات في **المقاطع السبعة** الآتية:

المقطع الأول(26 سنة،ليسانس علم الاجتماع، عاملة، سنة الزواج:2010، سنة الطلاق: 2013):

"في ذاتي نسكن روحي".

المقطع الثاني(29 سنة، ليسانس حقوق، أم لطفلة، عاملة، 03 سنوات زواج، سنة الزواج:2008، سنة الطلاق:2011):

"بَصَحْ بيني وبين نفسي كنت نفكر بَهْ ندير داري وحدي، بَصَحْ غير ما جَاتَشْ l'occasion".

وفي نفس السياق **المقطع الثالث(30 سنة، الرابعة ابتدائي، أم لطفل، عاملة، 03 سنوات زواج، سنة الزواج:1992، سنة الطلاق:1995)**:

"كُنْتْ مْ décidai أَيْ وَحْدَة تَتْمَنَى تَسْكُن وحدها".

المقطع الرابع(40 سنة، دون المستوى التعليمي، أم لطفلة، عاملة، سنة زواج سنة الزواج:1977، سنة الطلاق:1978):

"تَبْغِي نَسْكَنْ وَحْدِي هَانِيَة، إلا كانت العجوزة قبيحة".

المقطع الخامس(50 سنة، الثالثة ثانوي، أم لطفلين، عاملة، 16 سنة زواج، سنة الزواج:1994، سنة الطلاق:2010):

"أنا نفضل المرأة اللِّي تكون وحدهاévité les problèmes، هي qui provoque les problèmes".

المقطع السادس (50 سنة، الرابعة متوسط، أم لطفلين، عاملة، 17 سنة زواج، سنة الزواج:1983، سنة الطلاق:2000):

"أنا عندي بنت واحدة ما دَابِيَا تَسْكُنْ وحدها ما يعطيني لا صداق لا وَالُو يْرَيَحْ لِي غِيرْ بنت وSay".

المقطع السابع(53 سنة، دون المستوى التعليمي، أم لستة أطفال، عاملة، 23 سنة زواج، سنة الزواج:1970، سنة الطلاق:1993):

"كُونْ نْوَلِي في الحَق؛ ضَرْوَكْ أمّه رَبَاتَهْ وتعبت عليه، يقول لك هَذه معنى البُعْدْ يْجِيبْ السّلام والقرب يْجِيبْ الكلام، اللِّي عزيز على رب من نْهَارَهْ دَارَهْ وَحَدْهَ هي تبقى الكنة عزيزة عليها والعجوزة تبقى عزيزة على الكنة ما كَنْشْ مشاكل، مِنْ تْرُوحْ تْضِيفْهَا تْرُوحْ مليحة، وهَذِيكْ مِنْ تْرُوحْ تضيف تفرح بها، أمه هي وحدها".

إن الرأسمال العلائقي القائم من سلسلة الشبكة التفاعلية بين الزوجين والأهل لديه صلة شديدة السبك بالنوازع الجماعية التي يستبطنها الأفراد في بيئاتهم التفاعلية الثقافية المؤطرة لنمط معين من السلوك انطلاقا من حيز التوقعات التي تبنى عليها سلوكيات الفاعلين الاجتماعين بأي وسط اجتماعي، إذ أنّ هذا النوع من التفاعلات العلائقية في تبلورها تحتكم بقانون صيرورتها وتواجدها إلى قيم نمطية تؤسس للإطار

العام لهذه العلاقات مثل قيم الذكورة، والأنوثة، من خلال الصيرورة البحثية النافذة في أقوال المبحوثات تم تحديد نمطين من العلاقات:

أ) **علاقة جيدة بين الزوجين و الأهل:**

من خلال ما صرحت به المبحوثات اتضح أنّ أقلية منهن كانت علاقاتهن جيدة مع أهل الزوج، الأمر الذي سوف نشير إليه في **المقاطع الأربعة** الآتية:

المقطع الأول(49 سنة، الثانية ثانوي، ماكثة بالبيت، أم لطفلة، سنة زواج، سنة الزواج:1991، سنة الطلاق:1992):

"... كانت علاقة عادية...عْجُوزْتِي كانت تَبْغِينِي في الخطرة الأولى كُونِ ما نَقْعَدْشْ حْدَاهَا تعطيني طَرْفْ اللّحم تعطيه لي، طَرْفْ تَعْ الدجاج، زَعْمَا تْكبر بيّ وفرحانة لالا كانت تَبْغِينِي".

المقطع الثاني(29 سنة، الثالثة ثانوي، عاملة، سنة الزواج:2010، سنة الطلاق : 2011):

"كنت صحبة بَزَافْ مع أمه بِينَتْنَا des appelles نَحْكُوا وْتَحْكِي لِي حتى هو شَا يْدِيرْ من مُورَايَ، كِشغل كانت هَذِيكْ الأم الزَّاوْجَة، وأختـه ثَانِي الكبيرة عندها un seule fille.كنت نَحْكِي معها normal نَحْكوا كل شيء كِشغل أختي...".

وفي نفس السياق يشير هذا المقطع إلى العلاقة الجيدة التي كانت بين أخت الزوج والزوجة: **المقطع الثالث(40 سنة، دون المستوى التعليمي، أم لطفلة، عاملة، زواج ثاني، سنة زواج، سنة الزواج:1977، سنة الطلاق:1978)**:

"هي غَدِي (هناك) **قَعْدَا مْرَافْقَتْنِي** (أخت الزوج) **مَحْسُوبْ normal معي ما دَاقْنِي** (لا تشاجرني) **ما والو، تقول له: نَدُو "نورية" وَنْروحُ نْحَوْسُ، تقول لي: أخرجي نْروحوا للحمام ... تشري لي، تقول لي: اخرجي نشروا"**، وسبب هذه العلاقة الجيدة هو أن الزوج كان وحيد أمه وهو الذي اختار الزوجة وقد قبل اختياره بموافقة أهله –أخته وأمه-.

المقطع الرابع(50سنة، الثالثة ثانوي، أم لطفلين، عاملة، 17 سنة زواج، سنة الزواج:1994، سنة الطلاق:2010):

"وْمِنْ مات لي ولدي تْهَالاَوْ فِيّ، وَقفوا معي وكل شيء، عَدَاكْ اسْتْهَمُوا مني مِنْ صَابُونِي رَفْدَتَه وَلاَوْ يقولوا له: كِفَاهْ وْوَاسي مَرْتَكْ".

ب) **علاقة سيئة بين الزوجين و الأهل:**

إنّ غالبية الحالات وصفن علاقتهن بَأهْل أزواجهن بأنّها سيئة، وأن شكل تواصلهن معه كان خطي، الأمر الذي أكدته المقاطع المأخوذة من أقوالهن.

المقطع الأول(49 سنة، الثانية ثانوي، ماكثة بالبيت، أم لطفلة، سنة زواج، سنة الزواج:1991، سنة الطلاق:1992):

"حماة الهَجَالَة هِيَ فَانِي دَاخْلاَ تقول لي: روحي لداركم شَا رَكِ قَاعْدة دِيرِي هنا، تقول لي أنا شَارَهْ خَصْنِي رَنِي بولدي... ومن قعدت نَتْوَحَمْ في هذاك الشْهَر قَاسِيت (عانيت) لا مَأكْلا ولا شْرَابْ لاَ كل شيء خَزْنَاتَه عْلَيَّ عْجُوزْتِي وحْمَاتِي"، ما يجدر الإشارة إليه هو أن أخت الزوج الدافع الكامن وراء تحريضها لزوجة الأخ وتشجيعها على ترك المنزل لأنها هي كذلك كانت مطلقة بمدة 10 سنوات من قبل.

المقطع الثاني(32 سنة، الرابعة متوسط، أم لطفلة، عاملة، 03 سنوات زواج، سنة الزواج:2000، سنة الطلاق:2003):

"أنا عامين ونصف فَوَّتْ larmes بَزَافْ صْوَالَحْ مِشِي سهلة بَهْ تْعِيشِي في وسط غابة غِيرْ الذْيُوبَة، يَبْغُوا قَاعْ يَحْكُمُوا؛ يَحْكَمْ هو وتَحْكَمْ هي... دارنا 07 أشهر بَهْ شُفْتْهُمْ، وْمِنْ يْجُو عَنْدِي وْنَبْغِي نْرُوحْ عندهم تقول لي: Say شَفَتِهُمْ، الحمّام ما شَفْتَهْشْ عامين، الأعراس ما نَعْرَفْهُمْشِ، عمتي وجدتي مَاتوا رُحْتِ عَزِيتْ كِيفِي كِيفْ البْرَاوِيَة (الأغراب)"، أشارت المبحوثة في هذا السياق إلى ضعف الشبكة العلائقية ما

بين أهل الزوج وأهلها، بحيث أنها كانت محرومة من تبادل الزيارات مع أفراد عائلتها.

المقطع الثالث(40 سنة، دون المستوى التعليمي، أم لطفلة، عاملة، سنة زواج، سنة الزواج:1977، سنة الطلاق:1978):

"ضَرْبَتْنِي بالشَّاقُورْ في جَنْبِي، تْعَايَرْنِي، تَضْرَبْنِي، نَخْرُجْ أنا وَنْخَلِيهَا غِيرْ هَكَا، نَقْعَدْ 02 سِمَانَاتْ وإلا يْجِي الجَاهْ يْرُدُونِي،... وَلاَّتْ تَضْرَبْنِي، وَلاّتْ القهوة ما نَشْرَبْشْ نَقْعَدْ بالزّمان (بلا مأكل) **وأنا نَتْوَحَمْ... أنا ما تقول لِش أعطيني هَذِيكْ الحية تروح direct للمَارْيُو** (الخزانة) **تَدِي هَذِيكْ الحية"**، في هذه الحالة وجدنا أن أم الزوج قد كانت تمارس ضغط كبير على الزوجة، هذا الضغط الذي لم يقف عند الحدود المعنوية بل تجاوزه إلى المجال المادي –الضرب- مع العلم أن هذه المرأة ليست الأم الحقيقية للزوج بل تبنته؛ ولربما هذا هو السبب الكامن وراء طبيعة تعاملها مع ابنها، فطبيعة المعاملة كانت في هذه الحالة سبب في قصر مدة الزواج، وهذا يبين العلاقة النسبية الموجودة ما بين طبيعة المعاملة ونمط العلاقة الاجتماعية بين أهل الزوج والزوجة ومدى تأثيره في حدوث الطلاق.

المقطع الرابع(32 سنة، ليسانس أدب عربي، عاملة، 07 سنوات زواج، سنة الزواج: 2002، سنة الطلاق:2009):

"الأولى ما كَنُوشْ يعاملوني قَاعْ معاملة حسنة؛ هما أصلا مكَنُوشْ بَغْيِينَه بَهْ يتزوج، وكانوا يقولوا: كُونْ حْنَا نْعَامْلُهَا معاملة حسنة، و كُونْ تَصْرَا بِينَتْهُمْ مشاكل وقَاعْ يدور اللوم علينا... هي الأغلبية كانوا يْحَرْشُوهْ عْلَيَّ، ما يْخَلُوشْ غَاشِيهْ يَدَخْلُوا عَلَيَّ، ما يَبْغُونِشْ أنا نَدْخُلْ عندهم، وإلاّ نْجَمَعْ عندهم، نقعد وحدي في الدّار، ما كَانُوشْ قَابِلِين نهار الأول Say من نهار الأول عَازْلِينِ، ما يَبْغُونِشْ قَاعْ ندخل فيهم وإلا يدخلوا فيّ".

هنا نلاحظ أنّ العلاقة الاجتماعية بين الأهل والزوجة جد سيئة ومرد هذا إلى الرفض الأولي لزواج ابنهم منها، فعدم موافقة الأهل على زواج الابن ولّد نوعا من الكراهِية الضمنية لزوجته تجسدت على أرض الواقع مترجمة في السلوكيات التي اعتنقها أهل الزوج تجاه الزوجة.

تابع للمقطع **الرابع:**

"كَايَنْ واحدة شْوَيَة كانت كبيرة كانت 40 عام مِشِي متزوجة شْوَيَة كانت تَبْغِي تفرض روحها عْلَيَّ بَزَافْ، كانت ما دَابِهَا كل يوم يضربني تفرح نهار اللِّي يضربني، ما نَعْرَفْ عْلاَهْ وْصَدْقِنِي بالله ورب رَهِ شاهد عليّ والله حتى حاجة ما نْدِيرْهَا لها غِيرْ هَكَا من روحها تبغي تَجْبَدْ (تفتعل) **المشاكل، تْصِيبْنِي سَاكتة تَبْغِي تَجْبَدْنِي"**، هنا نستقرئ مؤشر آخر من بين المؤشرات الهامة ذات التأثير النسبي في انفصام عرى الزوجية، ألا وهو تأخر سن زواج أحد أفراد أسرة الزوج – أخت الزوج-، هذا التأخر الزواجي نجم عنه اتساع دائرة الهوة العلائقية بين الفاعلين بذات النسق الأسري، من خلال محاولة الزيادة في جرعة افتعال المشكلات، الأمر الذي نجم عنه خلخلة على مستوى العلاقة ما بين الزوجين، فهذا المؤشر كان له فعالية نسبية في التأثير على الرأس مال التواصلي بين الزوجين، وحتى بينهما وبين أهل الزوج، لأن وحسب ما أشارت إليه المبحوثة، افتعال أخت الزوج للمشكلات بغرض إحداث نوع من اللا استقرار بالعلاقة الزوجية لم يقتصر عليهما فقط بل تجاوزه إلى أطراف أخرى كانت تؤيد أخت الزوج.

المقطع الخامس(35 سنة، ليسانس بيولوجية، أم لطفلين، عاملة، سنة زواج، سنة الزواج:1999، سنة الطلاق:2000):

"...كِ يدخل رجلي لبيته تَقْعَدْ تْعَسْنَا، وْخَطْرَا مِشِي أخته مَرْتْ أخوه قالت لي: دِيرِي سَرْبِتَة (منشفة) **عند الباب رَهِ تْرَقَبْ عليكم، كِ نَخْرُجْ نَخْدَمْ نْصِيبْهَا قَالْبَتْ لي صْوَالْحِي..."**. هنا تتجسد لنا صورة تعقد الرأس مال العلائقي بين الأفراد داخل النسق الأسري، لأنه وبالرغم من طبيعة العلاقة ما بين الزوجة وأم الزوج إلا أنه فيه تواصل ما بين الزوجة وزوجة الأخ، ومرد هذا لمشاركة هذه الأخيرة الزوجة في نفس الوضعية.

المقطع السادس (53 سنة، دون المستوى التعليمي، أم لستة أطفال، عاملة، 23 سنة زواج، سنة الزواج:1970، سنة الطلاق:1993):

"حَوْزُونِي، قهروني، غَبْنُونِي، فَرْكْتُولِي(شتتوا) **لي الدّار، أَدَاوْ لي الرجل".**

هذا النوع من العلاقتين أسفر بدوره عن وجود علاقة أخرى ألا وهي: العلاقة بين **الحماة والكنة**، فهذه العلاقة التي تكشف عن غطاء مكنوناتها، علاقة تنطبع مع أول اتصال بينهما بطابع البغض المتبادل، ويحكم هذه العلاقة ويوجهها جهاز كامل من الأفكار الجاهزة والمسبقة، فالحماة ترى الكنة امرأة سرقت منها ابنها، مما يجعلها منذ البداية حذرة مرتابة، والتصور القائم على اعتبار الحماة امرأة حقودة يعززه تصور السياق الاجتماعي برمته، وهو تصور ترسخ في جميع الأذهان[1].

المقطع الأول(50 سنة، الثالثة ثانوي، أم لطفلين، عاملة، 16 سنة زواج، سنة الزواج:1994، سنة الطلاق:2010):

" قالت لي: أنت دِيتِ لي ولدي".

وما يمكن استخلاصه هو أن الدور الفاعل للمرأة في بناء العلاقة الزوجية من حيث المبادرة والبحث والقبول يكون بالقدر والفعالية نفسهما الذي يتم فيه اتخاذ قرار الطلاق، إذ تؤثر من جهة العلاقات النسوية التي تتشكل لاحقا بين الزوجة (الكنة) وبين أم الزوج (الحماة) من جهة أخرى إلى مدى استقرار واستمرار الزواج لاسيما عبر ظل إشكالية ثقافة – الحماة والكنة- التي تتميز عادة بنوع من التوتر، إذ لم تزل سلطة الأم ودورها الأسري فاعل ومؤثر، لاسيما أنها مدعمة بقيم اجتماعية ودينية تؤكد أولوية وضرورة نيل رضا الأم، ويكمن مركز التشاحن والصراع بين الحماة والكنة من خلال إقامة الزوجة معها، هذا الأمر ينعكس بالدرجة الأولى على الزوجة التي ينظر إليها كعضو غريب وطارئ عليها[2].

كمَا أسفرت دراستنا الميدانية على وجود تلك العلاقة الحميمية القوية بين الأم وابنها خاصة إذا كان ابنها الوحيد، الأمر الذي لم يكن لصالح الرباط الزوجي، بل عكس مِشيئة استمراريته، مع العلم أن اتجاه المجتمعات بصفة عامة يكون نحو قطبين تبعا لكونها تركز على علاقة الأم بطفلها أو على الرباط الزّواجي، وكل هذه

[1]- سمية نعمان جسوس، **بلا حشومة: الجنسانية النسائية في المغرب**، (تر: عبد الرحيم حزل)، لبنان: المركز الثقافي العربي، 2009، ص100.

[2]-أيمن الشبول، **المتغيرات الثقافية والاجتماعية لظاهرة الطلاق:دراسة أنثروبولوجية في بلدة الطرة**، العددان 3-4، المجلد 26، دمشق، 2010 ، ص 668-669.

المجتمعات تسهر على نمطه الخاص في التحريك الذاتي[1]، وأبرزت هذه العلاقة وجود خلل على مستوى الأداء الوظيفي المتوقع من الفاعلين في الرباط الزّواجي.

المقطع الثاني(59 سنة، مستوى ثانوي، أم لطفلين، ماكثة بالبيت، متقَاعْدة، 03 سنوات زواج، سنة الزواج:1980، سنة الطلاق:1983):

"...كان عندها هذا الولد الوحيد سَمَاكْ زَعْمَا كل شيء تَبْغِي غِيرْ لِهَا ما خَلاَتَهْ يَفْرَقْ...".

المقطع الثالث(35سنة، ليسانس بيولوجية، أم لطفلين، عاملة، سنة زواج، سنة الزواج : 1999، سنة الطلاق:2000):

"كانت تموت عليه من يقول: جِيبِي القهوة تْجِيبْهَا له، وْكِ يقول مْخَدَة تْرُوحْ تَسْبَقْنِي تَجْرِي تْجِيبْهَا لَهْ"، الأمر الذي كان من شأنه أن يعتبر إلى حد ما تقليد راسخ ديناميكيته تأثير سلطة الأم على الحياة الزوجية، سلطة يمكن اعتبارها كشكل محوري للاعتراف بعرفان الابن لأمه، وتجسيد لا مباشر للسلطة الذكورية من خلال الأم، ومن مظاهر ممارسة الأم لسلطتها ليس فقط على ابنها حتى على زوجة ابنها يمكن إدراجها في المقاطع الآتية:

المقطع الأول(30 سنة، الرابعة ابتدائي، أم لطفل، عاملة، 03 سنوات زواج، سنة الزواج:1992، سنة الطلاق:1995):

"نعطيك دعوة الشر إلا خرجت وخليتني وحدي"؛ هنا الأم استغلت جانب ضرورة طاعة الابن لها وعدم عصيانها.

المقطع الثاني(40 سنة، دون المستوى التعليمي، أم لطفلة، عاملة، سنة زواج، سنة الزواج: 1976، سنة الطلاق:1977):

"تحكم فيه يْخَافْ مِنْهَا، مَنْ نْهَارْ الأوّل يخاف منها لا هو ولا رجلِ، تحكم فيهم للزُّوجْ، الدرَاهِم يْحُطُوهُمْ في يَدِيهَا، الشَّهْرِيَة كِمَا يَخْلَصْهُمْ يْحَطْهُمْ في يدها تَعْطِيهْ قَدْمَا يَشْرِي 02 قوارة(سجائر)". هنا نجد أن سيطرة الأم تجاوزت الجانب المعنوي إلى التحكم المطلق بهذه الحالة في المداخل المادية للابن.

[1]- فاطمة المرنيسي، **ما وراء الحجاب: الجنس كهندسة اجتماعية**، (تر:فاطمة الزهراء أزرويل)، الدّار البيضاء: المركز الثقافي العربي، الطبعة 04،2005، ص 127-128.

المقطـــع الثالـــث(32 ســـنة، ليســـانس أدب عربـــي، عاملـــة، 07 ســـنوات زواج، سنة الزواج:2002، سنة الطلاق:2009):

"وتقـول لـه: كِمَـا تخلـص أعطينـي الـدرَاهِم"، مـع العلـم أن المبحوثـة لـم يشـكل لهـا أمـر أخـذ الراتـب أدنـى مشـكلة، بـل كانـت دائمـا تحـاول عـدم اسـتغلال هـذا الجانـب للزيـادة مـن حـدة المشـاحنات بـين الـزوج وأمـه، بـل بـالعكس كـان همهـا الوحيـد كيـف تسـعى إلـى تحسـين علاقتهـا مـع أهـل الـزوج؛ لأن زواجهـا منـذ البدايـة لـم يكـن موافـق عليـه مـن قـبلهم، وبـالرغم مـن نمـط الـرأس مـال العلائقـي بـين أهـل الـزوج والزوجـة إلا أنهـا دائمـا كانـت تبحـث عـن الأسـاليب التوافقيـة، أسـاليب تسـعى مـن وراء تطبيقهـا إلـى محاولـة تحسـين نمـط التعامـل، وهنـا ركـزت المبحوثـة علـى أهميـة الجانـب العلائقـي بحيـاة الفاعـل الاجتمـاعي، فالبحـث عـن مثـل هـذه الأسـاليب لـه علاقـة بالنقطـة التـي كنـا قـد أشـرنا إليـه سـالفا ألا وهـي علاقة المستوى التعليمي بالمقدرة على خلق أساليب توافقية.

المقطـع الرابـع(59 سـنة، مسـتوى ثـانوي، أم لطفلـين، ماكثـة بالبيـت، متقَاعْـدة، 03سنوات زواج، سنة الزواج:1980، سنة الطلاق:1983):

"فـي اللّيـل مِـنْ نْقَصْـرُوا كِشُـغْلْ تْحَـوَّسْ تَهْـدَرْ غِيـرْ هـي وإيـاه Dé fois نَقْعَـدْ نْشُـوفْ بعينـي شَـا نْـدِيرِ نْـرُوحْ نَرْقـد وَنْخَلِـيهُمْ شُـوفِي مَـا كَـنْشْ هـذاك التواصـل". بهـذه الحالة انعدام للشبكة التواصلية في حضور الزوجة ما بين أم الزوج والزوجة.

وإنّ تعلـق الأم بابنهـا فـي وسـط تقليـدي لا يقـف عنـد الأشـياء الماديـة، لكنـه يتجـاوز ذلـك إلـى منعـه مـن الاخـتلاء بزوجتـه أو حتـى رفـع صـوتهما أثنـاء حـديثهما، أو فـي إطـار القيـام بأبسـط الأمـور كالطهـارة، إذ يصـبح الزوجـان لا يملكـان أدنـى وسـيلة لكي يختليا بعضهما البعض خلال النهار، نتاج عمل كلاهما ما جسد في المقطع الآتي:

المقطـع الأول(35 سـنة، ليسـانس بيولوجيـة، أم لطفلـين، عاملـة، سـنة زواج، سنة الزواج: 1999، سنة الطلاق:2000):

"...خَطْـرَا الصّـباح مـن نُوضُـوا هـو يَبْغِـي يْـرُوحْ يَخْـدَمْ يْـدَوَشْ بَـاشْ يصـلي، تقعـد تْنَقْـرَشْ، تَصَـبْحُوا علـى la douche وَلِينَـا عِرْسَـانْ جـدد، أنـا وَلِيـتْ نْخَـافْ مَـا نْـدَوَشْ كِتُخْـرَجْ نْـدَوَشْ بَلْخَـفْ بَـاشْ نصـلي صـلاتي...ولاّ يخـاف يَـدْي (يأخـذ) السَّـرْبِيتة فـي cartable نتَعْـه وِيْـرُوحْ يْـدَوَشْ بَـرَا، وأنـا خَطْـرَاتْشْ نَقْعَـدْ قَـاعْ النهـار بـلا صـلاة،

خَطْـرَاتْشْ مــن تْـرُوحْ دِيــرْ marché وإلاّ للــبلاد نْــدَوَشْ؛ وِيــنْ وَصْــلَتْ وَلِيــتْ نْــدَوَشْ بالمــاء البــارد"، وتؤكـد المبحوثـة علـى مـا سـبق أنّ علاقتهـا لا تتسـم بكونهـا مشـحونة فقـط مـع أم الـزوج، وإنمـا امتـدت إلـى بناتهـا، الأمـر الـذي أدى بالمبحوثـة إلـى التخـوف الكبيـر مـن أم الـزوج، فكانـت تفضـل قضـاء جـل وقتهـا بالعمـل علـى أن تقضـيه بـالمنزل، بسـبب السـلطة الرهيبـة التـي كانـت تمـارس صـوتها الفعلـي أم الـزوج مسـخرة بـذلك كـل ميكانيزماتها لتجسيد هذه السيطرة على الزوجين معا.

تابع للمقطع **الأول**:

"شـهر كـل شـيء نْقْلَـبْ وَلِيـتْ جحـيم تَعَرْفِـي شَـوَالاَ جحـيم، مـن نَخْـرَجْ مـن الخَدْمَـةْ وَلِيـتْ كُـونْ نْصِـيبْ نَخْـدَمْ 4:30 نْكَمَّـلْ الخَدْمَـةُ تقـول Say رَهُم رَايْحِـينْ يقطعـوا لـي رأسـي، كنـت نْخَـافْ نْـرُوحْ لهَـذِيكْ الـدّار"، وكثيـرا مـا كـان يلجـأ الـزوجين لتفـادي هـذه المخـاوف مـن جـرّاء مـا كـان ينشـأ عنهـا مـن خلافـات تتخـذ وتيـرة لا متقطعـة والعمـل علـى محاولـة حسـمها، حتـى ولـو بسـحنة مؤقتـة ظرفيـة بانفصـال الابـن عـن بيـت الأسـرة، لكـن الأمـر لـم يحـدث بسـهولة مطلقـة، بـل كـان بمثابـة فتيـل لنشـوب خلافـات مـن نـوع جديـد الأساس فيها عنصر المطالبة بالمسكن المنفرد.

المقطــع الثــاني (30 ســنة، الرابعــة ابتــدائي، أم لطفــل، عاملــة، 03 ســنوات زواج، سنة الزواج:1992، سنة الطلاق:1995):

"مِـنْ بْغِيـتْ نَخْـرَجْ وْنْـدِيرْ دَارِي وَحْـدِي وْقَـاعْ، وْدَبَـرْتْ سـكنى فـي الصّـحراء قـال لـك: مَـا نْـرُوحْشْ، حَمَاتَـاةِ قـالوا لـه: كِفَـاهْ تَخْـرْجِ وَتْخَلِـي أُمُنَـا وحـدها"، وفـي حالـة عـدم اسـتطاعة الزوجـة ومقـدرتها ونفـاذ طاقـة احتمالهـا؛ فـإنّ الزيجـة بينهمـا تنهـار وتتصـدع ، خاصـة مـا أشـير إليـه فـي **المقطـع الثالـث(29 سـنة، الثالثـة ثـانوي، ماكثـة بالبيـت، سـنة زواج، سنة الزواج:2010، سنة الطلاق:2011)**:

"... وكِ جَبْـتْ القَـشْ كنـت باغيـا نـدير دارنـا نَاضـولي...كِ صَـابُوهْ يْجِيـبْ القَـشْ قالـه (أب الـزوج) **أعطينـي المصـروف malgré كَـانْ يَعْطِيـهَ، قالـه: زِيـدْ بَـهْ مَـا يَخْـرُجْشْ مـن الـدّار، كـانوا يَجَبْـدُوا لَـهْ السـبة..."**. فأسـاس المشـكلة هنـا هـو رغبـة الـزوجين فـي الإنفراد بالمسكن.

ونتيجة لعدم التمكن من احتمال ما تقوم به أم الزوج اضطرت بعض المبحوثات كحل لها للنفاذ بجلدة صبرها المتبقية إلى اعتناق سلوك لا يتلاءم وما هو متوقع منها ألا وهو محاولة الانتحار خاصة لدى حالة واحدة من الحالات التي تم استجوابهن.

المقطع الأول(30 سنة، الرابعة متوسط، أم لطفل، ماكثة بالبيت، 03 سنوات زواج، سنة الزواج:2007، سنة الطلاق:2010):

"وصلت لدرجة حتى بْغِيتْ نَنْتَحَر، وْصَلْتْ لِدَرَجَة بْغِيتْ نْخَلِيهُمْ هما يَحَكْمُوا بَزَافْ"، هذا العمل الذي "يعد عمل فردي دون منازع"[1]، إقبال المبحوثة على هذا السلوك كان نتاج أسباب ذاتية تمثلت في عدم مقدرتها على إمكانية تحمل الغبن الاجتماعي الذي ألحقته بها أم الزوج، بالإضافة إلى تنغيص الزوج لحياتها من خلال حركية استجابته الفورية والمباشرة لمِشِيئة الأم، فتقلد بذلك سلوك الإهمال للزوجة، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل قفز إلى أطراف أخرى كأخ الزوج.

تابع للمقطع **الأول**:

"أخوه وْصَلْ وَلاَّ يْشَرَّك فمه ولاّ يقول لها: هذي غْلاَهْ جِبْتهَا، وَلاَّ يقول لها: حَشَاكْ كَبَرْهَا وقالها له زَعْمَا خَلَّصْ لْهَا الطلاق وريّح، هذي قَاعْ امرأة وْجَبْتْهَا".

وما ميّز العلاقة بين الزوجين والأهل في الغالب تدخل الأهل سواء أهل الزوج أو أهل الزوجة، وقد كان وراء هذا التدخل مجموعة من الأسباب، فبالنسبة لأهل الزوج قد كان تدخلهم يا إما بسبب عدم الموافقة على زواج ابنهم.

المقطع الأول(32 سنة، ليسانس أدب عربي، عاملة، 7 سنوات زواج، سنة الزواج : 2002، سنة الطلاق:2009):

"أمه كل شيء، قالت لي:أنا ما كُنْتْشْ بَغْيَتَهْ يَتْزَوَجْ، لَخَطَرْشْ رَنِي عَارْفاتَه بَصَحْ نَعَرْفَهْ كِ دَايَرْ"، بالنسبة لهذه المبحوثة أم الزوج كانت تقوم باستمرار بتحريض لا مباشر لابنها عليها قصد إنهائه لعلاقته بها، هذا أحد الأسباب التي قد أكدتها دراسة **"إحسان محمد الحسن"** التي كنا قد أشرنا إليها سالفا، حينما أشار إلى أنه من أسباب

[1]- ر.بودون ف.بوريكو، **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، (تر: سليم حداد)، لبنان: ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، 2007، ص61.

الطلاق حث الأهل لابنهم أو لابنتهم بترك شريك حياته[1]، أو بسبب منع الزوجة من زيارة أهلها.

المقطع الثاني(29 سنة، الثالثة ثانوي، ماكثة بالبيت،سنة زواج، سنة الزواج: 2010، سنة الطلاق:2011):

"... De fois يَصْرَاوْ مُوتَاتْ نَبْغِي نْرُوحْ نْلَقَطْ الأَجْرْ ما يْخَلُونِشْ نْرُوحْ".

وفي نفس السياق **المقطع الثالث(40 سنة، دون المستوى التعليمي، أم لطفلة، عاملة، سنة زواج، سنة الزواج:1976، سنة الطلاق:1977)**:

"مَتْخَلِنِشْ نَخْرُجْ مَتْخَلِنِشْ نْرُوحْ لْدَارْنَا نَقْعد كِمَا الناس اللِّي لديارهم يْرُوحُوا، تقول لي: لا ما تْرُوحِشْ".

المقطع الرابع(59 سنة، مستوى ثانوي، أم لطفلين، ماكثة بالبيت، متقَاعدة، 03 سنوات زواج، سنة الزواج:1980، سنة الطلاق:1983):

"خَطْرَاتْشْ كِمَا يقولوا بالعامية تَخْبَطْ وَتْزَرْوَطْ، يقترح عليها هو يقول لها: تروح معنا ما تَبْغِشْ في الرجوع نرجع دير لي une drame"، وفي بعض الحالات يكون السبب الكامن وراء عدم سماح أهل الزوج بالخصوص الأم للزوجة بزيارة أهلها هو تخوفها من أن تنجب بمساعدة أهلها كأن يأخذونها للطبيب، مع العلم أن بعض الأمهات لم يوافقن على فكرة إنجاب الكنة بالأساس، لتخوفهن من المصاريف المادية المنجرة عن الإنجاب.

المقطع الأول(32 سنة، الرابعة متوسط، أم لطفلة، عاملة، 03 سنوات زواج، سنة الزواج:2000، سنة الطلاق:2003):

"رحت لدارنا حَسْبَتْ دْلَكْتْ فِي دَارْنَا، وْمَنْ بَعْدْهَا رْفَدْتْ الكرش، قالت لي: مِنْ دْلَكْتِ في داركم رْفَدْتِ، ما بْغَاتْشْ".

المقطع الثاني(30 سنة، الرابعة متوسط، أم لطفل، ماكثة بالبيت، 04 سنوات زواج، سنة الزواج:2007، سنة الطلاق:2010):

[1]- أنظر الفصل الثاني، ص 65-66.

"مِلِـي زاد الطفـل مـا دَارَتْ لَـهْ حَتـى حاجـة، Coche حَشَـاكْ ومـا شْـرَاتَهْ لَهْـشْ، وَلاّتْ تحاسـبني علـى الغسـيل، شـفت الغُرْيَـانْ نَغَسْـلُوا لَـهْ حوائجـه وَلاَّتْ تحاسـبني علـى الماء اللِّي نْخَسْرَهْ".

أو تدخل أهل الزوج بسبب تأخر الزوجة بالإنجاب:

المقطـع الأول(49 سـنة، السادسـة ابتدائي،ماكثـة بالبيـت،أم لطفـل، سـنتين زواج، سنة الزواج:1985، سنة الطلاق:1987):

"...على الولادة أُو هَبْلُونِي، كل خَطْرَا يقولوا لي...".

المقطـع الثـاني(30 سـنة، السادسـة ابتـدائي، ماكثـة بالبيـت، أم لطفـل، 08 سنوات الزواج: 2005، سنة الطلاق:2013):

"قَلْقُونِي على الولادة،كنت مِنْ يَدِينِي عندهم ضيفة(أي أخوات الزوج)**ساعة وإلاّ نْجِي نَبْكِي".**

المقطـع الثالـث(30 سـنة، الرابعـة ابتـدائي، أم لطفـل، عاملـة، 03 سـنوات زواج، سنة الزواج:1992، سنة الطلاق:1995):

"فـي هـذا العـام هَبْلُـونِي مِشِـي لاَ قَلْقُـونِي علـى الـولادة، أَجْـرِي علـى روحـك دَاوِي...".

وفـي نفـس السـياق **المقطـع الرابـع(49 سـنة، الثانيـة ثـانوي، ماكثـة بالبيـت، أم لطفلة، سنة زواج، سنة الزواج:1991، سنة الطلاق:1992):**

"همـا 03 أشـهر بَـدَاوْ يَـدُونِي للطبيـب، وْمِـنْ يْسَقْسُـوا عْجُـوزْتِي تقـول لهـم: رَهِ قَاعْـدة وحـدها مـا كـان لا بنـت لا ولـد، وسَـلْفَتِي هـذي قالـت لهـم: دَايْـرَ opération مـا تَوْلَـدْشْ قَـدْ مَـا رْفَـدْتْ، فـي هـذا العـام قَلْقُـونِي، وَلاَّتْ تْعَـايَرْنِي عْجُـوزْتِي تقـول لـي: وَلـدي كِمَا لاَلِيَاتَكْ، دِيرِي كِمَا لاَلِيَاتَكْ وَوَلْدِي".

المقطـع الخـامس(53 سـنة، دون المسـتوى التعليمـي، أم لسـتة أطفال،عاملـة، 23 سنة زواج، سنة الزواج:1970، سنة الطلاق:1993):

"...خَطْـرَتْشْ علـى ولـدها مِـنْ يْشَـغْنَنْ، تقـول: مِـنْ مَـا وْلَـدْتِ لَهْـشْ وْمَـا، وْيَبْـدَاوِ يَهَدْرُوا..."، أو إما بسبب إنجاب الزوجة فقط للبنات.

تابع للمقطع **الخامس**:

"جبـت 03 بنـات، جـاء واحـد ولـد حمـاي قـال لـي: هَـاوْ نَبْغُـوا الأولاد"، أو إمـا بسبب مطالبة الزوجة الإنفراد بالمسكن من مثل المقطع الآتي:

المقطـع الأول(30 سـنة، الرابعـة ابتـدائي، أم لطفـل، عاملـة، 03 سـنوات زواج، سنة الزواج:1992، سنة الطلاق:1995):

" مِـنْ بْغِيـتْ نَخْـرُجْ وَنْـدِيرْ دَاري وحـدي وقَـاعْ وِدَبَـرْتْ سـكنى وقَـاعْ فـي الصّـحراء قـال لـك: مَـا نْـرُوحْشِ، حماتـاة قـالوا لـه: كِفَـاه تَخْـرَجْ وَتْخَلِـي أُمْنَـا وحـدها"، أو بسـبب المصاريف من مثل:

المقطـع الأول(29سـنة، الثالثـة ثـانوي، ماكثـة بالبيـت، سـنة زواج، سـنة الزواج:2010، سنة الطلاق:2011):

"المشـاكل تَـعْ دارهـم، بابَـهْ وهـو وخوتـه زوج، الأساسـية بينـه وبـين بابَـهْ أداقـوا (تنازعوا) على المصروف"، أو بسبب النزاعات المفتعلة من قبل الربيب:

المقطـع الأول(54 سـنة، ليسـانس أدب عربـي، عاملـة، 31 سـنة خبـرة عمـل، 14 سنة زواج، سنة الزواج:1998، سنة الطلاق:2012):

" الطـبخ خَطْـرَاتْشْ مـا يْجِـشْ مْلِـيحْ يْنُضُـووا لِـي للـزُوجْ(الـزوج وابنـه) **يْزَقـوا فـي زُوجْ، وْرَكِ مَـا كِـشْ مَتْهَلْيَـة فينـا، وْرَكِ شَـامْتَا فينـا، وْ مَـا كِـشْ تْطَيْبِـي لنـا ملـيح، رُوحِـي تْعَلْمِي، هذا الابن نْتَعَهْ رُوحِي تْعَلْمِي رُوحِي ذِيكْ...".**

المقطـع الثـاني(40 سـنة، دون المسـتوى التعليمـي، أم لطفلـة، ماكثـة بالبيـت، سنة زواج، سنة الزواج:2000، سنة الطلاق:2001):

" ولـده يَحْكَـمْ فِيـه يْعَـايْرَهْ، يْعَـايْرَنِي، نقـول لـه: أَلِيـكْ لْوَلْـدَكْ، وَلْـدَهْ صْـعِيبْ يْعَـايَرْ، يْطَيّحْ صْعِيبْ بَزَافْ، عَمَاتَهْ وْمَا يْقَادَرْ هُمْشْ وْبَابَهْ، من دَرْبْ الأول صْعِيبْ".

المقطع الثالث(46 سنة، الثالثة متوسط، أم لطفل، عاملة، 07 سنوات زواج، سنة الزواج:1997، سنة الطلاق:2004):

"تَنْجِمِي باختصار بِلِي الحب تَعْ الأم قْعَدْ فِي هَذِيكْ البنت، وْمَنْ قَعْدَتْ فِيهَا مَا صَبْشْ حُبْ آخر jusqu'un maintenant حتى ومن رَهِ متزوجة، donc رَهِ كَايْنَة هَذْي la mour entre le père et la fille ضَرْوَكْ la moure تَعْ الزوجة مَا يْوَلِشْ كَايَنْ، أنا هذا اللِّي اكتشفته من حياتي، وصل لدرجة من يْجِي من الخَدْمَة نُوضْ نْجِيبْ لَهْ القهوة، تْنُوضْ تَسْبَقْنِي تَجْرِي، وتقول لي: أنا شَرَانِي نْدِيرْ (ماذا أعمل) **هنا، حَصَّول** (الحاصل) **عيشة مرة... الطفلة وَلاَّتْ jouer les rôles"**، أو بسبب إقامة أم الزوجة مع ابنتها نتيجة لعدم وجود من يعيلها سوى ابنتها هذه.

المقطع الأول(50 سنة، الثالثة ثانوي، أم لطفلين، عاملة، 16 سنة زواج، سنة الزواج:1994، سنة الطلاق:2010):

"...المشاكل على جال أمّا..."، أو إما بسبب البعد المادي المتمثل في أخذ راتب الزوجة.

المقطع الأول(35 سنة، ليسانس بيولوجية، أم لطفلين، عاملة، سنة زواج، سنة الزواج:1999، سنة الطلاق:2000):

"التالية شَا قالت لي: رَهَ تعطي درَاهِمها لبابَهْا رَهِ تَخْدَمْ عليه، من خْرَجْتْ maternité وهذي اللِّي قتلتني جاءتني 7 ملايينmaternité قالت له: 7 ملايين ما تَدِشْ منها دُورُوا هَذِيكْ اللِّي خَلْصَتْهُمْ تعطيهم لك".

وفي نفس السياق **المقطع الثاني(31 سنة، ليسانس لغة فرنسية، عاملة، سنة زواج، سنة الزواج:2010، سنة الطلاق: 2011)**:

"la paye هي من début بْغَتْ تَدِيهَا قَاعْ كشغل داخلة على مادة...وأخوه يقول لرجلي: شْحَالْ جاءتها la prime وإلا ra palle، les échelons ومن تَصْرَا مُشْكِلَة يْكُون حاضر هو يقول لوالديَّ: ما تَدُووا لْهَاشْ درَاهِمها هي Say رَهَ في ذمة رجل واحد آخر، رَهِ مسؤولة منه"، أو بسبب العمل المنزلي من مثل:

المقطع الأول(29 سنة، الثالثة ثانوي، ماكثة بالبيت، سنة زواج، سنة الزواج:2010، سنة الطلاق:2011):

"... يقول لي(أب الزوج)**: البطاطة ما تَقْلِشْ، ما تْكَثْرِشْ القْرَاوَسْ** (التوابل)"، أو بسبب عدم الاهتمام بالوضع الصحي للزوجة.

المقطع الأول(22 سنة، الثانية متوسط، ماكثة بالبيت، سنة زواج، سنة الزواج: 2010، سنة الطلاق:2011):

"...ما يَدُونِشْ للطبيب، يَدُونِي لِتَعْ باطل(الطب العام)**، يْجِيبُونِي دَارنا وْيَدَاوُونِي كل خَطْرَا، هكا حتّى خرجت..."**، أو لرغبة أحد أطراف أهل الزوج معرفة أدق التفاصيل الزوجية.

المقطع الأول: (30 سنة، الرابعة متوسط، أم لطفل، ماكثة بالبيت، 03 سنوات زواج، سنة الزواج:2007، سنة الطلاق:2010):

"هذي كانت تْدَخَل رُوحْها بَزَافْ هَذِي السُّوسَة(أي الحماة الكبرى)**حتى التفاصيل الخصوصية بين المْرَأة والرجل دَخَلْ روحها"**.

المقطع الثاني(30 سنة، الرابعة متوسط، أم لطفل، ماكثة بالبيت، 03 سنوات زواج، سنة الزواج:2007، سنة الطلاق:2010):

"عندهم الحياة الزوجية واللِّي بينك وبين رجلك ما يَبْقَشْ بينك وبين رجلك، Safi كل شيء ينكشف لِقْ كل شيء".

أما عن مواطن تدخل **أهل الزوجة** فقد تعددت أسبابها هي الأخرى، فمنها ما كان بسبب ندم أب الزوجة على تزويج ابنته من جراء الغبن الذي أُلحق بها، والتحسر لعدم السؤال جيدا عن الزوج وطباعه وهلم جرا.

المقطع الأول(30 سنة، الرابعة متوسط، أم لطفل، ماكثة بالبيت، 03 سنوات زواج، سنة الزواج: 2007، سنة الطلاق:2010):

"أَبَا وَلاَّ يْعَايَرْ، قال لك: أنا ندمت اللِّي مَدِيتْ بنتي بْلاَ مَا نْسَقْسِي على هذاك البْنَادَمْ، مع اللِّي Familial من جاءت Familial في الوسط حْنَا غير قالوا عاقل،

يصلي Say ما سَقْسِينَا مَا وَالُو، كِشُغْلْ رَدُوا اللّوم على روحهم، قالوا حْنَا غْبَنَا بنتنا"، أو بسبب كذب الزوج على أهل الزوجة فيما تعلق بمسألة بقاء زوجته الأولى على قيد الحياة.

المقطع الأول(40 سنة، دون المستوى التعليمي، أم لطفلة، عاملة، زواج ثالث، سنة زواج، سنة الزواج: 1978، سنة الطلاق:1979):

"قال له أبيي: كِفَاهْ قلت لْنَا بِلِي مَرْتِ ميتة، كَونْ قلت لْنَا بِلِي حية ومتزوج ما فيها وَالُو كذبت عليَّ، ضحكت عليّ قْعَدْ هُوَ وأبيي مَدَاقِينْ (متشاجرين)**..."**، أو بسبب وجود الضرة.

تابع للمقطع **الأول**:

"...أبيي كِ صاب المرأة وَلاَّتْ ما بْغَاشْ قال لك: بنت تْوَلِي دَايْرِينْهَا جفافة، أمَّا بروحها ما كَنَتْشْ بَغْيَة..."، أو بسبب مطالبة الأهل انفراد ابنتهم بمسكنها.

المقطع الأول (40 سنة، دون المستوى التعليمي، أم لطفلة، عاملة، سنة زواج، سنة الزواج: 1976، سنة الطلاق:1977):

"بيي (أبي) **واه قاله: دِيرْ لْهَا دَارْهَا، ما بْغَاشْ Safi ما كَنْشْ عندهم السكنى، كان غِيرْ قْرَابَة** (بناء ليس بالإسمنت)**"**، أو بسبب منع أهل الزوج من أخذ راتب البنت.

المقطع الأول (47 سنة، الثالثة ثانوي،أم لطفلين، عاملة، 10 سنوات زواج، سنة الزواج: 1995، سنة الطلاق:2005):

"نَضُوا لي دَارْنَا عْلاَهْ ما تَهَدْرِشْ، قلت لها: أمّا أنتِ تقول لي رْفَدْتْ مَنْ حْمَاتَاةِ وْ مَنْ عْجُوزْتِي، ورَافْدَ رجلي، قالت لي: مِشِي أنه تْزَوَّجْ بِكْ على جال درَاهِمك"، أو بسبب طلب الأهل من البنت تقديم تفسيرا لعدم زيارتهم.

المقطع الأول (35 سنة، ليسانس بيولوجية، أم لطفلين، عاملة، سنة زواج، سنة الزواج : 1999، سنة الطلاق:2000):

"ماما تقول لي: كِفَشْ في بلاد واحدة وتْجِنِي من 3 أشهر، من ولاية لولاية يْجُووا كل شهر"، أو بسبب إرجاع البنت بعد كل غضبة.

المقطع الأول (30 سنة، الرابعة ابتدائي، أم لطفل، عاملة، 03 سنوات زواج، سنة الزواج:1992، سنة الطلاق:1995):

"دارنا نشتكي لهم مساكين، زَعْمَا كِمَا يقول لَكْ عَاشُوا معي ظروف قاسية، يرجعوني".

المقطع الثاني (49 سنة، الثانية ثانوي، ماكثة بالبيت، أم لطفلة، سنة زواج، سنة الزواج: 1991، سنة الطلاق:1992):

"...مِشِي حوت وخرج من البحر دِيرِينِي في الرأي خليه تَا يْزَلْ عليه".

ونفس الأمر في **المقطع الثالث(40سنة، دون المستوى التعليمي، أم لطفلة، عاملة، سنة زواج، سنة الزواج:1976، سنة الطلاق:1977)**:

"...يقولوا لها: (أم الزوج) **سَقْمِي روحك وإلا نَدُوهَا...".**

المقطع الرابع(40 سنة، دون المستوى التعليمي، أم لطفلة، ماكثة بالبيت، سنة زواج، سنة الزواج:2000، سنة الطلاق:2001):

"...أمّا قالت لي: قُعْدِي مَا تَخَرْجِش..."، أو التدخل لإنهاء الرابطة الزوجية نتاج للجو المشحون ذو الوتيرة اللا منقطعة.

المقطع الأول(40 سنة، دون المستوى التعليمي، أم لطفلة، عاملة، زواج ثاني، سنة زواج، سنة الزواج:1977، سنة الطلاق:1978):

" أبيي قال: والو، قال لي: كون قَاعْ ما هَدْرَتْشْ قُدَامِي، أمّا قالت لها: (للحماة) **قالت لك: نهار الأول بِلِي بنت تَطَلَّقْ غِيرْ عْلى جَالْ كِ يْخَبْرُوهْ Say، أَبَيِيْ مَا تَبْغِش المرأة تَنْغْبَنْ".**

وما يمكن استنتاجه أن أنماط تدخل الأهل قد تعددت وتباينت، فمنها من كان وقعها أشد على الرابطة الزوجية فكانت السبب النهائي في هدمها وفسخ عرَاهِا، ومنها ما كانت كدافع معاون لأسباب متعلقة بالأصل بين الزوجين.

I) أسباب الطلاق:

تمهيد:

تبين من خلال الدراسة الحقلية وانطلاقا من خطابات المقابلات أن هناك أسباب كثيرة كمنت وراء حدوث الطلاق، أسباب تميزت بالتنوع كان لها الأثر في حل عقدة الرباط الزوجي، فمنها ما يمكن إرجاعه إلى أسباب تعلقت بالزوجين كلاهما معا أو أحدهما، ومنها ما تعلقت بالمحيط الأسري والاجتماعي. والمقاطع الآتية المأخوذة من خطابات المقابلات تكشف عن الأسباب التي أدت إلى الطلاق:

1. الطلاق بسبب كذب الزوج:

المقطع الأول(26 سنة، ليسانس علم الاجتماع، عاملة03، سنوات زواج ، سنة الزواج:2010، سنة الطلاق:2013):

"...كْذَبْ عْلَيَ، في 03 سنين اللّي كنا مخطوبين فيها كان يقول لي:رَاني نَدْفَع في الذهب، كُنْت دايرا فيه الثقة...".

المقطع الثاني(29 سنة، الثالثة ثانوي، ماكثة بالبيت، سنة زواج، سنة الزواج:2010، سنة الطلاق:2011):

" كْذَبْ عَلَيّ، قال لي: نْدِير لك سكنتك وحدك،أنا الأولى قالي راني شاري سكنى في الصحراء، ومن بعد باعها رَيَاوْ عْليه".

2.الطلاق بسبب عدم نفقة الزوج:

المقطع الأول(30 سنة، السادسة ابتدائي، ماكثة بالبيت، أم لطفل، 08 سنوات زواج، سنة الزواج:2005، سنة الطلاق:2013):

"...على اللي ما وَلاشْ يَصْرَفْ...".

3.الطلاق لغياب الوازع الديني عند الزوج:

المقطع الأول(30 سنة، السادسة ابتدائي، ماكثة بالبيت، أم لطفل، 08 سنوات زواج، سنة الزواج:2005، سنة الطلاق:2013):

"...**وَلاَ يَسْكَرْ ويْبَاتْ بَرا...**"، هذا المسلك السلوكي الجديد للزوج ساهم في اتساع نطاق الخلاف ما بين الزوجين، ونتاج لتراكم هذه الخلاف ففي نهاية المطاف حصل الطلاق.

المقطع الثاني(47 سنة، الثالثة ثانوي، أم لطفلين، عاملة، 10 سنوات زواج، سنة الزواج:1995، سنة الطلاق:2005):

"...**فاقد الشيء لا يعطيه، وسبب آخر ما عَنْدوش استقامة، الوازع الديني قاع ما عَنْدُوشْ لدرجة أنه يدخل يْصِيْبِني نْصَلي يْوَلي يضحك...**".

وفي نفس السياق **المقطع الثالث(57 سنة، الثالثة ثانوي، أم لثلاث أطفال، عاملة، 20 سنة زواج، سنة الزواج:1976، سنة الطلاق:1996)**:

"...**كان يشرب، ويْدير النساء...**".

4.**الطلاق بسبب وجود امرأة أخرى بحياة الزوج**:

المقطع الأول(32 سنة، الرابعة متوسط، أم لطفلة، عاملة، 03 سنوات زواج، سنة الزواج:2000، سنة الطلاق:2003):

"...**والحاجة اللي غَبْنَتْنِي كانت عنده امرأة واحدا خْرا مَادَامْتَهْ، المرأة اللي تْصِيبِيها مع رجلك في chambrât لَبْغَا ما يْدِيرُوا وَالو الرأس في الرأس...**"، وجود منافسة أخرى بحياة الزوجة كان بمثابة مغص اجتماعي عرقل مسيرة الحياة الزوجية وخلخل استقراريتها، الأمر الذي تولد عنه جرح عميق لدى الزوجة كان له دور في شرذمة النسيج التواصلي الزوجي.

المقطع الثاني(50 سنة، الثالثة ثانوي، أم لطفلين، عاملة، 16 سنة زواج، سنة الزواج: 1994، سنة الطلاق:2010):

"**خداعي، كان خَدَعْنِي مع امرأة واحدة أخرى في الزُنْقَا، هو دَايَرْ La faute يخرج مع امرأة متزوجة ويرقد معها، يخرج معها ويَدِيهَا لوهران، ومن بعد طلب الطلاق**"، في هذه الحالة وجود امرأة ثانية بحياة الزوج تولد عنه الرفض النهائي فمكانية استمرار العلاقة ما بين الزوجين، لأن الزوجة هنا اعتبرت هذا التعاطي السلوكي الجديد مخالف لسقف التوقعات الذي بني على تعاهد الزوجين على أن يبقيا مخلصين لبعضهما البعض، فهذا السلوك الذي سلكه الزوج اعتبرته الزوجة نكث للوعد الذي قطعاه، وصنفته في نقطة خداعها.

المقطع الثالث(50 سنة، الرابعة متوسط، أم لطفلين، عاملة، 17 سنة زواج، سنة الزواج:1983، سنة الطلاق:2000):

"طلقت على المرأة، شْكون اللي تَبْغي امرأة تْجِي عليها الضرة، والسَّبَة اللي طلقت عليها ما تْحَمَلْتْش المرأة اللي تْجِي عليّ".

المقطع الرابع(57سنة، الثالثة ثانوي، أم لثلاث أطفال، عاملة، 20 سنة زواج، سنة الزواج:1976، سنة الطلاق:1996):

"هو بدأ يْدِيرْ في النساء ويَهَدْروا وأنا قاعْ مِشِي جَايْبَة خْبَرْ، كِما صَابْ كِديرْ شْرَطْ لي في ولدي الكبير الأول قال لي: كون ما يْجِيبْ لِشْ BAC يخرج عليّ من الدار، فَوَّتْ ولدي BAC مسكين ما جَابَهْشْ طَرْدَه، قال لي: أخرجِ ما خْرَجْتْ راح باع الدار وما كَنْشْ على بالي بلي باغِ يْبِيعْها، باعْها لواحدة immergé".

5.الطلاق بسبب ضرب الزوجة المبرح:

المقطع الأول(50 سنة، الأولى ابتدائي، أم لأربعة أطفال، عاملة، 12 سنة زواج، سنة الزواج:1976، سنة الطلاق:1988):

"نهار اللي زَرَقْ لي عَيْنِي، وَقْرَضْ (كسر) لي ذراعي تَمَ خْرَجْتْ... ومِنْ رُحْتْ لْدارنا دَرْتَ certificat على اللي ضربني، كرهته".

المقطع الثاني(32 سنة، ليسانس أدب عربي، عاملة، 07 سنوات زواج، سنة الزواج:2002، سنة الطلاق:2009):

"الضرب قاع أنواع الضرب ذُقْتها معه، ما عْيِيتْ صابرة ومع التالي اخترت الطلاق هو آخر حل".

6.الطلاق بسبب حب الزوج للتملك المادي والمعنوي لزوجته:

المقطع الأول(54 سنة، ليسانس أدب عربي، عاملة، 31 سنة خبرة عمل، 14 سنة زواج، سنة الزواج:1998، سنة الطلاق:2012):

"إلغاء شخصيتي كامرأة، إلغاء كياني،هدر كرامتي، بغض النظر عن الأسباب الأخرى الخاصة مثل: الهجران، الهجران في السرير بكل صراحة، وماذا أقول حب التملك، السيطرة، حتى الناحية المادية لم أكن أتصرف في أموالي كل هذه كانت في كفة، ولكن هدر الكرامة بالإضافة إلى الغبن الذي ألحقتي إياه ابنه (الربيب)، وقد

أطلق العِنان للتحكم بشكل عام"، فهنا الأطفال بالنسبة للزوج أصبحوا يمثلون الرابطة الأقوى والنصيب المشترك لتحقيق نوع من التماسك والتساند في الرأي، وكوحدة تقف بواجهة قرارات الزوجة لأنها بكل بساطة ليست الأم الحقيقية لهؤلاء الأطفال.

ما يمكن استخلاصه من المقاطع التي تم استعراضها حول مسألة أسباب الطلاق هو أنها أسباب اتسمت بطابع خاص أي أسباب متعلقة بالزوجين، والأسباب الخاصة هي تلك الأسباب التي تعلق منها يا إما بالزوج أو بالزوجة، فكان له الدور في انفصام عرى الرابطة الزوجية، ومجمل الأسباب السالف ذكرها انطلاقا من خطابات المبحوثات اتصلت مباشرة بالزوج منها: كذب الزوج، عدم النفقة، غياب الوازع الديني، وجود امرأة أخرى بحياته، التملك المادي والمعنوي.

أما عن العينة الثانية من المقاطع التي سوف نتطرق إليها فهي لا تتصل بالزوجين فقط بل تتعداه إلى أطراف أخرى كان لها الدور سواء بشكل مباشر أو ضمني في إحلال وفسخ عقدة النكاح، أسباب عرفت هي الأخرى نوع من التنوع والتعدد، إذ أن غالبية أسباب الطلاق كانت في حقيقة وقعها بسبب الأهل (أم الزوج، أخت الزوج، زوجة أخ الزوج، أب الزوجة). وسنعرض فيما يلي مقاطعا تضمنت هذه الأسباب:

1-الطلاق بسبب أخت الزوج:

المقطع الأول(22 سنة، الثانية متوسط، ماكثة بالبيت، سنة زواج، سنة الزواج:2010، سنة الطلاق:2011):

"بِسْبَاب حْمَاتي الكبيرة العَزْبة، عندها 29 وإلا 30 سنة... ما تْخَلِنِشْ نَتْمَطَ على أي حاجة".

المقطع الثاني(29 سنة، ليسانس حقوق، أم لطفلة، عاملة، 03 سنوات زواج، سنة الزواج:2008، سنة الطلاق:2011):

"...حْرَقْ راح للخارج، كان عنده مشاكل عائلية بينه وبين أخته...".

المقطع الثالث(30 سنة، السادسة ابتدائي، ماكثة بالبيت، أم لطفل، 08 سنوات زواج، سنة الزواج:2005، سنة الطلاق:2013):

"وسْبابْ طلاق أخته، وما كْرالِش، كنت نسكن عند دارنا".

2-الطلاق بسبب زوجة أخ الزوج:

المقطع الأول(49 سنة، الثانية ثانوي، ماكثة بالبيت، أم لطفلة، سنة زواج، سنة الزواج:1991، سنة الطلاق:1992):

"السَلْفَة هي السبب الرئيسي، السَّبَة تْغِيرْ مني، وَلاتْ تْشِطَنْ عجوزتي وحماتاة عَلَيَ غير بَشْوَية، رجلي ما يَبْغِشْ الهَدْرَة كْرَهْ، مِنْ تَمَ جاء قال طلقوني ببنت"، التي كانت تتلاعب نوعا ما بطريقة تعاملها مع المبحوثة وأهل زوج المبحوثة للمحافظة على مكانتها بذات الأسرة من دون أن تشوّه صلب علاقاتها بأفراد الأسرة، فهنا لاحظنا أنّ الانفعالات تستخدم أحيانا كأداة للتلاعب تعزف على أوتار العلاقة الاجتماعية لتعبئة أنماط التفاعل داخل الأسرة لخلق مناخ تواصلي، هدفه تقوية عزيمة الأطراف المتنازعة –أهل الزوج والزوجة-؛ لأنّ فيه بعض الأفراد يكونون على استعداد لفعل أشياء غير عادية وغير عقلانية في سبيل ما يؤمنون به أنه على حق وصواب[1].

وما يمكن استنتاجه من هذه القائمة المتنوعة للأسباب التي كان من ورائها فصم عرى الزوجية وحل عقد القران بين الزوجين، أن هذه الأسباب لم تختلف كثيرا عن ما أشير إليه بالدراسات السابقة حول مسألة أسباب الطلاق، خاصة دراسة **"كستون**: Cistron" و"سوسمان: Sos man"[2] فيما تعلق بعدم الثقة وفقدان عنصر التفاهم بين الزوجين، هذا بالنسبة للدراسات الغربية التي تختلف بنية مجتمعاتهم عن طبيعة مجتمعنا، وكذلك ما تطابق مع دراسة **"إحسان محمد الحسن"**[3] التي كنا قد أشرنا إليها بدراستنا، خاصة في ما تعلق بمسألة تدخل أم الزوج أو أم الزوجة، ودراسة **"مسعودة كسال"** خاصة عنصر السكن مع أهل الزوج وما يترتب عنه من توتر عائلي.

II) آثار الطلاق:

نتيجة لفسخ عقد الزواج و اختلاف ردود أفعال الفاعلين تجاه هذا الوقع، فإن لهذه الظاهرة العديد من الآثار التي البعض منها لا يظهر للوهلة الأولى ولكن بعد مرور مدة من الزمن ترتسم هذه الآثار التي لا تقف عند حدود الجانب المادي وإنما تقفز إلى جانب آخر، جانب يمثل الوجه الحركي لعجلة مسيرة الحياة الشخصية

[1]- جرانت جوردون وناتجل نيكوليون، **الحروب العائلية:الصراعات الكلاسيكية في الشركات العائلية والسبيل للتعامل معها**، (تر: علا أحمد إصلاح، القاهرة): مجموعة النيل العربية، 2003، ص29.

[2]- أنظر الفصل الثاني، الإطار المنهجي للدراسة، ص 63.

[3]- نفس الفصل، ص65.

والاجتماعية معا، ألا وهو الجانب النفسي، والمقاطع الآتية تصور لنا ولو بصورة نسبية عينة من الآثار التي خلفها الطلاق، انطلاقا من العينة المدروسة.

1.الطلاق – النفسية المتضررة:

المقطع الأول(29 سنة، الثالثة ثانوي، ماكثة بالبيت، سنة زواج، سنة الزواج:2010، سنة الطلاق:2011):

"نفسيتي كانت مَضْرارة، وما وَلِتْشْ غايَة، الضحك واللعب نقص عندي، كي وليت نْشوفْ المشاكل وليت انعزالية، كنت نخاف لا نَتْشوكَا، ولا يَقْضَبْنِي مرض نفسي، ما بْغِتْشْ نْوَصَلْ لْهَذيكْ الحالة".

المقطع الثاني(30 سنة، الرابعة ابتدائي، أم لطفل، عاملة، 03 سنوات زواج، سنة الزواج:1992، سنة الطلاق:1993):

"...على بالك كي شُغْل تْشوكِت، نْضْعَرْتْ مَنْ الخطرة الأولى نْضْعَرْت، كرهت الزواج، كل شيء كرهته...خطبني شحال من واحد وأنا قعدت في هذيك الرهبة تاع الرجل كي نشوف واحد كما هكا نعاود حياتي تصرا لي نفس المشكلة".

المقطع الثالث(29 سنة، الثالثة ثانوي، عاملة، سنتين زواج، سنة الزواج:2007، سنة الطلاق:2009):

" هذاك الوقت مرضت وشهر ما نأكل ما نشرب، نزل poids نْتَعِ، وْما نَهْدَرْ تا مْعض واحد، عْيِيتْ، وla fin de monde وواحد يزيدوا يْجونِي ما نَعْرَفْشْ قَاعْ كِفَاشْ".

المقطع الرابع(32 سنة، الرابعة متوسط، أم لطفلة، عاملة، 03 سنوات زواج، سنة الزواج:2000، سنة الطلاق:2003):

"عايْشة كِشغل هَايْشَة، كِشغل كلب فوق الأرض، رجعوني 30 – 40 سنة للعصر الجاهلية، تَلَفْتْ كل شيء، ما نْمَيَزْشْ بين 20 دج و200 دج، ويْحَطوني في بْلاصَة ويْروحُ دارنا يْسِيُونِي، وْمِنْ يْجُوا يَلْقاوْنِي في بْلاصْتِي ما تْحَرَكْتْشْ قَاعْ مِنْها، بَلْعوا عْليَّ وَلِيتْ مَا نَعْرَفْشْ حتى شيء".

2.الطلاق – كره الزواج والرجل معا:

المقطع الأول(50 سنة، الرابعة متوسط، أم لطفلين، عاملة، 17 سنة زواج، سنة الزواج:1983، سنة الطلاق:2000):

"...ما عَنْدِشْ le gout تَعْ الزواج، كرهت قاع الرجالة كرهتهم...".

المقطع الثاني(50 سنة، الأولى ابتدائي، أم لأربعة أطفال، عاملة، 20 سنة زواج، سنة الزواج:1976، سنة الطلاق:1996):

"...كرهت قاع الرجال، أنا حياتي فَوَّتْهَا معه غير ضرب قاع ما عَشْتْهاشْ، مِنْ نَقْعُد نَتْفَكَرْ دروك غير الضرب معه...".

3.**الطلاق- الشعور بالندم أو عدمه:**

قد أشارت الدراسة الحقلية إلى أن الأقلية من المبحوثات قد كان شعورهن بالندم تجاه طلاقهن، نتيجة للثقة العمياء التي وضعنها بالزوج، والتعبير عن ندمهن جاء كنتيجة للغبن الاجتماعي الذي عانين منه عقب طلاقهن بسبب تواجد أولادهن معهن وعدم وجود معيل لهن.

المقطع الأول(30 سنة، الرابعة ابتدائي، أم لطفل، عاملة، 03 سنوات زواج، سنة الزواج:1992، سنة الطلاق:1995):

"لا مِنْ بَعْدْ كِكْبَر ولدي ندمت شْوَيَة، ندمت كِ غْبَنْتْ في التربية تَعَهْ، بَاه تْجِيبي طفل لداركم وما تْكونِشْ خَدامَة زَعْما نْغْبَنْتْ فِيه، قَاوَمْتِ عَيْطَ صْوَالح،... أنا تْقَلَقْت وندمت، ما كُنْتْشْ نَعْرَف كُون كُنْت نَعْرَفْ كِدُورْ كُونْ صْبَرْتْ، وْكُونْ الصبر يعاود يرجع كون رجعت لِلُورْ".

تابع للمقطع الأول:

"ندمت على حياتي على صغري اللي ضَيَّعْتَه في دقيقة في رمش العين تكونِ عَزِبَة تْصِيبِي روحك هَجالة وْمُولاتْ طِفلة تْغيضَك، أنا رَيَّحْت ما نْدَمْتْشْ على الطلاق نْدمت على بنتِ اللي يَتَمْتْها. حسبي الله ونعم الوكيل فيهم، يْعَيْشوك وَحْدْ الحياة تَعْ 60عام".

المقطع الثاني(40 سنة، دون المستوى التعليمي، أم لطفلة، عاملة، سنة زواج، سنة الزواج:1976، سنة الطلاق:1977):

"...ندمت والله العظيم، ندمت، ندمت على بنتي كون عيني كون قعدت ربيت بنتي...".

المقطع مائة وثمانية وخمسين (59 سنة، مستوى ثانوي،أم لطفلين، ماكثة بالبيت، متقاعدة، 03 سنوات زواج، سنة الزواج:1980، سنة الطلاق:1983):

" ننـدم نـدما الحسـرة وديـت وليـدات صـغار، واحـد كِ يرفضـك كشـغل المجتمـع رفضك هذا هو الطلاق".

المقطع الثالث(46 سنة، الثالثة متوسط، أم لطفل، عاملة، 07 سنوات زواج، سنة الزواج:1997، سنة الطلاق:2004):

" اللـي نـدمت عليـه خروجـي، الحاجـة اللـي ضَـرَتْني التْزَلْبِيحَـة parce que غْـلاهْ تْزَلْبَحْـتْ تَـنْجْمِ تقـولي أنـا سـاعدته بـزاف فـي حياتـه، نهـار اللـي تزوجـت بـه مـا صَـبْتَهْشْ كِما رَهْ ضَرْوَكْ".

المقطـع الرابـع(57 سـنة، الثالثـة ثـانوي، أم لـثلاث أطفـال، عاملـة، 20 سـنة زواج، سنة الزواج:1976، سنة الطلاق:1996):

"نـدمت اللـي دَرْتْ فيـه أمـان، سْـمَحْتْ فـي خَـدَمْتي، صـحتي، نـدمت علـى الأمـان اللـي كنـت دَايْرَتَـهْ فيـه، أمـان كْبير والنيـة هـذي اللـي نـدمت عليهـا لحـد الآن رانِـي ندمانـة، نهـار اللـي طلقـت حَسـيتْ دَمـارْ، تْصـيبِ روحـك 20 عـام وأنـت عايْشَـة فـي رُكْنَـة ونْهَـارْ التَّالي تْصِيب روحك بَرَا الدَّار".

أمـا عـن اللائـي لـم يعبـرن عـن شـعورهن بالنـدم، والتـي لـم تشـاطر الفئـة الأولـى بـنفس ردة الفعـل كانـت قليـل جـدا لكونهـا لـم ينـتج عـن زواجهـا أطفـال، وهـذا كتعبيـر عـن عدم ندمهن.

المقطـع الخـامس(49 سـنة، السادسـة ابتـدائي، ماكثـة بالبيـت، أم لطفـل، سـنتين زواج، سنة الزواج:1985، سنة الطلاق:1987):

"لا رَيَّحْتْ رَانِي فَرْحانة، تْهَنِيتْ نْقُولْ لك الصَّحْ مِنْ الهَمْ".

المقطـع السـادس(29 سـنة، الثالثـة ثـانوي، ماكثـة بالبيـت، سـنة زواج، سـنة الزواج:2010، سنة الطلاق:2011):

"النـدم jamais أَجَـدَكْ صـفحة جديـدة (هنـا قالـت المبحوثـة هـذه العبـارة بغبطـة لا متناهيـة وكأنهـا طفـل صـغير منحـت لـه جـائزة كبيـرة)**...أنـا حَسِـيتْ كُنْـتْ فـي جهـنم، كِ جئـت لـدارنا جئـت للنـور، هـذاك وجئـت للنـور، كِشُـغْل كنـت مقيّـدة...رَانـي فَرْحانـة، تجربـة**

وَصْـرَات لـي بحيـاتي، أنـا كِ طَلَقْـتْ رَيَّحْـتْ اللـي طلقـت، ووَلِيـتْ لْخَـدْمَتِي، حَسِـيتْ بِقيمْتي".

المقطـع السـابع(32 سـنة، ليسـانس أدب عربـي، عاملـة،7 سـنوات زواج، سـنة الزواج:2002، سنة الطلاق:2009):

" بـالعكس رانـي نقـول يـا رب قَسِـيتْ 7 سـنين صـدقيني بـالله إنشـاء الله حْنـا نقولـوا هـذيك 7 سـنين هـي تكـون فـي ميـزان الحسـنات تـاع الإنسـان والواحـد صـبروا وأنـا نتمنى يكون في ميزان الحسنات، بالعكس راني فَرْحانَة".

المقطـع الثـامن(35 سـنة، ليسـانس بيولوجيـة، أم لطفلـين، عاملـة، سـنة زواج، سنة الزواج:1999، سنة الطلاق:2000):

"...مـا نْـدَمْتْشْ parce que sufrite عَنْـدْهُمْ، les n'aires حتـى paralysie وقعدت فـي بْلاصَـة، شـعري وَلاّ يْطِـيحْ، وَلِيـتْ جِيعَانَـة فـي كرشـي، Malgré خدامـة وعنـدي un grand famille فـي مسـتغانم، contraire رَيَّحْـتْ، شـعري دَاوِيتَـهْ خْلَـفْ لِـي رَيَّحْـتْ، أَنَـا Say رَيَحْـتْ مـن رأسـي مـن المشـاكل نْـتَعْكُم رَانـي قعـدا أنـا وولدي في دارنا ما يخصني والو...".

المقطـع التاسـع(40 سـنة، دون المسـتوى التعليمـي، أم لطفلـة، ماكثـة بالبيـت، سنة زواج، سنة الزواج:2000، سنة الطلاق:2001):

"...مـن طلقـت كِشـغل رايـح لفرنسـا، فرحـت والله لا فرحـت تـأمن لـلآن مـا نـدمت، للآن مشي نادمة...".

وبنهايـة مطـاف العمليـة البحثيـة كنـا قـد سـألن المبحوثـات عـن مـا خـرجن بـه مـن تجربة طلاقهن، فقد تعددت وتنوعت وجهات نظرهم حول هذه المسألة.

المقطـع الأول(50 سـنة، الثالثـة ثـانوي، أم لطفلـين، عاملـة، 16 سـنة زواج، سنة الزواج:1994، سنة الطلاق:2010):

" الـزواج المهـم عنـدي خَـدَمْتِي، وعنـدي وْلِيـداتِ رَاهُـمْ مْعَـيَ أهـم شـيء فـي الدنيا،رَاني لاَمَتْهُمْ، je ne peut pas évité les choses dans ma vie parce que tu connait pas les personnes ;tu peut pas connaitre le personne".

المقطع الثاني(46 سنة، الثالثة متوسط، أم لطفل، عاملة، 07 سنوات زواج، سنة الزواج:1997، سنة الطلاق:2004):

"الاستنتاج أن المرأة كِ يْكون عندها الذُراري قبل ما تولد مع الرجل لِق تَعْرَف حياته كِ دَايْرا ثَم تْمَيَّزْ روحْها لا تَقْعَدْ وإلا تَخْرُجْ، كِشَغْل تَقَعْدي مْعَهْ مُدَّة عندك استنتاج تميز رأسك يا هل ترى هذا الرجل تْطَوْلْ مْعَهْ في العيشة وإلاّ ما تْطَوْلِشْ".

في نفس السياق **المقطع الثالث(47 سنة، الثالثة ثانوي، أم لطفلين، عاملة، 10 سنوات زواج، سنة الزواج:1995، سنة الطلاق:2005)**:

"بَصَحْ ضَرْوَكْ المرأة كِراهِ تَخْدَمْ رَهِ اكتسبت هذيك الحرية كما رَهِ، هُوَ مْعَيَ مَراهْشْ طايَقْ (قادر) **يْعَيَّشْ لي أولادي، فعلا هذه النتيجة اللي وصلت لها، مِشِي العمل يْوَصَل المرأة بَاهْ تَطَلَقْ بالعكس الظروف القاسية هي اللي تْوَصَلْها".**

فهنا يبرز لنا أهمية العمل بحياة المرأة خاصة ما تعلق منها بجانب زيادة وعي الوعي بضروريات الحياة الاجتماعية التي تتشابك خيوطها أمام وضعيات متعددة، يكن الوعي فيها سيد التعامل والتأقلم.

والشيء الذي تم استخلاصه من الدراسة الميدانية هو عدم ضحالة شبكة العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع، من خلال سيادة عنصر التضامن المعبر عن علاقة التعاضد والارتباط بين الناس وبقية أفراد المجتمع المنتمون إليه[1]، الأمر الذي تم تجسيده من خلال المقطع الآتي:

المقطع الأول(57 سنة، الثالثة ثانوي، أم لثلاث أطفال، عاملة، 20 سنة زواج، سنة الزواج:1976، سنة الطلاق:1996):

"... هو باع السكنى، خرجت وضموني جْوَارِيني، في الحق قْعَدْت عندهم خَرَجْنِي هو من الدار، وقعدت عند جْوَارِنِي حتى هو طلقني... قعدت عند الجْوَارِنْ بَلاَكْ مدة عام "، وهنا اتضح لنا أن قنوات التضامن في الأسرة الجزائرية ما زالت تسجل وجودا لها بالمجتمع الجزائري، تضامنا يعبر عن صور الدعم الاجتماعي من خلال وقوف الآخرين مع بعضهم البعض في ظل اتساع شبكة المساعدة الاجتماعية بين هؤلاء الفاعلين، هذه المساعدة القائمة في صلب وكنه وجودها على أبعاد مختلفة

[1]-جون سكوت، **علم الاجتماع المفاهيم الأساسية**، (تر: محمد عثمان)، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2009، ص103.

في مقدمتها: بعد الجيرة، بعد المحبة، وبعد مادي تمثل في تقديم الإيواء للمطلقة، بعد إنساني تمثل في ضرورة تقديم المساعدة للآخر ألا وهو الجار، وبعد معياري مجسد في صورة المحافظة على صور التعاون والتماسك الاجتماعي، هذه الصورة التي تعد خاصية من خصائص المجتمع التقليدي القائم على نطاق العرف الاجتماعي والعادات والتقاليد. إن تضامن الجيران مع المبحوثة على مواجهة المشاكل الناتجة عن حل الرابطة الزوجية، كان تضامنا قائم بالأساس على الصلات بين أفراد المجتمع الواحد تمثل في حقيقة جوهرها قوة أخلاقية تفرض رصدا لتصرفات الفرد[1] مع الآخرين.

وما تم استنتاجه كذلك من خطابات أفراد العينة هو ارتكازية النمط العلائقي داخل النسق الأسري على نمط قيمي آخر جسد صورة فعالية المعتقد السحري، ومدى تأثيره على منظومة أفكار بعض المبحوثات والشبكة التواصلية بين الزوجين بحد ذاتها طورا، وبين الأهل والزوجين طورا آخر، هذا النسق السحري الذي يعد " نظام استقراءات مسبقة يتم التوصل إليها تحت ضغط الحاجة"[2]، قد جسد روح هذا المعتقد الممارساتي انطلاقا من المبحوثات اللاتي تم استجوابهن " استخدام بعض المواد، وإجراء بعض الطقوس والتعاويذ المتعلقة بالسِّحر لتحقيق أهداف وأغراض معينة، والتي تدفع بذلك إلى الكرَاهِية والحقد نحوهم، فهو أسلوب للتحكم في البيئة والعلاقة الاجتماعية والسيطرة عليها"[3]، هذا النوع من الممارسات وحسب اعتقاد المبحوثات أنّه كان له الدور الواسع في شرذمة بنية العلاقة بينهن وبين أزواجهن، والطرف المسؤول عن ممارسة هذه الشعوذة حسب أقوالهن أشخاص يعرفونهن، وأن الدافع من وراء ممارسة هذا المعتقد هو عدم موافقتهم على عقد القران. وفي الآتي نستعرض **المقاطع الأربعة** التي تبرز ذلك في:

المقطع الأول (30 سنة، الرابعة ابتدائي، أم لطفل، عاملة، 03 سنوات زواج، سنة الزواج:1992، سنة الطلاق:1995):

"...يَخَدْمُوا الكَحْلَة فِي التُوتْ (السحر)، **يَخَدْمُّوا شِي صْوالح ما تْصَدْقِهُمْشِ، طَيْحُوا لي صحتي، حْوَايْجِي مَا كَنشْ..."**.

[1]- جون سكوت، **المرجع السابق**، ص106.

[2]- بيار بونت وميشال ايزار،**معجم الأنثولوجيا والأنثربولوجيا**، (تر:مصباح الصمد)، لبنان:المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع 2006، ص 543.

[3]-محمد عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع**، الأزاريطة: دار المعرفة الجامعية، بدون سنة، ص 276.

المقطع الثاني (40 سنة، دون المستوى التعليمي، أم لطفلة، عاملة، زواج ثاني، سنة زواج، سنة الزواج:1977، سنة الطلاق:1978):

" كِحْكَاتْ لْهُمْ (زوجة جد المبحوثة**) كَانَتْ بَغْيَة بَنْتْ جَدِي، تْسَمَا أَنَايَ كل شيء مَرْتْ جَدْي هي اللِّي كَتْبَتْ لَّهْ، تْسَمَا هِيَ دَارَتْ لعْجُوزْتِي بَهْ كَرْهَتْنِي، هِيَ بْرُوحْهَا نَدْمَتْ وْصَبتْ الكَتْبَة** (السحور) **دَايْرِنَهْ لِي...يقولوا لي حَشَاكْ دَايْرِينْ لي في التَّبِيبْ حَشَاكْ هَذَاكْ اللِّي يَطْلَعْ في السّماء، الرجال يَبْغُونِي وْمِنْ نَوْصَلْ عندهم للدّار يْعَاوْدُوا يْرَدُونِي"**.

المقطع الثالث(40 سنة، دون المستوى التعليمي، أم لطفلة، ماكثة بالبيت، سنة زواج، سنة الزواج:2000، سنة الطلاق:2001):

" أنا بنت أخته جَابَتْ لِي الزيتون كْلِتَهْ، كِ كْلِتَه ذَاكْ الزيتون وَلِّيتْ نْقُولْ لْهُمْ: ما نَقْعَدْشْ، قلت لك كْلِتْهَا وكلاتولي عرفتها بِلِي هي، كْلِتْ الزيتون لَكْحَل، وَلاَّ يْبَانْ لِي كل شيء كْحَل، هَذِيكْ الدّار ولاّت تْبَانْ لِي كَحْلَة"، كما " قد يعتمد السحر على تحويلات رمزية على غرار العلاج النفسي، قد يسبب تغيرا عضويا ونفسيا عبر إعادة تركيب المادة الرمزية"[1].

المقطع الرابع (46 سنة، الثالثة متوسط، أم لطفل، عاملة، 07 سنوات زواج، سنة الزواج:1997، سنة الطلاق:2004):

"ودَارُوا لِي هَذِيكْ الرَّجْمِيَة Safi كَايْنَة منها هذا السْحُورَات؛ هَذِي زَعْمَا حَجْرة تْطِيحْ مَنْ السماء، هَبْلُونِي مَنْ عَقلي، وَلِيتْ نَبْكِي en même temps ، هَذِيكْ الرَّجْمِيَة تقول هذه المرأة، هذي الحجرة تْحَاوَزْهَا، أَنْتِ مَا تَحْصِشْ رُوحَكْ تَخَرْجِ مِنْ دَارَكْ، تْرُوحِ تَتَلْفِ، كِ تْفُوتْ هَذِيكْ المدة تفطن ما تْصِبَشْ رُوحَكْ في دارك تَبْقَيْ تبكي، تَبْقَيْ مَغْبُونَة، تْسَمَا مِنْ هَذِيكْ الرَّجْمِيَة Say، رّجْمِيَة تطيح من السماء هي سْحُورْ".

ما يمكن استنتاجه أن هذا النوع من الممارسات ما زال يمارس سطوته ولو بصورة مبطنة على عقيدة تفكير بعض الفاعلين الاجتماعيين، واتضح كذلك أن المعتقد السحري مازال كمعتقد يفرض نفسه بالأسرة الجزائرية، رغم التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري، الأمر الذي أثبت تأثيره على الهندسة العلائقية للفاعلين داخل النسيج التعاملي والتفاعلي، ومدى إيمان بعض المبحوثات بفعالية هذا النسق في تقويض استمرار العلاقات الاجتماعية وهدمها.

[1]- بيار بونت وميشال ايزار، **المرجع السابق**، ص 543.

الخاتمة:

إنّ هذه الدراسة ما هي في الأساس إلا محاولة لتحقيق المعرفة العلمية، وهي محاولة متواضعة منا وبسيطة لتحقيق هذا النوع من المعرفة، بجانب من جوانب شبكة هذه الظاهرة المحاكة بعلاقاتها مع ظواهر اجتماعية، بشكل متخذ سحنة لا ناضبة، تكون يا إما سببا أو نتيجة في حدوثها، وإذا كان الوعي الصحيح أساس للقيام بدراسة مصطبغة بطابع عقلاني علمي لا جزافي، والإلمام الصحيح النسبي بالموضوع المحل دراسة لا يمكن أن يحصل إلا من خلال عملية تنبثق من قلب المجتمع، هذا ما يجعل أي دراسة ممؤسسة في حقلها العملي على الصدقية العلمية المشروطة في حقيقتها بالمعرفة السليمة التي تخلصت من تبعات المعارف السابقة، التي من شأنها عرقلة المسار الصحيح لأي دراسة، وذلك أن المعرفة لا بد من أن تصدر عن المجتمع نفسه المحل دراسة، قائمة من تحليل صميمي للظاهرة.

وبعد أن قمنا بالتعرض ميدانيا للكشف عن نمط العلاقة الرابطة ما بين الزوجين والأهل مكننا الأمر من معرفة مدى تأثير الشبكة العلائقية على صيرورة الحياة الزوجية، ضمن الأخذ بعين الاعتبار العديد من التغيرات التي قد تبدو للوهلة الأولى أنها جانبية، لكن هي في حقيقة الأمر تمثل بؤرة مركزية هذه العلاقة، هذه المتغيرات القائمة على جملة المؤشرات في مقدمتها: الفارق العمري، المستوى التعليمي، التفاوت الاجتماعي، بالإضافة إلى وتيرة الخلافات وما ينجم عنها من شرذمة تمرحلية لنسيج العلاقة بين الزوجين والأهل معا، مع الإشارة إلى تبعات المتغيرات الاجتماعية، والشعور بمساحة أكبر من الحرية والتعبير عن حقيقة الوجود الفرداني بالنسق الأسري للفاعلين الاجتماعيين المكونين له ومدى تأثيره في تحديد نمط العلاقة.

وما يجدر الإشارة إليه كذلك انطلاقا مما تم التوصل إليه من دراستنا الميدانية هو أنه ما زال موضوع الطلاق يمثل طابو من الطابوهات الاجتماعية، وأن هذه الظاهرة في حدوثها متعددة الأطراف لا يقتصر وجهها العام على أطراف الرابطة الزوجية فقط، بل يتعداه ليمس أطراف أخرى مثل الأهل، كان لها الدور النسبي هي الأخرى في تفسخ مجال الترابط الزواجي، وفق الانطلاق من جملة الأسباب المتباينة.

وفي الأخير هذه الدراسة ما هي إلا محاولة متواضعة منا للكشف عن بعض العوامل والأسباب المؤدية إلى الطلاق، ومحاولة الإشارة إلى ضرورة الوقوف على محاولة الاهتمام ومعالجة هذه الظاهرة، نتيجة لما لها من آثار لا تخص الزوجين فقط بل تتعداه إلى أهم وحدة بالمجتمع والوسط الجمعي ككل، وضرورة تكاثف كل التخصصات لدراسة هذه الظاهرة، كون العوامل والأسباب المؤدية لحدوثها متداخلة ليست فقط حكرا على الدراسة الاجتماعية بل تمتد إلى جميع التخصصات دونما استثناء.

نتائــج الدراســة

إنّ مـا تقـدم مـن عرضــه حـول الموضـوع محـل الدراسـة: **"تـدخل الأهـل وعلاقتــه بحـدوث الطـلاق"**، مـن حيـث العوامـل والأسـباب والآثـار، هـي مجموعـة النتـائج المرتبطـة ارتباطا وثيقا بفرضيات البحث من جهة، وبالأسباب والآثار من جهة أخرى:

ومـا تـم التوصـل إليـه هـو أن مسـألة الفـارق العمـري الكبيـر بـين أفـراد العينـة وأزواجهـن كـان لـه تـأثير ولـو بصـورة نسـبية فـي المسـاهمة بشـكل أو بـآخر فـي اتسـاع رقعـة درجـة التـوتر بينهمـا، لكـن هـذا التـأثير لـم تظهـر ملامحـه فـي مسـتهل الحيـاة الزوجيـة وإنمـا لاحقـا، بحيـث كـان للفـارق العمـري بـين الـزوجين انعكاسـات متنوعـة علـى محـيط الأسـرة، وعلـى أداء فاعليهـا فـي منظومـة الأدوار والوظـائف المنوطـة بهـم بـذات هـذا النسق.

ومـا يمكـن استخلاصـه كنتيجـة فيمـا تعلـق بمسـألة المسـتوى التعليمـي هـو أن الفـاعلين الـذين لهـم مسـتوى تعليمـي عـال هـم أكثـر إدراكـا لقيمـة الحيـاة الزوجيـة، وأكثـر مقـدرة علـى تحقيـق التوافـق الزّواجـي، فهـم لـديهم المقـدرة علـى بـذل الكثيـر مـن الأسـاليب التوافقية السوية لمساعدة سير الحياة الزوجية.

تفضـيل غالبيـة أفـراد العينـة للـزواج القـائم علـى الطريقـة التقليديـة أي وفـق للأسـلوب الوالـدي لا الشخصـي، أمـا عـن اللائـي فضـلن الـزواج وفـق الاختيـار الشخصـي فقـد كـان وراء هـذا الاختيـار جملـة الاشـتراطات فـي مقـدمتها: اشـتراطية المعرفـة المسـبقة والجيـدة للـزوج، هـذه المعرفـة التـي تكـون هـي الأخـرى بمثابـة خارطـة طريـق لتحقيـق مبـدأ التوافق والتفاهم النسبي بين الشريكين.

خـروج المـرأة المطلقـة بحثـا عـن العمـل لـيس بـدافع إثبـات وجودهـا الاجتمـاعي ولكـن كنـوع مـن أنـواع التحـدي أمـام الظـروف الاجتماعيـة القـاهرة، واثبـات مقـدرتها فـي إعالة وتحمل مسؤولية أولادها دونما عوزها لأيّ كان.

لقد كان وراء توقف المبحوثات عن العمل بعد زواجهن أسباب في مقدمتها:

1-الوضع الاجتماعي والاقتصادي الجيد للزوج.

2-رغبـة الـزوج فـي أن ترعـى المـرأة شـؤونه وشـؤون بيتـه، وهنـا تجسـيد للـدور التعبير العاطفي للمرأة داخل الأسرة.

وباعتبار العمل كنقطة جوهرية في المحافظة على الاستقرار العائلي وجدنا انطلاقا من دراستنا الحقلية أنه لم يكن مؤشر مؤثر في خلق مجال لا توافقي بين الزوجين، هذا اللا توافق الذي من شأنه أن يؤدي إلى خلخلة العلاقة الزوجية فهدمها، بل بالعكس نقطة الخلاف حول عمل المبحوثة التي قُبلت برفض الزوج قد حسمت بالموافقة الثنائية على توقف الزوجة عن العمل.

تعيش المرأة المطلقة وضعية اجتماعية تتسم بنوع من الغبن، حتى ولو أن الكبرياء الاجتماعي للمطلقات لا يدفعهن للبوح به، هذا الغبن الناتج عن الآتي:

1-عدم وجود معيل لها في مقاومة تبعات الحياة الاجتماعية الصعبة لاسيما إن كانت بدون عمل.

2-وجود أطفال مع وضعية اجتماعية غير كافية لوالدي المطلقة زاد من تأزم الوضعية الاجتماعية للمطلقة بذات المجتمع.

وبهذا فإنّ الوضعية الاجتماعية للمرأة المطلقة داخل الأسرة الجزائرية تتميز بالتأزم، سواء فيما تعلق منه بالمحيط الأسري نتاج عدم قبول الأهالي حتى ولو بصورة غير مباشرة أطفال المبحوثات، أو الاجتماعي منه الأمر الذي نتج عنه البحث عن العمل حتى ولو كان لا يتلاءم مع مؤهلات المعنيات بالأمر، ليس رغبة منها في تحقيق استقلالها الذاتي والاقتصادي بل إعالة منها لأطفالها وتحسين مستواهم المعيشي. وكشكل من أشكال الإثبات لمدى تحملها للمسؤولية الجديدة المنوطة لها.

-مازال كل من "**الحمام**" و"**الأعراس**" بمثابة ملتقى تفاعلي اجتماعي فاعل وديناميكي بذات الوقت، وإحدى آليات الزّواج وقنوات اختياره من خلال اعتبارهما وجها يعرض فيهما لائحة لبعض القيم والعادات والتقاليد .

أما عن الاختيار الزواجي الخاص بعينة البحث فقد عرف تنوعا، فمنها من كان عن طريق **الأهل** (الوالدين)، أو عبر **أحد الأقارب** (الخال أو الخالة، أقارب من بعيد من جهة الأب، زوجة أخ الزوج)، **أو** بحسب رؤية أفراد المجتمع؛ أي من يعرفون الفتاة أو أهلها:(شخص يعرف أحد أفراد العائلة، جارة أخت الزوجة)، وهنا توصلنا إلى أن تدخل الجماعة التقليدية في اختيار القرين يمكن اعتباره كجزء من مسؤولياتها الاجتماعية تجاه أفرادها، أو قد يكون الاختيار الزواجي بحكم **الجوار.**

-لا وجود لعلاقة تأثير بين نمط التعارف وتدخل الأهل.

-عدم ملك الزوجين للمنزل وجعل ملكيته بيد أحد أفراد العائلة –الأم- نتج عنه فقدان سلطة القرار الزوجي، وخضوع الزوجين لمشيئة مالك المنزل.

إن الرأسمال العلائقي القائم من سلسلة الشبكة التفاعلية بين الزوجين والأهل لديه صلة بما استبطنه الأفراد في بيئاتهم التفاعلية الثقافية التي كان لها الدور في التأسيس لنمط معين من السلوك انطلاقا من حيز التوقعات التي تبنى عليها سلوكيات الفاعلين الاجتماعين بأي وسط اجتماعي.

سوء العلاقة الاجتماعية بين الأهل والزوجة مرد ه إلى الرفض الأولي لأهل الزوج لزواج ابنهم.

-العلاقة الحميمية القوية بين الأم وابنها لم تكن لصالح الرباط الزوجي، من خلال يوميات المشاكل التي كانت تتعرض لها الرابطة الزوجية.

-بحث الزوجين عن الانفصال والانفراد بالمسكن لم يكن نتيجة تحقيق لرغبة ذاتية، بل بحثا عن الاستقرار العائلي، وكحل للهروب من المشاكل.

وجود قنوات التضامن في الأسرة الجزائرية ما هو إلا صورة من صور الدعم الاجتماعي من خلال وقوف الآخرين مع بعضهم البعض في ظل اتساع شبكة المساعدة الاجتماعية بين هؤلاء الفاعلين، هذه المساعدة القائمة في وجودها على أبعاد مختلفة في مقدمتها: بعد الجيرة، بعد المحبة، وبعد مادي، بعد إنساني .

أما عن **أنماط التدخل** فقد تحددت في الآتي:

1- **بالنسبة لأهل الزوج**: فقد تمثلت في الآتي:

- عامل غيرة أم الزوج.
- منع الابن من الاستقرار الاجتماعي والانفراد بالمسكن.
- تأخر إنجاب الزوجة.
- إنجاب الزوجة فقط للبنات دون الأولاد.
- تحريض الابن على أخذ راتب زوجته عنوة بالرغم من عدم رضاها.
- منع الأم الابن من أخذ زوجته إلى طبيب أخصائي.
- التدخل في العمل المنزلي.
-موافقة أهل الزوج على إعادة الابن للزواج الثاني رغما أن موافقة زوجته.
- الطلب من الزوج المساهمة زيادة مصاريف النفقة بالمنزل العائلي.
- عدم موافقة أم الزوج على زواج الابن، وتفضيلها الزواج من الأقارب.

-عـدم موافقـة أم الـزوج علـى إنجـاب زوجـة ابنهـا، بسـبب عـدم موافقتهـا علـى زواجهما.

- رفض أم الزوج لتواجد أم الزوجة معها كعضو مقيم دائم.

- الـتحكم فـي سـلطة القـرارات ومحاولـة التسـيير المطلـق للحيـاة الزوجيـة للزوجين.

-محاولة معرفة أدق التفاصيل المتعلقة بخصوصيات الحياة الزوجية.

كـل هـذه الأسـباب كـان ورائهـا أطـراف وقفـت بعمليـة التـدخل ألا وهـم: الوالـدين، لكـن بصـورة محتشـمة إذا مـا قـورن مـع الطـرف الأول، أخ الـزوج، أخـت الـزوج، الربيـب أو الربيبة.

2- **بالنسبة لأهل الزوجة**: كانت أنماط التدخل في ما يلي:

- محاولة الاهتمام بالوضع الصحي للبنت.
- التـدخل مـن أجـل وضـع حـد للتـوترات والمشـاحنات التـي كانـت تحـدث مـا بـين الحماة والكنة، ومحاولة تسوية الوضع بعد كل غضبة.
- التـدخل فـي مسـتهل الحيـاة الزوجيـة بغـرض دفـع الـزوج للإسـراع فـي إتمـام مراسيم الزواج بدءا بالمهر.
- المطالبة بالمسكن المنفرد للزوجة.
- تـدخل أهـل الزوجـة نتيجـة لكـذب الـزوج علـيهم فيمـا خـص مسـألة زواجـه الأول.
- وجود الضرة من دون إعلام لا أهل الزوجة ولا الزوجة.
- مطالبة أم الزوجة من أهل الزوج السماح لابنتها بزيارتها.
- تـدخل أب الزوجـة تعبيـرا منـه عـن ندمـه فـي تـزويج ابنتـه مـن شـخص لـم يقـم بالسؤال عنه.
- التـدخل لإنهـاء الرابطـة الزواجيـة بعـد تفـاقم مجـال التـوترات وفـراغ شـحنة التفاهم بين الزوجين.

أمـا بالنسـبة للأطـراف المتدخلـة مـن جهـة الزوجـة فقـد كـانوا كـل مـن: الوالـدين، الأخ لرد الاعتبار لأخته.

أمـا عـن أسـباب فصـم العـرى الزوجيـة، فقـد تـم تصـنيف هـذه الأسـباب إلـى كـل من:

1- **أسباب خاصة متعلقة بالزوجين**:

- أساليب معاملة الزوج لزوجته: الضرب المبرح، الإهانات، اللامبالاة، التعنيف...
- كذب الزوج على الزوجة.
- انعدام الثقة والشك المستمر بين الزوجين.
- انعدام التفاهم بين الزوجين.
- عدم نفقة الزوج على زوجته.
- عدم تحمل الزوج لمسؤوليات أسرته وزوجته.
- ضعف شخصية الزوج وعدم مواجهة للمشكلات التي تحدث بين الأهل والزوجة.
- غياب الوازع الديني للزوج وانصرافه إلى شرب الخمر.
- هجران الزوج لزوجته ومغادرته البلاد (الحرقة).
- الغياب المطول للزوج عن زوجته، نتيجة عمله البعيد عن مقر سكناه.
- حب الزوج للسيطرة والتحكم في الجانب المادي للزوجة (الراتب).
- إقامة الزوج لعلاقة أخرى مع نساء أخريات غير الزوجة.
- حب الزوج لظاهرة تعدد الزوجات.

2- **الأسباب العامة**:

- إنجاب الزوجة للبنات دون الأبناء الذكور.
- تحريض زوجة أخ الزوج للكنة والحماة قصد مغادرتها المنزل.
- وجود الضرة.
- المشكلات المتكررة المفتعلة من قبل أخت الزوج.
- التدخلات المتكررة لأم الزوج في الحياة الزوجية.
- الخلافات المتكررة بين الربيب أو الربيبة والزوجة.
- عدم إذعان الزوجة لمشيئة وإرادة أم الزوج فيما يخص مسألة إعطاء الراتب للزوج.

هذا فيما خص **أسباب طلاق** الزوجين، لكن قبل أن يتم الوقع النهائي لحكم الطلاق قد عاشا الزوجين في سلسلة وفي جو من الخلاف كمن ورائه العديد من الأسباب يمكن إيجازها بالآتي:

1- طبيعة شخصية الزوج: الكذب- الضرب- افتعال المشاكل...

2- غياب الوازع الديني للزوج.

3- عدم تحمل الزوج للمسؤولية.

4- ضعف شخصية الزوج.

5- طريقة تعامل الزوج لزوجته.

6- منع الزوجة من زيارة أهلها.

7- التوتر الدائم بين الزوجين، ومرد هذا **التوتر** إلى كل من الأسباب الآتية:

-عدم توفر المقومات الأساسية لاستمرار الحياة الزوجية.

-اختلاف فلسفة تفكير كلا الزوجين وعدم انسجامها.

-طغيان شخصية الزوج بالأسرة.

8- انعدام الثقة ما بين الزوجين.

9- رفض الزوج بأن تحمل زوجته خوفا من اتساع نطاق المسؤوليات.

10- الخلاف المتعلق بالمسائل المادية (إلحاح الزوج على أخذ راتب الزوجة).

11- وجود الربيب أو الربيبة.

12- وحم المرأة مما كان سببا في زيادة دائرة التوتر وافتعال المشاكل بشكل يومي.

أما بالنسبة لفرضيات البحث التي تمحورت في الآتي:

الفرضية الأولى: نمط الاختيار الزواجي يؤثر في تدخل الأهل بين الزوجين.

الفرضية الثانية: تؤثر طبيعة العلاقة بين الزوجين والأهل تأثير عكسي في حدوث الطلاق.

الفرضية الثالثة: هناك علاقة طردية بين تدخل الأهل وحدوث الطلاق.

فبالنسبة **للفرضية الأولى** وجدنا أنها تحققت وتم إثبات جزء منها؛ لأنه انطلاقا من الدراسة الميدانية وجدنا أن نمط الاختيار الزواجي كان له الأثر على الحياة الزوجية، بحيث وجدنا أن الفئة التي كان نمط اختيارها قائم على الأسلوب الوالدي مدة زواجها كانت أطول من التي كان الاختيار فيها شخصي. والأمر هنا مرتبط ارتباط شديد بالعلاقة القوية الموجودة بين ثقافة المجتمع وقيمه وقناعاته وبين التوجه إلى الطلاق.

أما **الفرضية الثانية** المتعلقة بمدى تأثير نمط العلاقات بين الزوجين والأهل في حدوث الطلاق فلقد تحقق صدقها من خلال ما أقره الميدان، بحيث لاحظنا وجود

نـوعين مـن العلاقـات بـين الأهـل والـزوجين: علاقـة جيـدة وعلاقـة سـيئة، لكـن فـي الغالـب كانـت علاقـتهن سـيئة ممـا نـتج عنـه اتسـاع رقعـة التـوتر الأسـري الـذي رمـى بظلالـه علـى الحيـاة الزوجيـة، وبالتـالي فـإن نمـط العلاقـة لـه تـأثير واسـع النطـاق حتـى ولـو كانـت خيـوط فعاليـة نوعيتهـا للوهلـة الأولـى لـم ترتسـم ملامحهـا بشـكل واضـح ودقيـق مـا بـين الأهـل والزوجين، إلا أنّه كان له أثر في تمزيق وفسخ العلاقة بين الزوجين.

أمـا **الفرضـية الثالثـة** والمتمثلـة فـي: وجـود علاقـة طرديـة بـين تـدخل الأهـل سـواء أهـل الـزوج أو أهـل الزوجـة فـي حـدوث الطـلاق، فانطلاقـا مـن اسـتقراء الواقـع الاجتمـاعي للظـاهرة حتـى ولـو بصـورتها الجزئيـة اتضـح لنـا أنـه كلمـا كـان تـدخل الأهـل أكثـر كلمـا أدى إلـى اتسـاع الهـوة فـي العلاقـة بـين الـزوجين، ولكـن هـذا راجـع بالدرجـة الأولـى إلـى أرضـية خصـبة يكـون فيهـا هـذا التزايـد بالتـدخل ذا فعاليـة فـي هـدم العلاقـة الزوجيـة ألا وهـو طبيعـة شخصـية الـزوج مـن جهـة وتـأثيرات المحـيط الأسـري، فلـذلك نجـد أن الفرضـية الأخيـرة قـد تحققـت بصـورة نسـبية ولـيس فـي وجههـا المطلـق؛ لأن حقيقـة وجـوهر العلاقـة الأسـرية لا تقـف عنـد حـدود الأطـراف المنعقـدين للربـاط الزواجـي بـل يتجـاوزه إلـى أطـرف أخـرى لهـا دور فـــي قلـــب مـــوازين قـــوى الشـــبكة التواصـــلية وجعلهـــا عرضـــة لا متناهيـــة للانحـــلال والذوبان بلحمة الانتهاء القطعي.

والتساؤلات الذي نختم به نتائجنا هي كالآتي:

هل البحث في المقومات الشخصية للفاعلين المعنيين بنظام الزواج قبل الاقتران له دور في الحد من ارتفاع معدلات الطلاق؟

إلى أي مدى يمكن للتغيرات الاجتماعية في ظل ما أفرزته أن تستخدم كنقطة إيجابية للحد من الظاهرة بدل أن تزيد من انتشارها؟ وكيف يتم ذلك؟.

الفصل الأول

البناء النظري لموضوع الدراسة

الفصل الثاني

الإطار المنهجي للدراسة

المبحث الأول

ماهية النسق الأسري

المبحث الثاني

قراءة تاريخية للطلاق وأشكاله

الفصل الثالث

الإطار الميداني للدراسة

المبحث الأول

عوامل الطلاق

المبحث الثاني

أسباب الطلاق وآثاره

الخاتمة

نتائج الدراسة

قائمة المراجع

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

تخصص علم الاجتماع العائلي

"الملحق رقم:01"

دليل المقابلة

التاريخ:.../...../.....، الساعة: من.....إلى.....، اليوم:.....، المكان:.....

تحية طيبة،

إننا نشكركم مرة أخرى عن منحنا جزءا من وقتكم ونذكركم باسمنا: الطالبة **"هرندي كريمة"** إننا ندرس في جامعة عبد الحميد بن باديس تخصص علم الاجتماع العائلي، جئنا لمحاورتكم في إطار بحث يتناول موضوع: **"تدخل الأهل وعلاقته بالطلاق".** إذا كنتم لا ترون مانعا في ذلك، فسأقوم بتسجيل كلامكم حتى أتذكرهن أعاهدكم أن ما تدلون به سيمحى بمجرد انتهاء البحث. بطبيعة الحال فإن كلامكم سيبقى جد سري ولا يذكر اسمكم إطلاقا. إذا كنتم الآن مستعدون، بعد أن تم إعداد وتجهيز كل شيء، سأشرع في طرح الأسئلة المتعلقة بالأهل وبكم شخصيا.

المحور الأول: البيانات المتعلقة بالاختيار الزواجي وعلاقته بتدخل الأهل .

هل يعد نوع الاختيار الزواجي سببا من أسباب تدخل الأهل؟

1-ما هي السن التي تم فيها زواجك؟

2-كيف تعرفت على شريكك؟

3- هل تلقى زواجك قبول كل الأطراف؟

المحور الثاني:البيانات المتعلقة بنمط العلاقات الاج بين الزوجين والأهل وسلطة اتخاذ القرار.

ما طبيعة نمط العلاقات الاج السائدة بين الزوجين والأهل؟

في يد من سلطة اتخاذ القرار؟

1-هل يوجد بعائلتك مطلق؟

2- كم عدد القاطنين معك بالمسكن؟

3-كم دامت مدة زواجك وأنجبت؟

4-ما موقفك من الزوجة التي تفضل الإنفراد بالمسكن الزوجي؟

5-هل سبق لك وأن غادرت المنزل نتاج مشكلة ما؟

6-هل تعانين من مرض مزمن؟ وماذا عن زوجك؟

المحور الرابع:**البيانات الشخصية:**

1-سن الزوجة:

2-سن الزوج:

3-الأصل الجغرافي:

4-المستوى التعليمي للزوجين:

5-عمل الزوجـة:

6-سنة الزواج:

7-سنة الطلاق:

8-مدة الزواج:

9-مدة الطلاق:

10-السن عند الزواج:

11-السن عند الطلاق:

12-فارق السن بين الزوجين:

13-نمط الإقامة:

14-عدد الأطفال:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

تخصص علم الاجتماع العائلي

"الملحق رقم: 02"

دليل المقابلة

التاريخ:.../...../.....، الساعة: من.....إلى.....، اليوم:.....، المكان:.....

تحية طيبة،

نشكركم مرة واحد أخرى على اللي منحتم لنا شوية من وقتكم وقبل ما نبداو معكم نذكروكم باسمنا: الطالبة **"هرندي كريمة"** نقراو في جامعة عبد الحميد بن باديس تخصص علم الاجتماع العائلي، جينا باه نحاوركم في موضوع متعلق ب: **"تدخل الأهل وعلاقته بالطلاق".** وإذا كنتم ما تشوفوش اي مشكلة في هذا، غادي نسجل كلامكم غير باه نعقلوا عليه ونعاهدكم بلي الشيء اللي غادي تقولوه لنا يتمحى غير كنكملوا بحثنا. بطبيعة الحال و كلامكم يبقى سري وما غاديكش ينذكر اسمكم. إذا راكم دروك مستعدين، بعدما وجدنا كل شيء، نبداو على بركة الله في طرح الأسئلة المتعلقة بالأهل نتعكم من جهة وبكم شخصيا.

المحور الأول: البيانات المتعلقة بالاختيار الزواجي وعلاقته بتدخل الأهل .

هل يعد نوع الاختيار الزواجي سببا من أسباب تدخل الأهل؟

1- شحال كان عندك من سنة نهار اللي تزوجت؟

2-كيفاش تعرفت على رجلك؟

3- est ce que قاع la famille نتوعك ونتع رجلك كانوا موافقين على زواجك ؟

المحور الثاني:البيانات المتعلقة بنمط العلاقات الاج بين الزوجين والأهل

ما طبيعة نمط العلاقات الاج السائدة بين الزوجين والأهل؟

1- est ce que كاين في la famille نتعك واحد مطلق؟ شكون؟

2-كنت تسكن وحدك وإلا مع la famille داركم وإلا دارهم؟

3-شحال قعدت بعد زواجك وولدت؟

4-قلت لي تسكن مع la famille ، شحال من واحد يسكن معك؟

5-من كانت تصرا بيناتكم خلافات، كفش كنت تحليها؟

6-عمرك ولا غضبت؟

7- ما كنتيش مريضة بمرض مزمن؟

8- est ce que سبق لطليقك وتناول الخمر؟

المحور الثالث: سلطة اتخاذ القرار:

1-في الوقت اللي كان يخدم فيه رجلك وكنت تبغي soit تشري وإلا تروحي للحمام، وإلا عند داركم شكون كان يعطيك permission؟

2-عُمروا رجلك في يوم من الأيام وافق لك على حاجة أنتِ طلبتيها منه، ومن بعد دار في رأيه بسبب الأهل؟ شحال من مرة؟ وعلاه؟

3-في المرات اللي غضبت فيهم شحال قعدت عند داركم؟

4- est ce que كانت تصرا بين داركم وأهل رجلك des problèmes؟ والسبب؟

5-في la fin في الحالات اللي تعرضت لهم لتدخل الأهل، تقدري تعديلي الأسباب؟

المحور الرابع:البيانات الشخصية:

1-شحال عندك من سنة؟

2-أصلك من المدينة وإلا من الريف؟ واللي تزوجت عندهم وين يسكن؟

3- niveau scolaire نتاعك؟

4- تخدمي وإلا لا؟ فاه تخدمي؟ وشحال من عام وأنتِ خدامة ؟

5- العام اللي تزوجت فيه؟

6- العام اللي طلقت فيه؟

7- شحال من عام راك ملي تزوجت؟

8-شحال راك من لي طلقت؟

9- نهار الي تزوجت شحال كان عندك من سنة؟

10- وفي الوقت اللي طلقت فيه شحال كان عندك من سنة؟

11- شحال كان فارق السن بينك وبين راجلك؟

12-كنت تسكني وحدك وإلا مع الأهل؟

13-والديك حيين في زوج؟

14- عندك ذراري؟ شحال من واحد؟

الملحق رقم: 06

الجدول رقم: 01

الرقم	البيانات الشخصيــة للمبحوثات
01	26 سنة، المستوى التعليمي:ليسانس، طالبة جامعية، عاملة، زواج01.
02	22 سنة، المستوى التعليمي: الثانية متوسط، ماكثة بالبيت.عام زواج، زواج 01، سنة زواج.
03	49 سنة، المستوى التعليمي: السادسة ابتدائي، ماكثة بالبيت،أم لطفل، زواج أول،3 سنوات زواج.
04	60 سنة، دون المستوى التعليمي، ماكثة بالبيت، زواج أول،07 سنوات زواج.
05	29 سنة، المستوى التعليمي: ليسانس حقوق، أم لطفلة، عاملة، زواج أول، 03 سنوات زواج.
06	30 سنة، المستوى التعليمي: السادسة ابتدائي، ماكثة بالبيت، أم لطفل، زواج أول، 4سنوات زواج.
07	29سنة، المستوى التعليمي: الثالثة ثانوي، ماكثة بالبيت، زواج أول، سنة زواج.
08	30 سنة، المستوى التعليمي: الرابعة ابتدائي، أم لطفل، عاملة، زواج أول، 03 سنوات زواج.
09	54 سنة، المستوى التعليمي: ليسانس أدب عربي، عاملة، 31 سنة خبرة عمل، زواج أول، 14 سنة زواج.
10	49 سنة، المستوى التعليمي: الثانية ثانوي، ماكثة بالبيت، أم لطفلة، زواج أول، سنة زواج.
11	29 سنة، المستوى التعليمي: الثالثة ثانوي، عاملة، زواج أول، 03 سنوات زواج.
12	32 سنة، المستوى التعليمي: الرابعة متوسط، أم لطفلة، عاملة، زواج أول، 03 سنوات زواج.
13	40سنة، دون المستوى التعليمي، أم لطفلة، عاملة، زواج أول، سنة زواج.
14	40سنة، دون المستوى التعليمي، أم لطفلة، عاملة، زواج ثاني. سنة زواج.
15	40سنة، دون المستوى التعليمي، أم لطفلة، عاملة، زواج ثالث، سنة زواج.
16	32 سنة، المستوى التعليمي: ليسانس أدب عربي، عاملة، زواج أول، 7 سنوات زواج.
17	50سنة، المستوى التعليمي: الثالثة ثانوي، أم لطفلين، عاملة، زواج أول، 16 عام زواج.
18	35 سنة، المستوى التعليمي: ليسانس بيولوجية، أم لطفلين، عاملة، زواج أول، 03 سنوات زواج.
19	40 سنة، المستوى التعليمي: دون المستوى، أم لطفلة، ماكثة بالبيت، زواج أول، سنة زواج.
20	31 سنة، المستوى التعليمي: ليسانس لغة فرنسية، عاملة، زواج أول، سنة زواج.
21	50 سنة، المستوى التعليمي: ة الرابعة متوسط، أم لطفلين، عاملة، زواج أول، 17 سنة زواج.
22	53 سنة، المستوى التعليمي: دون المستوى التعليمي، أم لستة أطفال، عاملة، زواج أول، 20 عام زواج.
23	30 سنة، المستوى التعليمي: ة الرابعة متوسط، أم لطفل، ماكثة بالبيت، زواج أول، 4 سنوات زواج.
24	59 سنة،المستوى التعليمي:مستوى ثانوي،أم لطفلين،ماكثة بالبيت، متقاعدة،زواج أول، 3 سنوات زواج.
25	77 سنة، المستوى التعليمي: دون المستوى، ماكثة بالبيت، أم لثلاث بنات، زواج ثاني، 17 سنة زواج.
26	46 سنة، المستوى التعليمي: الثالثة متوسط، أم لطفل، عاملة، زواج أول، 07 سنوات زواج.
27	47 سنة، المستوى التعليمي: الثالثة ثانوي، أم لطفلين، عاملة، زواج أول، 10 سنوات زواج.
28	50، المستوى التعليمي: الأولى ابتدائي، أم لأربعة أطفال، عاملة، زواج أول، 15 سنة زواج.
29	57، المستوى التعليمي: الثالثة ثانوي، أم لثلاث أطفال، عاملة، زواج الأول، 20 سنة زواج.

الجدول رقم:02

الرقم	تاريخ زواج المبحوثات	تاريخ طلاق المبحوثات
01	2010	2013
02	2010	2011
03	1985	27.03.1987
04	1970	1971
05	2008	2011
06	2005	2013
07	جوان 2010	ديسمبر 2011
08	1992	1995
09	1998	2012
10	1991	1992
11	2007	2009
12	2000	2003
13	1976	1977
14	1977	1978
15	1978	1979
16	2002	2009
17	1994	2010
18	1999	2000
19	2000	2001
20	2010	2011
21	1983	2000
22	1970	1993
23	26.07.2007	2010
24	جانفي 1980	1983
25	03.11.1964	20.05.1981
26	1997	2004
27	1995	2005
28	1976	1988
29	1976	1996

الجدول رقم:03

الرقم	الزواج التقليدي	التعارف
01		زواج الأقارب
02	عن طريق أخت الزوج	
03	عن طريق أخت الزوج	
04	عن طريق أخت الزوج	
05		علاقة حب
06	عن طريق أخت الزوج	
07	عن طريق أخت الزوج	
08	عن طريق أخت الزوج	
09	عن طريق أخت الزوج	
10	عن طريق زوجة أخ الزوج (السلفة)	
11		Internet
12	عن طريق خالة الزوج	
13	عن طريق خالة الزوجة	
14	عن طريق خالة الزوجة	
15	عن طريق خالة الزوجة	
16		تعارف بالجامعة
17		زميل الدراسة
18	عن طريق صديق الأب	
19	عن طريق صديق الخال	
20	عن طريق شخص يعرف العائلة	
21	عن طريق شخص يعرف العائلة	
22	عن طريق الأب	
23	عن طريق أم الزوج	
24	عن طريق شخص يعرف العائلة	
25	عن طريق أخت الزوج	
26		التعارف أثناء زيارة مريض
27		رؤية الزوج لها بمقر عمله
28	عن طريق شخص يعرف العائلة	
29	عن طريق زوجة الخال بحكم الجيرة.	

الجدول رقم:04

الرقم	فترة الخطوبة
01	03 سنوات
02	عام
03	25 يوم
04	شهرين
05	عامين
06	عام
07	عامين
08	03 أشهر
09	06 أشهر
10	مدة قصيرة
11	عام
12	06 أشهر
13	أسبوع
14	بضع أيام
15	بضع أيام
16	06 أشهر
17	عام
18	04 أشهر
19	شهر
20	عام
21	عام ونصف
22	عام
23	أسبوع
24	03 أشهر
25	شهرين
26	عامين
27	06 أشهر
28	عام
29	03 أشهر

الرقم	السن عند الزواج
01	23
02	19
03	20
04	17
05	26
06	23
07	25
08	17
09	38
10	25
11	23
12	29
13	20
14	21
15	22
16	21
17	29
18	23
19	31
20	29
21	20
22	18
23	24
24	25
25	32
26	26
27	29
28	20
29	20

الجدول رقم:05

الرقم	الأصل الجغرافي للزوجين

01	الريف- الريف
02	المدينة- الريف
03	المدينة- الريف
04	الريف- الريف
05	المدينة –المدينة
06	المدينة- الريف
07	الريف- المدينة
08	المدينة- الريف
09	المدينة –المدينة
10	المدينة –المدينة
11	المدينة –المدينة
12	المدينة –المدينة
13	الريف- الريف
14	الريف- المدينة
15	الريف- الريف
16	الريف- الريف
17	المدينة –المدينة
18	المدينة –المدينة
19	الريف- الريف
20	المدينة –المدينة
21	المدينة –المدينة
22	المدينة –المدينة
23	الريف- المدينة
24	المدينة –المدينة
25	الريف- الريف
26	المدينة –المدينة
27	الريف- الريف
28	المدينة –المدينة
29	المدينة -المدينة

الرقم	المستوى الدراسي للزوجين
01	جامعي- ابتدائي
02	متوسط-ابتدائي
03	ابتدائي-دون المستوى التعليمي
04	دون المستوى-دون المستوى
05	جامعي- متوسط
06	ابتدائي- متوسط
07	ثانوي-متوسط
08	ابتدائي-ثانوي
09	جامعي- جامعي
10	ثانوي- ثانوي
11	ثانوي- ثانوي
12	متوسط- متوسط
13	دون المستوى-دون المستوى
14	دون المستوى- ثانوي
15	دون المستوى-ابتدائي
16	جامعي-ثانوي
17	ثانوي- ثانوي
18	جامعي- جامعي
19	دون المستوى-ابتدائي
20	جامعي- جامعي
21	متوسط- متوسط
22	دون المستوى-متوسط
23	متوسط- متوسط
24	ثانوي- ثانوي
25	دون المستوى-دون المستوى
26	متوسط – دون المستوى
27	ثانوي- جامعي
28	ابتدائي- ابتدائي
29	ثانوي- ثانوي

رقم	تاريخ الازدياد	السن الحالي	السن عند الزواج	فترة الخطوبة	سنة الزواج	سنة الطلاق	الفارق العمري	المستوى التعليمي	سبب الطـــلاق
1	1987	26	23	03 سنوات	2010	2013	/	جامعي	كذب الزوج.
2	1992	21	19	عام	2010	2011	8	متوسط	بسبب الأهل (الحماة الكبرى)
3	1964	49	20	25 يوم	1985	27.03.1987	5	ابتدائي	النفاس
4	1953	60	17	شهرين	1970	1971	/	دون المستوى	بسبب الأب.
5	1984	29	26	عامين	2008	2011	5	جامعي	مغادرة الزوج للبلاد (الحرقة)
6	1982	31	23	عام	2005	2013	/	ابتدائي	عدم نفقة الزوج + نقص الوازع الديني+ أخت الزوج.
7	1984	29	25	عامين	2010	2011	5	ثانوي	كذب الزوج (المسكن)
8	1983	30	17	03 أشهر	1992	1995	5	ابتدائي	الغياب المطول للزوج بسبب عمله البعيد عن مقر سكناه+عدم توأمة العقليتين
9	1959	54	38	06 أشهر	1998	2012	20	جامعي	حب الزوج للتملك المادي والمعنوي للزوجة +الربيب
10	1964	49	25	مدة قصيرة	1991	1992	02	ثانوي	السلفة
11	1984	29	23	عام	2007	2009	02	ثانوي	انعدام الثقة.
12	1981	32	29	06 أشهر	2000	2003	08	متوسط	علاقة بامرأة أخرى +سبب أم الزوج
13	1973	40	20	أسبوع	1976	1977	20	دون المستوى	سبب أم الزوج
14	1973	40	21	بضع أيام	1977	1978	10	دون المستوى	سبب أب الزوجة
15	1972	41	22	بضع أيام	1978	1979	10	دون المستوى	سبب أم الزوج
16	1981	32	21	06 أشهر	2002	2009	13	جامعي	بسبب الزوج
17	1963	50	29	عام	1994	2010	/	ثانوي	وجود امرأة أخرى بحياة الزوج
18	1978	35	23	04 أشهر	1999	2000	03	جامعي	سبب أم الزوج
19	1973	40	31	شهر	2000	2001	13	دون المستوى	الربيب
20	1982	31	29	عام	2010	2011	04	جامعي	سبب أم الزوج
21	1963	50	20	عام ونصف	1983	2000	10	متوسط	وجود امرأة أخرى بحياة الزوج
22	1960	53	18	عام	1970	1993	10	دون المستوى	بسبب تناول الزوج للخمر+ النساء
23	1983	30	24	أسبوع	2007	2010	10	متوسط	سبب أم الزوج
24	1954	59	25	03 أشهر	1980	1983	19	ثانوي	سبب أم الزوج
25	1936	77	32	شهرين	1964	20.05.1981	>02	دون المستوى	وجود ضرة + إنجاب البنات فقط
26	1967	46	26	عامين	1997	2004	14	متوسط	الربيبة
27	1966	47	29	06 أشهر	1995	2005	/	ثانوي	وجود امرأة أخرى بحياة الزوج
28	1963	50	20	عام	1976	1988	04	ابتدائي	الضرب المبرح
29	1956	57	20	03 أشهر	1976	1996	**07**	ثانوي	بسبب تناول الزوج للخمر+ النساء

الملحق رقـم:05

الملحق رقم:07

حالات الطلاق لولاية مستغانم:2006

الشهـــــر	حالات الطلاق	%
يناير	26	5.94
فبراير	36	8.24
مارس	**50**	**11.4**
أبريل	28	6.41
ماي	36	8.24
جوان	**49**	**11.21**
جويلية	**45**	**10.30**
أوت	33	7.55
سبتمبر	**42**	**9.61**
أكتوبر	21	4.81
نوفمبر	**43**	**9.84**
ديسمبر	28	6.41
المجمـــوع	**437**	**100**

الملحق رقم:03

المقابلة رقم: 24

شْحَالْ عَنْدَكْ من سنة؟ حاليا 59 سنة.

أَصلك من المدينة وإلا الريف؟ من المدينة، واللّي تزوجت به؟ من المدينة.

Niveau scolaire نْتَعَكْ؟ تَقريبا كِيف[2]ْ أنا وإيّاه، أَنَا secondaire تَعْ بَكْرِي، وهو ثاني ما شاء الله Niveau شْبَابْ.

تخدم حاليا؟ متقاعدة، وقبل ما تتزوج؟ ضَرْوَكْ رَانِي معيدة (الزواج02) هذا 02 رَانِي نَهْدَرْ لك على الطليق ما خْدَمْتَشْ حَبَسْنِي الخَدْمَة، قبل ما تتزوج به كنت خدامة؟ قْبَل ما نَتزوج به كنت خَدَامَة، قال لي: ما تَخَدْمِشْ قَعْدِي في الدّار، قال لك: أنا كافي شَرِي مكّان لَهْ تخدمي، ما دَارْ لَكْشْ هذا الأمر إشكالية؟ كِ نقول لك تْسَمَا قَاعْ اللّي طَلْبُونِي في الزّواج يقول لك هَكَا حَظي كِمَا يقولوا قَاعْ اللّي طلبوني في الزواج يقولوا لي تْحَبْسِي العمل. تْسَمَا رفضت شْحَالْ من واحد على العمل هذا مع المكتوب يلعب دور، قالوا لي نَضُوا لي قاع Familial، قالوا وْشَافُوا قَاع اللّي طلبوني للزواج بَقي لك تَقَعْدِي في الدّار، أَيَا عَمْدِي وَقَعْدِي في الدّار، هذا هو السبب اللّي خَلاّنِي نْوَافَقْ عليه. العام اللّي تزوجت فيه؟ جانفي 1980، والعام اللّي طلقت فيه؟ 1983، قعدت 03 سنوات؟ لا ma n pas رَكِ عارفة قْعَدْتْ فترة تَعْ الشرع في هذي الفترة جَبْتْ فيها 02 تَعْ الذراري، المدة الحقيقية اللّي قعدت فيها عنده؟ عامين وَشْوَيَة في العام 03 راح شْرُوعَاتْ وطلاق، زواجك الأول؟ واه، وهو؟ هو فَانِي زواجه 1 هو كان متزوج في فرنسا كان Immigré رَكِ عارفة زواج Immigré، تْسَمَا زواج2؟ في البلاد هو زواج أوّل فرنسا هذي كِ رَكِ عارفة Passeport وكان صغير، نْهَارْ اللّي تْزَوَجْتْ شْحَالْ كان عندك من عام؟25 سنة، وهو؟ 44 سنة.

سكنت وحدك وإلا مع الأهل؟ مع العْجُوزَة الله يرحمها، خرجت بالذراري؟ خرجت بالأول غضبانة تْسَمَا أنا تْزَوَجْتْ في جانفي تَرْفَدْتْ في ديسمبر 1980 تْسَمَا خْرَجْتْ غضبانة وْزَيَدْتُه في دارنا كِ قْفَلْتْ 06 أشهر عَاوَدْتْ رجعت، زَدْتْ رْفَدْتْ 02 في 1982 كِ خْرَجْتْ مَا عَاوَدْشْ وَلِيتْ، Safi في هَذيك الفترة العام اللّي قْعَدْتَهْ في الدار زَدْتْ 02، غْضَبْتْ خَطْرَا و02 بِلاَ رَجْعَة، سبب الغضبة؟ العْجُوزَة الله يرحمها، أحكي لنا؟ مِنْ جَابْنِي غضبانة ما جَابْنِشْ بَهْ نَطَّلقْ، كِ جَابْنِي قال: نْشُوفْ كِ نْدِيرْ رَيْحِ في داركم، في هَذِيكْ الفترة اللّي قْعَدْتْهَا في دارنا شهرين بْعَثْ لي ورقة

الطلاق بدون أيِّ...، هذه الغضبة 02؟ هي اللِّي عْلِيهَا Say ما رْجَعْتْشْ، بَصَّحْ غضبت قبلها؟ هَذيك غْضَبْتْ كِ كنت بالحمل الأول دَارَتْ فَتُونَة العْجُوزَة في الدار الله يرحمها، أَيَا خَرْجَتْنِي قال لها(الزوج): حرام عليك، نهار اللِّي جَابْنِي فيه بْلاَ مَا نَذْكُرْ المدينة، هَذَاكْ اليُومْ شَدِيتْ فيه (طلق الولادة)، وهذاك اليوم وْلَدْتْ فيه، هَذِيكْ الحرارة اللِّي عَايْرَتْنِي سَبَتْنِي زَعْمَا مَا خَلاَتْ لِشْ، صَحَ لا علينا تَمَ قْعَدْتْ 03 أشهر عَاوَدْتْ كِ رْجَعْتْ بالثاني وَقْعَدْ المشكل غِيرْ هو هو، مِشِي مْعَبْرَتْنِي قَاعْ، هي من غِيرْ هو عَنْدْ أمّه يْسَعَفْهَا بَزَافْ الله يرحمهم قاع رَاهُمْ فِي دار الحق حتى هو توفى، يْسَعَفْهَا بَزَافْ، كِما نقول وَلَوْ أنا رَانِي مظلومة ما يَعْطِنِشْ الحق، الحق غير لها ma n'pas ما يقول لَشْ أَصَبْرِي وإلاّ صْبَرْتْ هَذَاك حَدِي الصّبر ما نقول لاَ دَارُوا لِي لاَ عَمْلُوا لِي، كَانَت هي ما نِشْ عارفة غِيرَة ما نِشْ عَارْفَة، مِنْ غِير ولدها الوحيد، لْحَدْ الآن السبب ما بَانْشْ مُقْنع وإلاّ معين، قلت لك: كِ شَافْهَا كُثْرَة عْلَيّ في هذي الغَضْبَة اللِّي عْلِيهَا مَا رْجَعْتْشْ، قال لنا تْفَهَمْنَا فِي هَذِيكْ اللِّيلة قال لي: نَدِيكْ غَدْوَا لداركم مَنْهَا تْرَيَّحِ و مَنْهَا تْشُوفِ داركم رَكْ في شْحَالْ مَا جِتْشْ، قال لي: مَنْ بَعْدْ نْشُوفُوا لْهَا حَلْ، أَنَا قلت فلربما هذي تكون لي السبب، قْعَدْتِ مَا كان اتصال بِينَتْنَا، ما يْعَيَطْ لي وأنا غِيرْ نْقَارَعْ[3]، فَاتْ شْهرين نْقَارَعْ بِلِي يْجِي يَدِّينِي حَتَى جاءتني ورقة تَعْ الشرع، كِ رُحْتْ نَوْقَفْ في الشْرَعْ طَالْ في الشرع الطلاق مباشرة تْوَافَقْنَا قاع، قال للجُوجْ هَذَا حَدْ الباب مَا نَنْجَمْشْ، مَكَنْشْ قَاعْ أسباب، الجُوجْ بروحه ما اقْتَنَعْشْ بهذا الطلاق en dépêche طَلَقْتْ، ما بْحَتْشْ على السبب؟ شَا تَبَحْثِي شَا يْدِيرْ المَيت في يَدْ غَسَالَهْ، مَا كَنْش عَنْدِي معه اتصالات بَكْرِي مْزَيْرِينَا والدينا خرجتِ[2] ما تَهَدْرِشْ ma n'pas معه، والديك كانوا حيين؟ كانوا حيين، وهو؟ لا باباه قاع ما نَعَرْفُوشْ كَانْ متوفي، وأمّه فِي هَذَاكْ القِيسْ (الوقت) كانت حية، والأهل من رَسْلُّوا لكم ورقة الطلاق ما حَاوْلُوشْ يستفسروا على السبب؟ ضَرْوَكْ حْنَا مَن تْجِيكْ ورقة تْرُوحي لدار الشرع كنت صغيرة 20 عام والمقابلة الشخصية تجوز غير للزوجين، يَدَخْلُونَا وَحْدَنَا مِشِي مْعَ Public الجُوجْ يَهْدَرْ وِيْهَدَرْنَا شْوَيَة، قال لي الجُوجْ: شَرَاكِ طَالْبَة، قلت له: أنا رَانِي بَغْيَا نَرْجَعْ لأولادي أنا ما درتش حاجة (لم أقم بأي شيء) أنا جئت ضيفة أعطيته لقطات، سمعني شوية فاني لِقْ ما تْكَثْرِشْ المقابلة، وهو حَطْ رَأْسَهْ وْقَالَهْ الجُوجْ رَكْ تْيَتَمْ في أولادك، قال له: بِلِي الله غالب ما نَنْجَمْشْ نَسْمَحْ فِي أمَا هذي الكلمة، قَال لَهْ: ما رَنَشْ نقولوا لك اسْمَحْ في أمّك فَانِي الزوجة عندها الحق والأولاد قال له: لا، خلاَوْهَا لْنَا (الجلسة) كِ شُغْلْ أَعْطَاوْنَا فرصة، قاله: نعطيكم un délai بَلاَكْ تَتْرَاجْعُوا على رأيكما، أَعْطَانَا هَذَاكْ Délai تَعِ un mois، après un mois دْخَلْتْ للشْرَعْ Normal دَرْتْ أَنَا محامي ودَارْ هو محامي،

قال لي المحامي: 90% زَعْمَا من عَنْدَكْ الذراري ما تَتَطلَّقْشْ، المحامي رَكِ عَارْفة سامحهم الله غير بَاشْ يَدُوا دْرَاهُمْ، أَنا فرحت في هَذِيكْ الساعة، أنا بَطّلتْ خَدَمْتِي مَا كُنْتْشْ نَخْدَمْ هَكَا السبب خْرَجْتْ وَمَنْ بَعْدْ هو تزوج وعَاوَدْ الزواج Normal كِ عاود الزواج صْرَا لَهْ نَفس المشكل مع المرأة 02، قعد عامين وتزوج أنا مُورَاهْ قْعَدْت 10 سنين ما كَنْشْ حاجة، السبب تَعْ الطلاق؟ زَعْمَا أنا مِشِي حصّلت في الأم، لَخَطَرْشْ الأم قالت: أنا ما نَسْتَحَقْشْ هذا المرأة هذا ما كان، نهار اللّي تزوجت كانت موافقة على زواجك؟ وَاهْ هي جاءت خَطْبَتْنِي فرحت بي، الناس اللّي يعرفونا يَعَرْفُوهُمْ نَعْتُونِي لَهم، جاءوا شَفُونِي هَذي هي،العائلة اللّي تَعْرَفْ أنا تَعْرَفْ عائلتي تَعْرَفْهُمْ هُمَا، عندهم شْوَيَة lien de parenté كِ كَانُوا يْحَوْسُوا قالت لهم نَنْعَتْ لكم، كُنْتْ نْقَرِي جاء شَفْنِي، كانت مْوَافقة وْعَجَبْتْهَا العائلة زَعْمَا Normal مَا كَنْشْ كِمَا قال لك المصري هذا الشْجَار لِيَبْدَأ بَكْرِي، والعائلة نْتَعَكْ كانت موافقة على زواجك؟ واه، الاختيار هي اختارتك؟ لا تْسَمَا اختاروني في 02، هُو نْهَار جاء شَافْ جاء مع أمه وحيد متفاهمين عندهم شْوَيَة عقلية تَعْ قور(أجانب) كِ جاءوا على أساس يْشُوفُوا مع أمه قال لها: هذي البنت عَجْبَتْنِي على حْسَابْ العائلة اللّي حكت لي والله أعلم، ما طولنا لا في الخطبة لا في وَالُو مَا طَوَلْنَاشْ، شْحَالْ قعدت؟ حْنَا في Début de l'année أكتوبر الدَخْلَة الدراسية، جانفي تزوجت، عْقَدْتْ منّا تزوجت منّا؛ واه خَاطَرْ بْعَادْ، نْهَارْ اللّي عْقَدْتْ دَاوْنِي حْنَا بَكْرِي كانت الفتاحة قبل، أسبوع هما بعاد شْوَيَة، والأسبوع 2 جَاءوا وَعْقَدْنَا رُحْتْ معهم، نْهَارْ العْقِيدة سَهَلْتْ معهم، من وصلت مَا حَسِتِشْ بِلِي أهله ما رَاهُمْشْ مْوَافْقِينْ عْلَى زواجك؟ الأهل كَايَنْ غِيرْ أمه هو واحد عند أمه، لا هذاك الشهر الأول الحمد لله ما شاء الله تقول أم، بَصَّحْ من بعد شهر تقول قَاعْ مِشِي هي، جَابْنِي ضيفة لدارنا زَعْمَا من بعد هذاك الشهر جَابْنِي بَتْنَا ليلة وْغَدْوَا كِ وَلِيتْ صَبْنَا قَاعْ امرأة واحدة أخرى، دِيرْ تَرْدَخْ في البِيبَانْ، كِ شُغْلْ رَفْضتني مِشِي بَغْيَتْنِي، خَطْرَشْ أَهْلِتْهَا قَاعْ بْغَوْنِي، شهر قاع جاءونا زَارُونَا، تْبَادْلْنَا الزيارات الأهل تَعْ العْجُوزَة ما شاء الله، مَا نِشْ نَشْكُر في رُوحي كُنْت إنسانة نَدْخَلْ في الناس نَهْدَرْ 25 سنة في عمري قْفَلتها عَنْدْهُم لْحَدْ الآن أَوْلادي يْرُوحُوا عندهم زيارات رَاهُمْ متزوجين، عندي 02 تَعْ العَرائس أَولاد هذا المرحوم، يْروحوا لْأَهْلِيتْهُم تقول لهم: أمكم ما شاء الله زَعْمَا يَبْغُونِي مَا خَسَرْ تْشْ مْعَ تَا وَاحَدْ، مَا كسَّرْتْ هَذيكْ الدار قاع العام مْبَلْعَة، مَنْ تْغيرت مُعاملتها ما عْرَفْتْشِ الأسباب؟ ما تَتْصَنَتْ لِشْ يا بنتي تَعَرْفِ والو رَه في دار الحق، وصلت قلت لها: دِرِينِي بنت أنتِ أم وأنا بنتك طبعها هَكَا، بَصَّحْ حتى من فات الأوان وسنين من بعد وَلاَّتء كِ شُغْلْ نادمة جاءت عندنا حتى للدار، تْحَسِي بالندم وأنا تْلاقِيت بها في وَحْدْ المناسبة هْدَرْتْ مْعَهَا عادي كِ شُغْلْ حَاجة ما صْرَاتْ مَا بْغِتْشْ نَقْبَاحْ معها كانت طَّفْرَتْ، وهو قاع مَدَاْشْ عليّ نظرة، كما

نقولوا غِيرْ الله غالب عليه، هذي هِيَ قصتي، Safi مِشِي هو السبب الأساسي؟ لا مَا نْكَذْبَشْ، بَصَّحْ ما كَنْشْ سَنَدْ قَدْ اللِّي يْدَافَعْ عليّ، كان يصرف عليك؟ أنا شْحَالْ قْعَدت ما قْعَدْتْشْ بَزَاف مِشِي يصرف[2] زَعْمَا في البيت تَأكلي وْتَشَرْبي،كان دخل من فرنسا بَصَّحْ هو مِشِي كِما les immigrés تَعْ بَرَا هو قاري، دَارْ مَحَلْ هنا، دَارْ تجارة، زَعْمَا من جهة لا بأس به لا من جهة ماديا وإلا ثقافيا وإلا قَاع، ما نَكْذَبْشْ قاع رَهُم في دار الحق، علاقتك مع عجوزتك؟ قلت لك: أنا نهار الأول رُحْتْ غريبة وصغيرة، زَعْمَا نَزِيتْ لها، ما نَكْذَبْشْ نْهَارَاتْ نقُول هذا مَا نَدِي نَحْكُوا نَدُوا وَنْجِيبُوا حتى تقول أم وصاحبة مع صاحبتها، و نْهَارَاتْ من صْبَحْ ربِّ تَصْبَحْ قَلبي مْزَيَّر نْوَلِي نْفَتَشْ في روحي، ونقول: شَا دَرْتْ لهذه المخلوقة، نَرْقُدْ ما عندنا وَالُو، نْقُولْ لها تصبحي بخير، الصباح تبدأ ضوء لا ضوء الله إلا من رب وإلا حاجة واحد أخرى، نَقْعَدْ مْكَمْشَةْ قَعْدَا غِيرْ روحي وهو يَخْدَم قاع النهار بَرَا، من يْجِي يْصِيبْنِي مْكَوَّشة وأمه ثاني هو فاني المخلوق يْوَلِي منفعل وكل شيء، كما يقولوا ما طاب ما نحرق بانت له غِير تَعْ الانفصال، يوميات بعض المشاكل اللي كانت ديرهم لك؟ دير un croyable كِمَا يقول لك القَاوْرِي (الأجنبي) وَصْلَتْ لدرجة عَيْرَتْنِي بِوَالْدي؛ شفت المرأة تْجِي حَساسة كِ يْذَكروا لها الوالدين، تقول لي: إلا عندك القلب روحي ما تَقَعْدِشْ، وَلْدِي قَادْرَة زَعْمَا نْزَوَجْه، هَذي هي المَشَاكل، نقول له علاه جَبْتُونِي غْبَنْتُونِي، قَلْعُوا لي بْلاَصْتِي كنت خدامة ضَرْوَكْ لاَ خدمة لا وَالُو، تَرْدَخْ الباب وتروح تغيب قاع النهار يقولوا الناس هي دارها مِشِي داره، تروح تغيب قاع النهار، يجي يقول لي: وِينْ رَه، نقول له: خرجت من الصباح، يْوَلِي المخلوق مسكين يَنْسَف ويقول لي: ما كان والو، ما يطيب ما يَنْحَرق، يْوَلِي يْحَوَّسْ(يبحث) عند Familial يْدُورْ قَاع عندهم يْجِيبْهَا معه في اللُوطو(السيارة) خَطْرَتْشْ مَا تَبْغِشْ تْجِي، وخَطَرْتْشْ تِجِي غِيرْ وحدها، من تْجِي تْبَلَعْ على روحها في البيت، نْعَيَطْ لها رْوَاحِي تَتْعَشايْ مَا تَبْغِشْ تْبَلَع على روحها، فاني يا مات (أيام) وْتَرْجَعْ غِيرْ روحها غِير هكا حتى اللِّي جِيتْ، التالية تَعْ اللِّي خرجت، Comme paras ère كِ جاء داخل سمع الزْقَا(الصراخ والمناوشات الكلامية) كِ صَابْ الزْقَا مَا يَحْمَلشْ الزْقَا، التالية كِ جاء وْصِابْ هَذَاك الزْقَا قال لها: نذير لك الحل نْتَعْك ضَرْوَكْ نَدِيهَا لدارهم قالت له: واه ما نَسْحَقْهَشْ، رْفَدْنِي في الطريق جَابْنِي قال لي: فترة وفائتة، قلت: زَعْمَا ضَرْوَكْ تَتَسَقَمْ الأُمُور وْنَرْجْعُوا كِمَا بَكْرِي وَيْصِيبْ لي حل، mais finalement، ما حاولتش باه تردك؟ هي لا، ندمت بَصَّحْ plus tard، قالتها لك علنية؟ تْحَسِي، كِفَاه؟ من تَهْدَرْ مْعَكْ تَهْدَرْ مْعَكْ عادي وَاحَدْ مَنْ ما يْوَلِشْ يَبْغِي وَاحَد ma n’pas ما يَخْزَرْشْ فيه، زوجك كان فيه مرض مزمن؟ لا، وأنت؟لا، من كنت تمرضي كان يديك للطبيب؟ هَذِيكْ عامين الحمد لله ما مَمْرَضْتْشْ، كانوا يْخَلُوكْ تروح لداركم؟ دارنا من

المسافة بعيدة زَعْمَا من السيارة، ما كُنْتْشْ دِيرْ لَكْ مشاكل على مسألة زيارة الأهل؟ خَطْرَتْشْ كِمَا يقولوا بالعامية تَخْبَطْ وَتْزَرْوَطْ، يقترح عليها هو يقول لها: تروح معنا ما تَبْغِشْ في الرجوع نَرْجَع دِيرْ لِي une drame تَشَنَفْ وقاع، شْحَالْ قْعَدْتْ مَنْ زواجك وَرْفَدْتِ الكرش؟ الأول 3 mois ما قالت لك في هذه المدة وَالُو؟ لا ما عَنْدْهُمْشْ هذي، الكذب حرام كِما نقولوا الشهر 01 لا ،02 لا، 03 واه، ما كَنْشْ يتعاطى زوجك الخمر؟ لا، كانت أدخل روحها؟ واه، مثلا؟ مثلا في اللّيل من نْقَسْرُوا كِ شُغْلْ تْحَوَسْ تَهْدَرْ غِيرْ هي وَإياه Dé fois نَقْعَدْ نْشُوفْ بِعَيْنِي شَا نْدِيرْ نْرُوحْ نَرْقَدْ ونْخَلِيهُم شُوفِي ما كَنْشْ هَذاك التواصل.

من طلقت حَسِيتْ بالندم؟ مِشِي أنا طلبت الطلاق، ونندم نَدَمَا الحسرة وَدِيتْ وْلِيدَاتِ صغار الحمد لله الواحد رَهْ بَصَّحْته، نْضَرِيتْ مَا نَكْذَبْش عليك، ضَرْوَكْ نقول، ضَرْوَكْ المرأة من تكون عاملة وتْصِيبْ روحها fardeau مع ذراري مِشِي غير تتألم تتمزق، تَنْضَرِي بَالبَزَافْ مِشِي غِيرْ بَشْوَيَة ماديا ومعنويا، وتقولي: زَعْمَا حَيَاتي رَاحَت بَزَافْ صْوَالَحْ، ضَرْوَكْ أنا تزوجت بَشْ نبدل حية واحد أخرى، تْصِيبِ رُوحَك بَدَلْتِهَا بالأسوأ، ربِّ فاني ما يْخَلِشْ قْعَدْت فترة نَجْرِي على العمل تعِ،وعَاودت استأنفت الحمد لله، كبّرت وْلِيدَاتي، الحاجة اللّي كُنت تقوليها بزاف بينك وبين نفسك ؟ شُوفِي هي الطلاق حتى واحدة ما تتمنى الطلاق هذي الأولى، و02 المرأة من تتزوج ما دِرْشْ قَاعْ في بالها بِلِي تَطَلَقْ أي امرأة، ضَرْوَكْ من تْجِي الحاجة فوق بدك؛ زَعْمَا تْوَلِي تسلمي للواقع خَطَرْ علاه أنت تقولي تزوجت شُفْتِ أَماتنا والدينا يقولوا لنا إنشاء الله حتى تدفنيه وإلا يدفنك، حْنا هكا نَتْمَنَاوْ حتى ولو يْكُونْ المشاكل، المرأة قاع تْعَاود الزواج وإلا كِرَاهُم متزوجين قاع عندهم مَشاكل، ضَرْوَكْ أنتِ تجي حاجة فوق ودك، ضَرْوَكْ أنا نْحَلْ لك الباب الله لا يْقدَر ونْخَرْجَكْ وأنت مِشِي بَغْيَة الخَرْجَة بَصَّحْ كِ نَدَمْرَك وَنْبَلَع الباب تْسَقْرِ(تقفزين) من الباب، تْكَسْرِي الباب، رَانِي رفضتك ما عَنْدَكْشْ حل واحد آخر، واحَدْ كِ يرفضك كِشُغْلْ المجتمع رفضك هذا هو الطلاق، خلينا الطلاق التعسفي وبعيد الشر الطلاق تَعْ الزنا، زَعْمَا الصْوَالَحْ كْبَارْ، وَحْنَا طلاق غير بِالتْزَلْبِحَة(على حين غرة) مَا عنده حتى معنى؛ أم ما بْغَتْشْ امرأة وَلاّ مَا حْمَلْتْهَشْ وإلا ما جَاتْشْ على قلبها، من تلاقيت بها من بعد ما essaye تسألها على السبة التغير؟ لا (متعجبة ومستنفرة استنفار استنكاري) النفس عزيزة ما نَكْذَبْشْ عليك، حْنَا كِراك أخبارك كانوا الذراري بناتنا، تلاقينا شْحَالْ من مناسبة نْسَلْمُوا كِراك تْسَقْسِينِي وَنْسَقْسِيهَا وSay ما نَجْبَدَلهْا ما وَالو، أنت تْفَضْلي الواحدة اللّي تتزوج تسكن وحدها وإلا مع الأهل؟كَايَنْ اللّي ساكنة مع الأهل هذي مِشِي قاعدة لِقْ تَبْنِي عْليها الأساس تَعْ الزّواج؛ خَاطَر علاه كَايَنْ اللّي راهم مع العْجُوزَة ونَعْرَف

plusieurs cas و كَايَنْ العكس ساكنين وحدهم ومِشِي سعيدة، الزواج مِشِي دار وإلا الأهل وإلا البيت المنفرد مِشِي مقياس، نَعْرَف حالات كِمَا هَكْ ونَعْرَف حالات كما هَكْ، وهي كِكُون الزوج قَاع نْرُوحُوا وَنْوَلِي العْجُوزَة وقاع يْكُونْ طَايْرِينْ في السماء 7 بَصَّحْ يكون الزوج عندك la cuis السند تَعه، ويعرف كِ سَيَّرْ الأمور نْتَعَه، خَطَرْشْ بَكْري فاني أمهاتنا نْغَبْنُوا، بَصَّحْ مِنْ يْكُون الرجل إلِّي هو الزوج يْكُون متين ويعرف كِ يتصرف مع الزوجة ومع الأهل كما قال لك: ما تْجَوَعْ الذئب ما تْغَيَضْ الراعي، الأم إذا كانت ظالمة يْدِيرْهَا في حَدْهَا بطريقة غير مباشرة مِنْ يْكُون رأسه ورأسها يَعْرَف والزوجة كيف[2]، وإلاّ يْطِيقْ ما يَدَخَلْشْ ma n’pas روحه جاء مثلا صَابْ الزوجة والأم مَتْفَاتْنِنْ فتنة صغيرة، نْقولوا يضرب الباب ويخرج مثلا اللِّي يَبْغِي السِّلم في الدار السلامة كما يقولوا يْدِيرْ دُورَا وَيْجِي، حْنَا النساء نْوَلُوا في رَحْبَا كِمَا يْكُونْشْ 03 بنتنا، ضَرْوَكْ أنتِ الزوج لا مَعْطَاكْشْ أنا قلت لهم: حشاك شبهت روحي بالسيجارة اللِّي يَكْمُوهَا الرجال هي تشعل غِير من جهة كِ تشعلها من جهتين ما طِيقِي تَكْمِيهَا، أنا هَكاَ مثلت روحي في زواجي قلت لهم أنا سيجارة مشعولة من الطرفين، ما مَلْتْ لا مَنْ لا مَنْ كُونْ مثلا جاءني غير الزوج حتى ولو كان في 7 عاهات كُونْ تْقَبَلْتْ علاه لَخَطَرْشْ عَنْدي سند تَعْ العْجُوزَة؛ لَخَطَرْشْ العْجُوزَة كِ تكون مليحة تْنَزِي لْهَا تضمك كالبنت، تْخَلِيكْ تْعِيشِي وَتْنَالِ من بعد؛ خَطَرْ الزّوج عنده غِيرْ فترة وْيَتْسَقَمْ وإلا العكس كُونْ كان العكس الزوج مليح والعْجُوزَة دونية ما دِرِشْ حاجة بالعْجُوزَة هذي عجوزة وخَليها تَعْيَا وْتَكْبَرْ، مَرينا بحالات كما هكا العْجُوزَة ما نقول لَكْشْ قبيحة فَايْتَ قبيحة بَصَّحْ كِ يكون الزوج مليح تَصَبْرِي، أنا عندي بنت عمي كما هكا دَارَتْ فيها العْجُوزَة اللِّي ما يَنْدَارْشْ الرجل مْلِيحْ ونالت من بعد هذيك العْجُوزَة اللِّي كانت هكا مُوذِيَة وَصْعِيبَة ولاّت لينة، وَلاَّتْ تَبْغِي هَذِيكْ الإنسانة وطلبت منها السّماح، قالت لها: أنا دَرْتْ فيكِ وصبرتِ لي، صَبْرَتْ بَصَّحْ كان الزوج مْسَقَمْ، ضَرْوَكْ أنا لا مَنْ لا مَنْ هو مَا كَنْشْ سند يَسْكُتْ مَا يْدَافَعْشْ عليّ، وهي عَاطْيَتْنِي الحَسْ كِ دِيرْ هَذيك أنا قلت لك مثلت روحي بهذا المثل سيجارة مشعولة من الطرفين ما تْطِيقِي تْمِيلِ مَنْ مَا تْمِيلِي مَنْ، المشكلة اللِّي دَارَتْهَا لك لحد الآن رَكِ مَتْفَكْرَتْهَا؟ أنا هذوا مشاكلها من اللِّي دْخَلْتْ عَنْدْهَا حتى خرجت الزْقَا و السَبَانْ والمْعَايَرْ وقلت لك تَخْبَطْ وَتْزَرْوَطْ تَا اللِّي طلقتني، حتى اللي خَرْجَتْنِي هَكَا بالألفاظ هذي، قالت له: مَا نَقْبَلْهَش parce que علاه ما تَنْسَايْشْ بِلِي دَارْها، مَا نَقْبَلْهَش في داري 02 تَع الذراري و مَا نَقْبَلْهَش في داري.

"الملحق رقم: 04"

المقابلة رقم:27

شْحَالْ عَنْدَكْ من سنة؟ 47 سنة.

أَصْلَكْ مَنْ المدينة وإلاّ الرِّيف؟ من الرِّيف، وهو؟ الرِّيف.

Niveau scolaire نْتَعَكْ؟ terminal، واللِّي تْزَوَجْتْ بِهْ؟ la licence.

حاليا رَكِ خَدَامَة، وْنْهَارْ اللِّي تْزَوَجْتْ كُنْت خَدَّامَة؟ لاَ مِنْ كُنْت عَزْبَة كُنْت خَدَامَة، مَا دَارَتْ لَكْشْ الخَدْمَة problème؟ لا هو كان مستفاد من الخَدْمَة تَعِ، هُوَ تْزَوَجْ بِيَّ عْلَى جَالْ الخَدْمَة تَعِ مِشِي لشخصي، أنا تْزَوَجْنِي عْلَى جَالْ الدرَهْم، يْحَوَّسْ عْلَى الدْرَهْم.

العام اللِّي تْزَوَجْتْ فيه؟ 1995، العام اللِّي طَلَقْتْ فيه؟ 2005(مدة الزواج 10).

زواجك الأول؟ وَهْ الأول والأخير، وهو؟ إلاّوّل.

نْهَارْ اللِّي تْزَوَجْتْ شْحَالْ كان عندك من سنة؟ 29 سنة، فارق السن بينك وبينه؟ كُناَ عام واحد.

كُنْت تَسَكْنِ وَحْدَكْ وإلاّ مْعَ الأهل؟ من الدقيقة الأولى سْكُنْت وحدي، هو كان عَنْدَهْ سُكْنِى وَحْدَهْ، وْشُفْتِ بِنْتْ الرِّيف ma t proposé بَشْ exigé وإلاّ تَشْرَطْ على الرجل دِيرْ لِي سُكْنَى، حْنَا عادي في العائلة عادي، من كان بَغِي يسكن وحده ويتحرّر parce que عندهم شْوَيَة المحيط تَعْهُمْ كِ وَالُو، مَا خْلَقْشْ هذا مشكل بالنسبة للأهل؟ بالعكس أمّه كانت باغيةparce que عندها بناتها بزاف كان ما دببها كِ يْتْزَوَجْ خرج عليها، كانوا حيين والديه؟ ما زالوا حيين، ووالديك؟ ما زالوا حيين، خرجت بالذراري؟ 02 بنات و02 أولاد.

سبب الطلاق؟ كاين أسباب كثيرة، الأّولى كِ الرّجل يْتْزَوَجْ بِكْ وَيْكُونْ طَامَعْ فيك، وفي درَهْمك déjà هنا تبدأ المشاكل تْحَسِي روحك أنتِ مَا تساوي وَالُو la nuit de noce تَعْ تَمَ اكتشفت كل شيء، شَفْتِ النّاس كِ يْبَارْكُوا لَكْ يَعْطُوكْ الدرَهْم قال لي: مَدَابِكْ تَعْطِيهُمْ لِي رَهْ فيِّ الدِّينْ، أنا مِنْ هَذِيكْ اللّحْظة عْرَفْتْ بِلِي قَسْتْ روحي في جهنّم وSay، مَنْ بَعْدْ قُلْتْ: لاَ الصَّحْ بَلاَكْ رَهْ عنده، خْلَقْتْ لَهْ قَاعْ الأعذار، المرأة الجزائرية كِ تَخْلَقْ الأعذار، تقول لك: مَا عْلِشْ وْمَا عَنْدُوشْ وْمَدَبِيَا رَجْلِي نَرْفْدَهْ قُدَامْ النّاس، وهو كَانْ chef service في la CNP يَخْوَنْ الدرَاهْم يْجِبُوا لَهْ Les Clients تْطِيحْ فِي يَدَهْ 30 مليون، مَرّة بَعْتْ حْدَايْدِي (الذهب)، وْمَرّة Coffre تَعِ صُوفِيتَه قَدَاشْ مَرّة، زَعْمَا مِنْ Début وْأَنَا غِيرْ نْرَقَعْ، رَكِ عَارْفَة الوسط الرِّيفي نتَعنا يقولوا

طَلْقَتْ بَشْ تْدَبَرْ رَأْسْهَا، وْأَنَا دَارْنَا كَانُوا contre الطَّلاَق، كل خطرا[2] يقولوا لي: مَدَامْ عَنْدَكْ طفل قَاعْ مَا تَطَلْقِشْ، كُونْ كُنْت كبيرة حتى وِينْ كْبَرْتْ وْضَيَّعْتْ قَاعْ حَياتي وْجَبْتْ 04 ذراري بَشْ وَاحَدْ مَا وَلاَّ يْدَخَلْ فِيَّ زَعْمَا طَلَقْتِ قُومِي بَحرك، c'est vrai رَانِي نْعُومْ في بحري وحدي وأولادي ما سْمَحْتْشْ فِيهُمْ، المَشَاكِلْ اللِّي كانت بِينَتْنَا مَا يَصْرَفْشْ عْلَى أَوْلاَدَهْ مَا عْلاَ بَالَهْشْ بِلِي مريض وَالُو، السَّهرات في وهران وكأنّه جاء بي مَنْ عَنْدْ غَاشِيةْ هْنَا مَا هُوشْ من مستغانم، جَابْنِي هْنَا بَهْ يْكُونْ libre تْسَمَا مَا يَحْشَمْ لاَ مَنْ أَهْلِي مَا يْخافْ مَنْ أهله، مَا عْيِينَا وْكُنْت دائما نتستر عليه، خْرَجْتْ وْمَّا خَبَرْتْشْ دارنا، وَلاَّ هُوَ غِيرْ يْزِيدْ، وَلْدَهْ كان صغير يْنُوضْ يْصَلِي الفَجْرْ غِيرْ بَهْ نْحَسَّهْ، اتصلت بحصة دينية كَانوا يْدِيرُوهَا في الجزائر، قلت لهم: est ce que هَذا النَّعْمَة فِيهْ حْلال نْوَجَدْ لَهْ مَاكْلَتَهْ، قال لك: لاَ خَصْ طِعِيهْ بَشْ تْرَدِيهْ، تْحَطِ لَهْ المَاكْلاَ بَهْ يَحْشَمْ على روحه، دِيرِي لَهْ قَاعْ الحقوق الزوجية، فاقد الشيء لا يُعْطِيهْ، تَمِتْ مْعَهْ وِينْ وْصَلْتْ لمرحلة خْلاَّصْ، حْنَا الجزائريات شَفْتِ تقول لك: المهم رَانِي مْعَ أَوْلاَدِي، مِشِي يْسَكْنَكْ في الكِرَاءْ وْيَقْلَعْ لَكْ رَزْقَكْ، وتَنْتَظْرِ تَمَ دَرْتْ حَلْ لروحي وْدَرْتْ محامي، كانوا موافقين الأهل نْتَعَكْ على طلاقك؟ Say ضَرْوَكْ الأهل مِنْ كَانْ يْمَسْ لي في كرامتي مَا عْلَى بَالْهُمْش أَنَا دَارْنَا مَا نْطِقْشْ نقول لهم هذا الشيء، يَعْيَاوْ وْمَا يَبْغُوشْ عْلَيّ، قُلْتْ نَعْطِيهْ فرصة، ما كان وَالُو، كُنْت نَعْطِيهْ فرصة كان يعتبرها ضعف مني، شَفْتِ حْنَا الرَّجل الجزائري كِ خَمَّمْ بِوَحْدْ الطريقة أنّها ما عَنْدْهَشْ وِينْ تْرُوحْ مَثَلاَ مَا تَرْجَعْشْ بأولادها، بَصَّحْ ضَرْوَكْ المرأة كِرَهْ تَخْدَمْ رَهْ اكتسبت هَذِيكْ الحرية، كِمَا رَهْ هو مْعَيَ مَرَهْش طَايَقْ (قادر) يْعَيَّشْ لِي أولادي فِعْلا هذه النتيجة اللِّي وْصَلْتْ لْهَا، مِشِي العمل يْوَصَلْ المرأة بَهْ تَطَلَّقْ بالعكس الظروف القاسية هي اللِّي تْوَصَلْهَا، وْسَبَبْ آخَرْ مَا عَنْدُوشْ استقامة الوازع الديني قَاعْ ما عَنْدُوشْ؛ لِدَرَجَة أنه يَدْخَل يْصِيبْنِي نْصَلِي يْوَلِي يَضْحَكْ، زَعْمَا دَرْنَا لَه قَاعْ الطرق أنا وأولادي بَشْ يَحْشَمْ، يْدِيرْ القْدَرْ لِروحَهْ، وَلْدَهْ يَعَرْضُوهْ للجَامَعْ يَحْفَظْ القرآن حْفَظْ قَدَاشْ مَنْ حِزْبْ المفروض هُوَ يْرُوحْ، كُنْت لاَهْيَة مع أولادي بَهْ مَا يَتْعَقْدُوشْ من الوضع تَعْ باباهم، الأولاد كُونْ نْرُوحْ نْسَقْسِيهُمْ يقولوا لك: الحمد لله إِلِي رَنَا مع أُمْنَا.

كِفَش تْعَرَفْتِ عليه؟ أنا كان عندي درَاهْم في la CNP أنا قَاعْ ما نَعَرْفُوشْ بِلِي يَخْدَمْ تَمَ، رُحْتْ نْجِيبْ الدرَاهْم مَنْ تَمْ Si sur شَفْنِي، وَمَنْ بَعْدْ أرسل لدرانا، دارنا كانوا رَافْضِينَهْ رَفْضا تام، هو كان يْبَانْ لاَ بأس عْلِيهْ عاقل، وْخُويَا يْشُوفَهْ في الجامع، بَصَّحْ على جَالْ الوضع في دارهم وخْوَاتَاتَه كِ وَالُو قَاعْ رفضوا (أهل المبحوثة)، في يوم من الأيام يْجِي قَاعْ اللِّي كانوا يقولوا لا قال وَهْ، حاجة غِيرْ عادية خارقة للعادة Les Phénomènes هَذُوكّ اللِّي يَصْرَاوْ للآن

ما نَشْ مْأَمْنِينْ بِلِي تْخَيْلِي هذه حاجة ما هِشْ عادية، ما هِشْ رَبَانِيَّة عَايْشِينْ موافقين، ودارهم كانوا موافقين؟ ما صَدْقُوشْ بِلِي دَارْنَا أَعْطَوْا بَنْتْهُمْ لْوَلْدْهُمْ، شْحَالْ قْعَدْتِ فترة الخطوبة؟ 06 أشهر، متى بدأت المشاكل معه؟ أوّل مشكلة بدأت لي كان عندي وَلْدِي الكبير، المشكلة بسيطة أَنِّي طْلَبْتْ نْرُوحْ لْدَارْنَا مَرْتْ(زوجة) خُويَا وَلْدَتْ قال لي: مَا تْرُوحِشْ، خْوَاتَاتَه قَاعْ اللِّي تَوْلَدْ أَنَا نْرُوحْ وْنَدِي لْهُمْ، مَرْتْ خُويَا وَلْدَتْ بْغِيتْ نَدْي لْهَا المَاء وْنْرُوحْ، قال لي: ما تْرُوحِشْ تَمَ المُشْكِل هو ما هُوشْ مشكل هو كَوَّنْ المشكل، قلت له: غِيرْ فهَّمْنِي عْلاَهْ الواجب نْدِيرَهْ مْعَ داركم وْمَع دَارْنا مَا نْدِيرَ هْشْ، وهذا خُويَا الكبير مَرْتَهْ وَلْدَتْ بِسِيفْ عْلَيّ نْرُوحْ، قال لي: بَغِي تْرُوحِ بِوَحْدْ العنصريّة ما تْأَمْنِشْ عقلك، تَمَّ اكتشفته بِلِي مَا عَنْدَهْشْ فِي مُخَهْ مَا قرأ مع أنه متخرج من الجامعة الطامة الكبرى، خَرَّجْنِي بِلاَ خمار وَفَكْ لِي وَلْدِي، خَرَّجْنِي هَكَكْ تَمَ تْعَهَدْتْ بِلِي مَا نَرْجَعْشْ، حْلَفْتْ قْعَدْتْ نَبْكِي عْلَى ولدي كَبْدَة، يَعْطونِي غِيرْ وَلْدِي وْمَا نَرْجَعْشْ، جَابُوا الجَاهْ أَعيان البلاد زَعْمَا رْجَعْتْ رغم أنفِ؛ رَكِ عارفة الوالدين ما يْطِقُوشْ يْرُدُوا الجَاهْ رْجَعْتْ رغم أنفِ، وَتْسَقَمْ هُوَ وَلاَّ مَا يْقُولْشْ مَا تْرُوحْشْ للواجب لدارنا، كُنْت خدامة وَنْرَبِي وَإلاّ رُحْتْ نْرُوحْ مَرَة إِذَا كانت مناسبة هو ما وَلاَّشْ يقول لي مِنْ صْرَا هَذَاكْ المَوْقِفْ مِنْ بَعْدْ وَلاَّتْ عادي، هو مال للخمر، وهَذُوا الصْوَالَحْ مَا يْحَوَّسْ عْلَيَّ لَرَانِي في الدار وإلاّ لا، لا مَاكْلاَ وَلاَ عَايْشَة أَنَا وْأولادي استعملت كل الطرق، أَرسلت أصحابه كل الوسائل هذه الآفة اللِّي ضَرَّتَهْ هَلْكَتَهْ، علاقتك مع الأهل نْتَعَهْ؟ ما عندي تَا مشكلة مع الأهل نْتَعَهْ، صَرَاحَة أَنَا دَايْرَ قيمة للعجوزة والشيخ خاصة هذوا زُوجْ، أنا خْوَاتَاتَه كانوا يَخَلْقُوا لِي مشاكل، مثلا؟ إلاّ كُنْت بَغْيَة نْرُوحْ للحمّام أَنَا كُنْت نَسْكُنْ بْعِيدْ على دارنا، ما نْرُوحْشْ للحمّام اللِّي حْذَا دَارْنا نْرُوحْ للحمّام اللِّي حْذَا دارهم، كَانوا خْوَاتَاتَه زُوجْ كْبَارَاتْ وَوَاحْدَة مَنْهُمْ هَجَالْة، كِمَا يَبْغُوا هُمَا يْقُودُوهْ كِمَا يَبْغُوا، واحدة تَسْكُنْ حْذَايَ، والهجَالْة تسكن مع دارهم، واللِّي تسكن حْذَاي ممرضة دَايْرَتْنِي كأني أنا قَعْدَا في الدّار وهي خدامة، اللِّي نْطَيْبَه أنا نَرْسَلَ لها وإلاّ Gâteaux عْلاَش أنا وَالْدِيَّ تَبَعْتْ التَّرْبِيَة نتَعْ الآم، مَعْلِشْ الآن كِ طَلَّقْتْ هُمَا رَهْم يتحسروا عليّ، هذه هي المشاكل ما يَبْغُوشْ عْلَيَّ نِهَائِيَا، وْشِيخِي وعْجُوزْتِي طَايْعَتْهُم نْمَدْ لْهُمْ، نْكَلَخْ لْهُمْ حَقْهُمْ، Même كِ طَلَقَتْ مَا بْغَوْشْ، وعلاقته مع داركم؟ مع الأب والأم عادي، ما يَتْهَلاَشْ فِيهُمْ عادي ما نْحَوَّسْشْ، نْسِيبْ عادي مَنْ البعيد، وعلاقته مع أخويَا الكبير بالرّغم من أنّه هو اللِّي زَوَّجْنِي لَهْ مَا يَبْغِهْشْ، في يوم ما Say ولاّ دائما يَدِي لِي الدرَاهْم شْكِيتْ لْخُويَا، يَدِي لِي درَاهْم بلا موافقتي جْبَدْتْ قَاعْ les chèques تَعْ وla carte d’identité وَدِيتْهُمْ عَنْدْ خُويَا، في هَذَاكْ النْهَارْ جَاء وقال لي: أعطيني chèque قلت له: كل شيء رَهْ في دارنا بْغِيتْ نْحَطَهْ قُدام الأمر الواقع صدقيني يَدْخُل لأخويا في chambrât نْتَعَهْ لاَبَسْ غِيرْ

السّروال تَعْ الصَّلاة دْخَلْ وقال له: ما تَدَخَّلْشْ روحك في مَرْتِ رَدْ لي chèque ، أنا هذي جَاتْنِي مْلِيحَة عْلاَهْ كُنْت قَدْ مَا نَشْكِي لدارنا ما يْأَمْنُونِشْ، مَحْسُوب غِيرْ بَهْ نْطَلَقْ وَخْلاَصْ، دَارْ حالة دَارْ ثورة في دارنا وجاء خارج، جاءني للخَدْمَة وقال لي: جِبِي لِي chèque وْرَاحْ، ما جَبْهَشْ مَا دْخلَشْ للدّار، في هَذِيكْ كَان عَنْدي 03 ذْرَارِي كانت أمنية الصغيرة ما زَادَتْشْ، رُحْتْ لدارنا قال لي خُويَا: رَانِي حَاسِ بِلِي أنا المذنب، أنا اللِّي زَوَّجْتَكْ هذا الزّواج، قلت له: هذا أبسط شيء رَكْ شَفْتَهْ، نَضُوا لِي دَارْنَا عْلاَهْ مَا تَهَدْرِشْ، قلت لها: أمّا أنتِ تْقُولِ لي رْفَدْتِ من حماتاةِ ومن عْجُوزْتِي، وْرَافْدَ رَجْلِي، قالت لي: مِشِي أنه تْزَوَجْ بِكِ على جَالْ درَاهْمك، قْعَدْتْ قريب 05 أشهر فِي دارنا غْضَبْتْ نهائيا سْمَحْتْ فِي قَشِي، ما عْيَاوْ دارَهُم رائحين جَايِينْ قلت لهم: وَالُو صمّمت، وهو رجع مِنْ شَافْ 05 أشهر الحَيَّة طَالت، من بعد رْفَدْتْ لَهْ قَضية إهمال عائلي، ما ولاّ يْحَوَّسْ عْلَى الذْراري مَا وَالُو، مَنْ تَمَ بَدَوْا شْوَيَ يتعاطفوا معي، جاء للدار قال لهم: Say وَحْلَفْ كْتَبْ عند Nutteur بِلِي ما يْتُوشِي لِشْ الدرَاهْم، بَصَّحْ بطريقة أو بأخرى يَدِي الدرَاهْم، يقول: هذه ما مْعَهَشْ التحايل، وَلِينَا كِ جِينَا هنا ولاّ يقول لي: مَا نِشْ طَايَقْ على المصروف، مَانِشْ طَايَقْ على الكراء...، أنتِ بروحك تْعَمْرِي دارك لروحك بْلا مَا تْفِيقِي تَسَمْحِ في روحك، من بعد دْخَلْ الشرع بدأ الجحيم، علاه غضبت؟ مرة على المصروف ما يَصْرَفْشْ علينا، مرة صَبْتَهْ مْدَخَلْ امرأة في الدار، مرة غضبت على ولدي قَعدت معه في السبيطار 06 أيام ما جاء ما شَافْ ولده، مرة غضبت ما خَلاَنِشْ نْرُوحْ لدارنا في العيد، مرة غضبت على جَالْ أخته على جَالْ Coucouât جاءت أمّه وأخواتاته جاء معهم، قلت لهم: رَهَ لكم الدار رُحْتْ وْخَلِيتْهُمْ، ومرة فَانِي في رمضان خَطَرْشْ هذه المتْزَوَجْة قْبَلْ ما يعطوها سكنى جاءت قعدت عندي على جَالْ الفطور ما طُقْتْشْ نوُضْ هَذاك النْهَارْ كِ نَاضَتْ ما صَبَتْشِ الفطور دارت فيّ اللوم، كُونْ قالت بِلِي رَانِي مريضة، مَنِشْ طَايَقْ نوض مشي تضرب علينا النح وما تفكرش، وكُنْت بالحمل، وكأني خادمة عندها، فاني عليها خرجت،وَأهْله كانوا طَرف في طلاقك؟ لا في التالي هو الوحيد اللِّي مسؤول عليه، هو كانت هذي المناوشات يَبْغُوا يَسْتَعْبْدُوا العروسة، بَصَّحْ أَنَا بِطَبْعِي كُنْت هادئة نْفَوَّتْ الصْوَالَحْ. بَصَّحْ السبب الوحيد اللِّي في الطلاق هو parce que كُنْت ساكنة وحدي أنا هذه المشاكل بالنسبة لي عادية، وزاد كِ جئت هنا هما كانوا بْعَادْ عْليَّ يْجُونِي غِيرْ من الصيف للصيف يْبَحْرُوا ويْرُوحوا، بَصَّحْ بَشْ هما الطرف الأساسي لا، هو الطرف الأساسي في الطلاق، ضيعنا situation كاملة، الرجل اللِّي ما يْخَلِي لَكْ الدرَاهْم، ما يْخَلِي لك الحدايد،02 سكاني يبيعهم فوق رأسك، نْهَارْ اللِّي تْزَوَجْتِ شْحَالْ قعدت وحملت؟ في دقيقتي، قضية المصروف؟ لا كان قليل وِينْ يَصْرَفْ عَليّ مرة في 3 سنين يعطيني نَشْرِي الحْوَايَجْ لْبَنْتِ، نْرُوحْ ونرجع أهلي

هُمْ اللِّي غَبْنُونْي؛ كُونْ من الطفل الأوّل طلقوني، نقول فيها علنا même أمّا رَهْ تقول: حْنَا سْبَابَك، رَهْ تقول لي: كُونْ من نْهَارْ الأوّل ما جَبْتِ لا 3 لا4، المرة الوحيدة اللِّي دَخْلُوا فِيهَا أهلي تَعْ chèque بمحض إرادتي دِيتَهْ لهم، الحاجة اللِّي نْدَارَتْ لك وغَضْتَكْ؟ المليحة والدونية، المليحة عادي زوج وزوجته في الأشهر الأولى تْكُونْ عَايْشَة هذا شهر العسل، بَصَّحْ الحاجة اللِّي ضَرَتْنِي وْهَلْكتني وإلي تْضَر أي امرأة أنّك تْصِيبِ امرأة بدارك، ودارهم؟ الموت تَعْ جدتي كُنْت نسكن هنا في مستغانم، ورحت المفروض هما يْجُوا يْسَلْمُوا عْليّ وَيْعَزُونِي، أمّا مريضة بالسّكر لاَهيين بأمّا وَنَجْرُوا والموت رَك عارفة، عْجُوزْتِي كانت بائتة عندنا تْهَلِتْ فيها، نَضْتْ الصّباح الحليب كل شيء، نَعْرَفْ طَبْعَها، عندنا كِمَا حْنَا العجايز يلاحظوا لَرَك قَايْمَة بِعجوزتك، وْمَشِي غِيرْ هذا الجانب، أنا من طبعي ما نَسْمَحْشْ فيها، خَطْرَشْ مَا ضَرَتْ نِشْ، عمرها ما هَلْكَتْنِي، في هذاك النْهَارْ واحدة من حماتاة ما جاءت وقالت لي: رب يعظم الأجر، حْنَا نَرْفْدُوا كل شيء، وقالوا: ما قَيَّمْتِنِشْ وعْجُوزْتِي طَاحَت في piège جَاني المغرب جَدتي نْدَفْنَتْ العصر، كِفَشْ مَا تْقَيْمِشْ دارنا، كانوا الرجَالْ قلت له: تْجِيبْ لي لُوطُو تَدِينْي لداري مَا تْجِبْشْ نَخْرَجْ لك قدام الرجَالْ يقول لك: دِيرْها، رَاحْ جَابْ لي لوطو، دْخَلْتْ عادي حَلِينْ التلفزيون الضحك واللعب، قلت لهم: ما نقول لكم وَالُو هذه مِيمْتِي parce que جدتي مْرَبْيَتْنِي، كِما إتهمتوني هذه التهمة كُونْ أعطاكم ربّ أنتم رَكُمْ واقفين معي، خَطَرْشْ خْواتَاتي قَاعْ عْجَايَزْهُم معهم، أنا أختي حْمَاتاتها هما يْطَيْبُوا، قلت لهم: قَاعْ الضر نَرْفْدَهْ، وen plus كْذَبتوا علي، قلت لعْجُوزْتِي رَكِ كبيرة حَلْفِ شْكُونْ فَرَّشْ لك، مجروحة قلت لها من نُضْتْ الصباح نَعْرَف حْلِيبَكْ اللحظة جَبْتْ لَك وَلاّ ما جَبْتْلَكْشْ، مَا بْغَتش قَاعْ تْجَاوَبْنِي، بَصَّحْ قلت لهم: نقول لكم حاجة: حسب الله ونعم الوكيل ما عَنْدْكُمْشْ الوجه اللِّي يَحْشَمْ، دارنا للآن ما عْلى بَالْهُمْشْ عْلَى وَاشْ خْرَجْتْ من الدار، تْبَهْدِيلاَ شَا نْقول لدارنا، نقول لهم: بِيتْ شِيخِي، عْرَضْنَاهُمْ لَلسْبُوعْ مَا جاؤوا، وْدَرْنَا 40 ما جاؤوا ما بانوا، أما تساءلت قالت لي:عْجُوزْتَكْ مَالْهَا، قلت لها: رَهْ مريضة، قالت لي: وحماتاتك، قلت لها: تْهَمْنِي عْجُوزْتِي، عَادُونِي بَلاَكْ عام ما يْجُونِي مَا نْرُوحْ لْهُمْ.

إحساسك لما طلقت؟ شَفْتِ الصّاعقة كِ طِيحْ على واحد، حتى صَبْتْ روحي خْسَرَتْ حياتي كاملة، حَسِّيتْ روحي ضَرْوَكْ Say نْمُوتْ، حياتي Say يبقى لك الموت، عندك 04 ذراري مستقبلك ضاع، تْشُوفِ الحياة الزوجية تقول لي: على الأقل نبكي على هَذُوك الأطلال، طَلَقْت على 39 عام هَذاك وِينْ العمر اللِّي تْحَسْ فيه المرأة بْلاَ خُرْ تَعْهَا رَهْ امرأة رَهْ مسؤولة، 39 ما تَنْتَظْرِشْ أنك تْعَاوْدي تتْزَوَجْ على أولادك، أنا ما نِشْ الأّم اللِّي تْفَرَطْ في أولادها مهما

يكن، وإلاّ تسمح معه، نْهَارْ اللّي طلقت كُنْت في دار الشرع بَشْ طلقني شَيَبْنِي، مَقْيُوسَة في دارنا رَايْحَ وْجَايَ، قال لهم: ما نْطَلَقْهَشْ نْخَلِيهَا معلقة، قَاعْ خسرت درَاهْم على les avocats من ربِّ بْغَنِي من دَارْ الخيانة (السرقة) فيCNAP ولاّ Recherche طَرْدُوهْ من خدمته، أنا قلت: ربِّ رَهْ ينتقم والله انتقام ربّ وحده، جَابْ تَعْ la recherche تَعْ la police هذه الحاجة الوحيدة اللّي طَلْقَتْنِي منه، قالت لي avocat: دِيرِي لها photocopié وأعطيها لي، قالت لي: نقول له يطلقك بالتراضي، تْأَمْنِ خْرَجْتْ حْوَايْجِي على ظهري كل شيء باعه في الغضبة اللّي غضبتها الدار تْصَفَر، Déjà جَا هو وأخواته كل شيء باعوه، أخته الكبيرة ما نَسْمَحَلْهَشْ، من دخلنا لدار الشرع قالت له: juge رَكْ راض طلق، قال لها: أنا مَانِشْ راضي بهذا الطلاق، هي رَهْ مْزَيْرَتْنِي، قلت لها: قولي له علاه رَانِي مْزَيْرَتَهْ، خَطَرْشْ avocat دَارَتْ لنا مقابلة شخصية، ما بْغَشْ يقول لها: رَانِي recherche كانت تَمْ تَمْ تَحْكَمْ عليه يَرْفْدُوهْ، قال لها: أنا مَا نِشْ بَغِي نْفَرَّطْ فِيهَا، قالت لي هي: استهدي بالله، قلت لها: لا تَبْغِي الأوضاع قَاعْ نَسْرَدْهَا لَكْ، قالت لي: Say ما بْغَنِشْ نْزِيدْ معها خَطَرْشْ عندها الملف. نْهَارْ اللّي طلقت أولا الغربة ما صبت تَا واحد وحدي تم، 02 تجردت من كل شيء ما عَنْدِيشْ حاجة خرجت بها، نْهَارْ اللّي خْرَجْتْ كْرِيتْ garage ورقدت فوق carton، حَسْيتْ بِوَحْدْ الإهانة لشخصِ ما تَتْخَيْلِهَشْ، ربِّ قال: أبغض الحلال عند الله الطلاق، قَاعْ المشاكل اللّي كُنْت عَايْشَة فيها ما نَبْغِشْ نعيش بلا رجل، ما نَبْغِشْ صراحة، بَصَّحْ قلت: هذا ما كتب لي ربِّ، نَقْعَد نسترجع ونْعَاوَد وَشْ صْرَا فيّ كُثْرَا، هو في هذاك اليوم من الغَدْوَا رَفْدُوه للحبس، وَلّيتْ نْحَوَّسْ وِينْ نَسْكَنْ، قَاعْ المشاكل تَعْ الدنيا طاحت عليّ، نقول حْنَا مَعْلِشْ غِيرْ الرجل يْمَرْمْدَكْ، طلقت مَنَا وَلِيتْ نَجْري على السكنى بَهْ ما نَحْتَاجْشْ لأمّا، الطلاق حاجة مَا هِشْ سهلة، تْحَسْ أكتافك باردين بالرّغم أني ما كُنْتش عَايْشَة السعادة، اللّي تَبْغِهَا أَيْ امرأة غير المشاكل، كُنْت حَامْيَة بَهْ نْطَلَقْSay مَا طُقْتْشْ، تْأَمْنِينِي نْهَارْ اللّي كُنْت قَعْدَا في الكرسي ما طُقْتْشْ نُوضْ بالرّغم من قَاعْ المشاكل المرأة حتى هَذِيكْ قدرة التحمل تعها تَطَرْدَقْ، خَطَرَشْ عْلاَهْ وراء الطلاق وقعت لي مشاكل كبيرة مع خَاوْتِي، مع دارنا في خدمتي وليت نمنك (أغيب عن العمل) ونَجْرؤي على أولادي، تْشَرْتَلْتْ (تمزق الكيان وتشرذم) الحمد لله كَايَن ناس الخير وربِّ كان معي قَاعْ أقوى منهم.

فرصة الزواج 02؟ أبدا، صَبْتْ ألف رجل غِيرْ من أهلِ غِيرْ من لاّ وَالُو أولادي ما نْبَدَلْهُمْشْ ب 100 رجل، رجَالْتي هما أولادي و02 بنات الحمد لله، عاشوا معي مأساة كُونْ يْصِيبُوا مَا يْمَسْنِشْ، أَطِيقِ تَسَمْحِ وَتْجِيبِ لهم رجل، لا مستحيل[2]، وَتْرُوحْ لك هذيك القابِلِية تَعْ

الرجل، كِ نْشُوفْ أولادي يَعْيَ وْيَقْعَدْ زَوْجْ الأم مِشِي أَبْ، ومع أولادي نروح تعبانه منا غير واحد يَدْلَكْ لي في ظهري، وواحد يَصْرَفْ لي، ربِّ عوضني ما خَلاَلِشْ فرصة بَشْ نْعِيشْ مأساة أخرى غِيرْ وْلِيدَاتِ، كُونْ الدنيا تَنْحَط لي ما نعوض هَمْشِ، في يوم ما قَاعْ يْتْزَوَجْوا ما عْلِشْ والله ما تغضني إلاّ قعدت على جَالْ أولادي والله ما تْغِضْنِي، نْدِيرْ رجل مهما يكن غير كُونْ يَنْهَرْهُمْ مَا نْطِقْشْ، أولادي ما ظَلْمُونِشْ الدنيا ظلمتهم ما نْزِيدْشْ نظلْمهم أنا هذا السبب الوحيد اللِّي على جَالْه ما نبغيش نتْزَوَجْ.

حاجة كُنْت تقوليها بينك وبين نفسك؟ أنا ما خَصْنِي وَالُو الحمد لله مَانِي عمياء مانِي زحافة مَانِي مِشِي مُولاَتْ دَارْ، بِصْوَالْحِي كَان يْجِيبْ الضياف ما تْأَمْنِشْ عقلك، أنا من كُنْت نقول لصحابتي أولادي يْصِيبْهُم نْقَيينْ وأنا يْصِيبْنِي هَكَا وَلاَ خِيرْ كَان هذا الاعتقاد تَعْ، وفعلا أنا من النوع تَعْ المرأة اللِّي مِشِي باردة في علاقتها الزوجية، مِشِي مهملة في أولادي، هذي الحاجة الوحيدة اللِّي دائما نطرح سؤال على روحي علاه كِ نْصَادف النساء مَا عْلَى بالهم لا بالرجل لا بالأولاد لا وَالُو لا بْخَدْمَة، راني عَايْشَة رأس مالِ علاقتي مع الناس كرامتي وسمعة سَطَرْتْهُمْ لروحي غَدْوَا أولادي كِ يَكْبْروا يقولوا وَهْ أَمْنَا رجل، دَرْتْ هذه الفكرة في رأسي، dé fois بينك وبين رأسك تْحَسْي بالأنوثة نْتَعَكْ تْكُونِ غِيرْ في الدّار لابسة هَكَا تْشُوفِ فِي روحك ما كْبَرْتِشْ كل شيء فيك لا بأس عليه تقول: أنا شْحَالْ عشت من سنة وأنا célibataire وأنا مْتْزَوَجْة وأنا ضَرْوَكْ يْنُوضْ فيك هذاك الإحساس تَعْ المرأة، خَطَرْشْ من نْشُوفْ رجل مع امرأة تضحك وإلاّ راكبة في لُوطو، وَلاَ سُكْنَى نَدْخُلْ عْلِيهُمْ والله نْصِيبُهُمْ مَتْفَاهْمِينْ مِشِي حَسَدْ أنا نقول: كُونْ ربِّ أعطاني رجل هَكَا نْدِيرُوا فوق رأسي، وهذه مكاتيب الله، ربِ وأنا كُنْت نقرأ عند أستاذ تَعْ الفرنسي في lycée يَحْكَمْ لي يَدِي وَيْقُولْ لي أنت تْتْزَوَجْي وتطلقي وإلاّ يموت عليك رجلك وْتَنْغَبْنِي مع الذراري، أنا ما نْأَمَنْشْ وإلاّ دَرْتْ الشعوذة في حياتي أنتِ ما عَنْدَكْشْ الزْهَرْ، دائما هَذِيكْ الصورة في رأسي ومن كُنْت عَايْشَة مع رجلي دائما نَتْخَوَّفْ دَرْتْ هذيك الكلمة في رأسي نقول: لا أنا ما نْأَمَنْشْ بْهَذُوا الصوالح، أنا نَجَّحْ عَلاقاتي الزوجية وهي لا مكاتيب والصدف في هذوا الصْوَالَحْ.

الفهـرس

قائمة المحتويات	الصفحة
الإهـداء **كلمة تشكـر** **المقدمــة**	
الباب الأول:الإطار النظري للدراسة	
الفصل الأول: البناء النظري لموضوع الدراسة	
المبحث الأول: ماهية النسق الأسري **تمهيـد:** **المطلب الأول:** تعريف النسق الأسري. **المطلب الثاني:** وظائف النسق الأسري. **المطلب الثالث:** خصائص النسق الأسري وأنواعه. **المطلب الرابع:** الأسرة الجزائرية بين الخصائص والتغير. **ملخص المبحث**	**ص 10** **ص11-14** **ص15-16** **ص16-19** **ص20-24** **ص25**
المبحث الثاني: قراءة كرونولوجية للطلاق وأشكاله	
المطلب الأول: ماهية الطلاق في بعض المجتمعات والديانات. **تمهيد:** 1- مفهوم الطلاق 2- الطلاق في المجتمعات القديمة. 3- الطلاق في بعض الديانات. 4- الطلاق في بعض المجتمعات الغربية. 5- الطلاق في بعض المجتمعات العربية.	**ص27** **ص28-30** **ص31-32** **ص32-34** **ص34-38** **ص 38-42**

المطلب الثاني: الطلاق في المجتمع الجزائري. تمهيد: 1- الطلاق قبل قيام الثورة الجزائرية. 2- الطلاق بعد قيام الثورة الجزائرية. 3- الطلاق ما بعد مرحلة الاستقلال.	ص42 ص43-46 ص46-47 ص48-50
المطلب الثالث: الأشكال الحديثة للطلاق بالمجتمعات الحديثة. ملخص المبحث	ص50-54 ص55
الباب الثاني: الإطار المنهجي والميداني للدراسة.	
الفصل الثاني: الإطار المنهجي للدراسة: تمهيد: 1- الدراسة الاستطلاعية. 2- تحديد المفاهيم 3- الدراسات السابقة. 4- الأسس المنهجية للدراسة. 5- أهم الصعوبات.	ص57 ص58-59 ص60-62 ص62-69 ص69-71 ص 72
الفصل الثالث: الإطار الميداني للدراسة.	
المبحث الأول: عوامل الطلاق. المبحث الثاني: أسباب الطلاق وآثاره.	ص75-123 ص125-137
نتائج الدراسة.	ص139-154
الخاتمة	ص147-148
قائمة المراجع.	
الملاحق	

قائـمة المراجـع

I) قائمة المراجع باللغة العربية:

1-أنجـرس مـوريس، **منهجيـة البحـث العلمـي فـي العلـوم الإنسـانية**، (تـر: بوزيـد صـحراوي وآخرون)، الجزائر: دار القصبة للنشر، 2004.

2-بلحـاج العربـي، **أبحـاث ومـذكرات فـي القـانون والفقـه الإسـلامي**، ج02، الجزائـر: ديـوان المطبوعات الجامعية، 1996.

3-بلحـاج العربـي، **الـوجيز فـي شـرح قـانون الأسـرة الجزائريـة:الـزواج والطـلاق**،الطبعـة الرابعة،ج1،الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.

4-بن مرسلي أحمد، **مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال**، الطبعـة الثانيـة، الجزائـر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005 .

5-بوتفنوشنت مصطفى ،**العائلـة الجزائريـة التطور و الخصـائص الحديثـة**،(تر:أحمد دمري)، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1984.

6-بوحـوش عمـار و الـذنيبات محمـد محمـود، **منـاهج البحـث العلمـي وطـرق إعـداد البحـوث**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995.

7-بيومي خليل محمد محمد، **سيكولوجية العلاقات الزوجيـة**، القـاهرة: دار قبـاء للطباعـة والنشـر والتوزيع، 1999.

8-تقية عبد الفتاح، **المختصر في الفقه المدني من خلال أحكام الفقـه الإسـلامي**، الجزائـر:ديـوان المطبوعات الجامعية، 1998.

9-جغلول عبد القادر، **المرأة الجزائرية**، (تر: سليم قسطون)، لبنان: دار الحداثة للطباعة والنشـر والتوزيع، 1983.

10-جغـول عبـد القـادر، **تـاريخ الجزائـر الحـديث: دراسـة سوسـيولوجية**، (تـر: فيصـل عبـاس)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1983.

11-جوردون جرانت ونيكولسون ناتجل، **الحروب العائلية: الصراعات الكلاسيكية في الشركات العائلية والسبيل للتعامل معها**، (تر: علا أحمد إصلاح)، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2009.

12-الحداد الطاهر، **امرأتنا في الشريعة والمجتمع**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1992.

13-حسن محمود، **الأسرة ومشكلاتها**، بيروت: دار النهضة العربية، بدون سنة.

14-الخشاب مصطفى، **دراسات في الاجتماع العائلي**، بيروت: دار النهضة العربية، 1958.

15-الخولي سناء، **الأسرة والحياة العائلية**، الأزاريطة : در المعرفة الجامعية،2009.

16-رشاد غنيم السيد وآخرون، **دراسات في علم الاجتماع العائلي**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2008.

17-رشوان حسين ، **الأسرة والمجتمع:دراسة في علم الاجتماع الأسرة**، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2003.

18-سكوت جون، **علم الاجتماع المفاهيم الأساسية**، (تر: محمد عثمان)، بيروت: الشركة العربية للأبحاث والنشر، 2009.

19-سلامة أحمد عبد الكريم، **الأصول المنهجية لإعداد البحوث العلمية**، القاهرة: دار الفكر العربي، 2007.

20-شبل مالك، **الجنس والحريم روح السراري**، (تر:عبد الله زارو)، الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، 2007.

21-الشبول أيمن، **المتغيرات الثقافية والاجتماعية لظاهرة الطلاق: (دراسة أنثروبولوجية في بلدة الطرة)**، العددان 3و4،المجلد 26، دمشق، بدون دار نشر، 2010.

22-شرابي هشام، **مقدمات لدراسة المجتمع العربي**، الطبعة الثالثة، بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، 1981 .

23-شريف فاتن، **الأسرة والقرابة: دراسات في الأنثروبولوجيا الاجتماعية**، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2006.

24-شكري علياء، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة**، الطبعة الثالثة، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1981.

25-الصابوني عبد الرحمن، **قانون الأحوال الشخصية السوري في الزواج والطلاق**، الطبعة 05، دمشق: المطبعة الجديدة، 1979.

26-الضبع عبد الرؤوف، **علم الاجتماع العائلي**، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2002.

27-عاطف غيث محمد، **تطبيقات في علم الاجتماع**، الإسكندرية: دار الكتب الجامعية، 1970.

28-عاطف غيث محمد، **علم الاجتماع**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1999.

29-عزي عبد الرحمان، **الفكر الاجتماعي المعاصر والظاهرة الإعلامية الاتصالية**، الجزائر : شركة دار الأمة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع 1995.

30-علي محمد محمد، **علم الاجتماع والمنهج العلمي**، الطبعة الثالثة، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1986.

31-عمر الجيلاني فادية، **الأسرة العربيّة:(تحليل لبناء الأسرة وتغيّر اتجاهات الأجيال)**، الإسكندرية: مركز الإسكندريّة للكتاب،1999 .

32-غدنز أنتوني،**علم الاجتماع:مع مدخلات عربية**، **(**تر: فايز الصباغ)، الطبعة الثانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

33-فانون فرانز، **العام الخامس للثورة الجزائرية**، (تر: ذوقان قرقوط)، الجزائر، منشورات ANEP، 2004.

34- قاسم أمين، **تحرير المرأة**، مصر، بدون دار النشر، بدون سنة.

35- قباري محمد إسماعيل، **الاتجاهات المعاصرة في مناهج علم الاجتماع**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، بدون سنة.

36- قصير عبد القادر، **الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية**، لبنان: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1999.

37-القندوز أحمد، **الطلاق في الشريعة الإسلامية**، الطبعة الثانية، مصر: دار المعارف، 1976.

38-كحالة عمر رضا، **الطلاق :سلسلة بحوث اجتماعية 03**، سوريا: مؤسسة الرسالة، 1977.

39-كسّال مسعودة، **مشكلات الطّلاق في المجتمع الجزائري**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعيّة، 1986.

40-لنتون رالف، **دراسة الإنسان**، (تر:عبد الملك الناشف)، بيروت: منشورات المكتبة العصرية، 1964.

41-ليدير مليكة،**الزواج والشباب الجزائري إلى أين: دراسة اجتماعية**، الجزائر: دار المعرفة، بدون سنة.

42-محمد الحسن إحسان، **علم الاجتماع المرأة:دراسة تحليلية عن دور المرأة في المجتمع المعاصر**، بدون بلد، دار وائل للنشر، 2008.

43-محمد خير الزراد فيصل، **المرأة بين الزواج والطلاق في المجتمع العربي والإسلامي**، لبنان: دار الكتاب العربي، 2010.

44-محمد عاطف غيث، **تطبيقات في علم الاجتماع**، الإسكندرية: دار الكتب الجامعية، 1970.

45-محمد عبد الفتاح محمد، **ظواهر ومشكلات الأسرة والطفولة المعاصرة من منظور الخدمة الاجتماعية**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2009.

46-المرنيسي فاطمة، **ما وراء الحجاب: الجنس كهندسة اجتماعية**، (تر:فاطمة الزهراء أزرويل)، الطبعة الرابعة، الدّار البيضاء: المركز الثقافي العربي،2005.

47-مزيان محمد، **مبادئ في البحث النفسي والتربوي**، الجزائر: دار الغرب للنشر والتوزيع، 1999.

48-مصطفى الخشاب سامية، **النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة**، القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات نقاش م.م، 2008.

49-معن خليل عمر، **علم الاجتماع الأسرة**، رام الله: درا الشروق للتوزيع والنشر، 2004.

50-نعمان جسوس سمية، **بلا حشومة: الجنسانية النسائية في المغرب**، (تر: عبد الرحيم حزل)، لبنان: المركز الثقافي العربي، 2009.

51-الوحيش أحمد بيري، **الأسرة والزّواج: (مقدّمة في علم الاجتماع العائلي)**، طرابلس: منشورات الجامعة المفتوحة، 1998.

02- **رسائل الماجستير**:

1-بورغدة عائشة، " **العاملة الجزائرية وتنظيم النسل"**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية: جامعة الجزائر، 1986.

2-دحماني سليمان،" **ظاهرة التغير في الأسرة الجزائرية، العلاقات"**، رسالة ماجستير في الأنثروبولوجيا، كلية العلوم الاجتماعية: جامعة تلمسان، 2005 -2006.

3-سليماني مليكة،**" توزيع المهام المنزلية بين الزوجين بين الواقع والتوقعات في الجزائر: دراسة مقارنة بين الواقع الجزائري والتنظيم المنزلي لـ:Davis et Rigaux"**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية: جامعة الجزائر، 2002 2003.

4-سيدي موسى ليلى، **"إشكالية التربية الجنسية في الأسرة الجزائرية**:(دراسة ميدانية لتلاميذ ثانوية بمدينة البليدة)"، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية: جامعة الجزائر، 2002.

5-قسنطيني حدة، **"إثبات الطلاق بين النصوص التشريعية وتطبيقاتها القانونية: دراسة تطبيقية بمجلس قضاء الجلفة"**، مذكرة تخرج لنيل إجازة المعهد الوطني للقضاء، الجلفة: المعهد الوطني للقضاء،2004.

6-محمد طويل، **"عوامل انتشار الطلاق في المجتمع الجزائري:دراسة ميدانية لعينة من المطلقين والمطلقات بمدينتي الجزائر والبويرة"**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع الديمغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2005-2006.

3-**القواميس**:

1-ابن الفخار جمال الدين، **لسان العرب**، الطبعة السادسة، الجزء10، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1997.

2-أبو مصلح عدنان، **معجم علم الاجتماع**، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2006.

3-بدوي أحمد، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، لبنان: مكتبة لبنان، 1994.

4-بودون.ر، بوريكو.ف، **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، (تر: سليم حداد)، لبنان: ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، 2007.

5- بونت بيار وايزار ميشال، **معجم الأنثولوجيا والأنثربولوجيا**، (تر:مصباح الصمد)، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع 2006.

6-الجوهري عبد الهادي، **معجم علم الاجتماع**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999.

7-عاطف غيث محمد، **قاموس علم الاجتماع**، الأزاريطة: دار المعرفة الجامعية، 2005.

8-مان ميشل، **موسوعة العلوم الاجتماعية**، (تر:عادل مختار الهواري وسعد عبد العزيز مصاوم)، الأزاريطة: دار المعرفة الجامعية، 1999.

9-مداس فاروق، **مصطلحات علم الاجتماع**، الجزائر: دار مدني، 2003.

4-المجلات والدوريات:

1-خليفة عبد الله، **"العوامل الاجتماعية المؤثرة في الفارق العمري بين الزوجين"**، بحث في مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 01، المجلد 23، الكويت: مجلس النشر العلمي، 1995، عدد الصفحات:199.

2-مجموعة من المختصين، **"مجلة العلوم الاجتماعية"**، العدد من 1-4، المجلد 26، الكويت: مجلس النشر العلمي، 1994.

3-المحواشي منصف، **" تطور ظاهرة الطلاق في المجتمع التونسي"**، مجلة إنسانيات، السنة 11، العدد 37، الجزائر: مركز البحث في الأنثروبولوجية الاجتماعية والثقافية، 2007، عدد الصفحات: 187.

4-يحياوي مسعودة، إبراهيم عباس وآخرون، **" دور المرأة في الثورة التحريرية"**، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، طبعة خاصة لوزارة المجاهدين، الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، عدد الصفحات:217.

5-الوثائق المنشورة:

1-قانون الأسرة: **قانون الجنسية الجزائرية، قانون الحالة المدنية في ضوء الممارسات القضائية**، الجزائر،2010-2011.

6-الحصص التلفزيونية:

كرتيل عبد الحفيظ ، **"حصة دفاعكم"**، الجزائر: قناة النهار، 11:30، 26-01-2013.

II) قائمة المراجع باللغة الفرنسية:

1- Andrée Michel, **Sociologie de la famille et du mariage**. Paris : P.U. F , 3éme éd, 1986.

2- Annuaire statistique de l'Algérie **1966-1967**, l'office National statistique.

3- kamel Kateb, **La fin du mariage traditionnel en Algérie? 1876-1998**. Paris : Edition Bouchène , 2001.

4- Pierre Bourdieu, **Sociologie de l'Algérie**. Paris: P. U. F, 1985.

5- Rabzani Mohamed, **la vie familiale des femmes algériennes salariées**. Paris:L'harmattan,coll. Histoire et perspectives méditerranéennes ,1997.

6- Raymond Boudon, Philippe, **Dictionnaire de la sociologie**, la rousse bordas : Paris, 1999.

7- Robert Deliége, **Anthropologie de la famille et de la parenté**, Armand Colin.

8-Robert Descloitre, Laid Debzi, **Système de parenté et structures familiales en Algérie**. Paris: l'harmattan, 1997.

9-Souad Khoudja, **A comme Algérienne.** Alger : E.N.A.L, 1992.

فهرست الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحـة
01	نسب الطلاق المحسوبة لأعمار مختلفة.	40
02	حالات الطلاق قبل قيام الثورة التحريرية الجزائرية: 1901-1954	44
03	حالات الطلاق والزواج بعد الثورة التحريرية الجزائرية: 1954-1960	47
04	حالات الطلاق في المجتمع الجزائري بعد الاستقلال	48
05	توزيع السكان المقيمين من الأسرة العادية والجماعية البالغين 15 سنة فأكثر حسب الحالة الزواجية للذكور والإناث بولاية مستغانم.	49
06	أسباب طلب الزوجة للتطليق	52
07	العلاقة بين الفارق العمري والطلاق	77

تدخل أهل الزوجين وعلاقته بحدوث الطلاق

دراسة ميدانية لعينة من المطلقات بمناطق من ولاية مستغانم

"ملخص البحث"

تعد هذه الدراسة دراسة وصفية استطلاعية ميدانية تهدف إلى محاولة اكتشاف الدوافع الأساسية لتدخل الأهل المتأثرة بجملة المتغيرات الجديدة التي كان لها الأثر الواسع في حدوث الطلاق وارتفاع معدلاته، والكشف عن الموقف من هذه الأسباب بهدف تقديم رؤية واقعية بعيدة عن التفسيرات السائدة بين العامة من الناس، ووصف ووفهم وتفسير أسباب تدخل الأهل بين الزوجين في جزء من المجتمع الجزائري بدون عزله عن الواقع السوسيولوجي المتغير من جهة أخرى.

معتمدين في تحليلنا على خلفية نظرية تمثلت في اعتبار الأسرة نسق جزئيا متكامل مع أنساق أخرى، لكن لكي يؤدي هذا النسق الوظيفة المنوطة به على فاعليه الالتزام بأدوارهم ووظائفهم، لكن في حالة عدم الالتزام بهذه الأخيرة يؤدي إلى حدوث خلل وظيفي على مستوى العلاقة بين الزوجين والأهل مجسد في الطلاق الذي يعد علاقة تبادلية غير متوازنة، ووجه من أوجه الخلل الناتج عن الفشل النسبي للطرفين في تمثل بعض قيم التفاعل التبادلي بينهما وتوقعات الدور داخل النسق الأسري، فشبكة الأدوار قائمة على استثمار مجال التوقعات لبناء وتحقيق تكامل وظيفي بين كل العناصر، تكاملا من شأنه ضمان استمرار النسق الأسري الممؤسس على نظام الزواج، في ظل وعي كل الفاعلين بمكنونات هذا النظام خاصة ما تعلق منها بمجال منظومة القيم والمعايير التي تحكم فعالية التفاعل بين الفاعلين، وللمحافظة على هذا الالتزام قد يؤدي بهم إلى عملية التفاوض الذي من شأنه توسيع دائرة التفاعل الذي له دور في التقمص الوجداني لأدوار الآخرين من منطلق الحس المشترك الذي على أساسه تبنى توقعات الدور بين الأطراف الممؤسسة لمؤسسة الأسرة والزواج معا.

أما عن منهج الدراسة فكان **منهجا كيفيا** كونه يعد طريقة للبحث ومدخلا يمكننا من الحصول على معرفة صادقة عن الواقع الاجتماعي. وقد خلصت الدراسة إلى نتائج هي كالآتي:

- العلاقة السيئة بين المطلقات وأسر أزواجهن نتج عنه اتساع رقعة التوتر الأسري.

- كلما كان تدخل الأهل أكثر كلما أدى إلى اتساع الهوة في العلاقة بين الزوجين.

- تفضيل غالبية المبحوثات للزواج التقليدي لكون أن اللائي تزوجن وفق هذه الطريقة مدة الزواج الخاصة بهم اتسمت بطول المدة لا قصرها.

-خروج المرأة بحثا عن العمل ليس بدافع إثبات وجودها الاجتماعي بل كنوع من أنواع التحدي لإثبات تحملها للمسؤولية.

-زيادة تأزم الوضعية الاجتماعية للمرأة المطلقة بتواجد الأطفال.

-نمط الاختيار الزواجي لدى المبحوثات كان عبر القنوات الآتية:

الأهل-أحد الأقارب- الجماعة التقليدية-الجوار.

-لا وجود لعلاقة تأثير بين نمط التعارف وتدخل الأهل.

-عدم ملك الزوجين للمنزل جعلهما خاضعين وخانعين لسلطة مالك المنزل.

-مرد سوء العلاقة بين الأهل والزوجة إلى الرفض الأولي للزواج.

-بحث الزوجين عن الانفصال والانفراد بالمسكن نتيجة البحث عن الاستقرار العائلي.

أنماط تدخل الأهل كانت يا إما: بسبب عامل الغيرة، تأخر الإنجاب، عدم الإنجاب، إنجاب البنات فقط، أخذ راتب الزوجة، طلب من الابن إعادة الزواج، عدم الموافقة على الزواج، التحكم في سلطة القرارات.

أما عن الأسباب الكامنة وراء الطلاق فمنها ما تعلق بالزوجين، ومنها ما كان بشكل عام.

Résumé de recherche

Cette étude sur terrain a pour objectif de découvrir les causes essentielles qui mènent les familles à se mêler des changements nouvelles qui ont une grande influence et qui mènent aussi au divorce et l'augmentation de ses taux.

A partir de notre analyse, le sous système familial est lié à d'autres systèmes, alors ce système doit les obliger à faire convenablement leurs rôles et leurs fonctions. Dans le cas contraire, il y aura un abus dans la relation conjugale entre les deux époux.

Ce système provoque un déséquilibre familial et c'est réciproque.

A l'intérieur de la famille, ce système est basé sur le rôle entre tous les éléments en vue de l'efficacité de la vie conjugale et aussi à aboutir à la continuité de la négociation extensive pour construire aussi les précisions des rôles.

En ce qui concerne la méthode de l'étude, elle était basée sur la manière en vue d'approfondir dans des recherches pour savoir la réalité sociale.

Les résultats de l'étude étaient aussi :

- Il ya une relation entre le choix du mariage traditionnel ou moderne.
- Mettre fin a la vie conjugale après les problèmes inadmissible.
- Relation mauvaise entre les divorcées et la famille de leur époux.
- L'existence des effets indésirables sans la mise au courant des familles.
- La mise en tente et la nervosité entre le couple mènent à un indicateur qui prouve le non cohérence entre les deux.
- La non maturité des épouses (femmes) et le mariage précoce.

كلمة تشكر

كلمة تقدير وشكر وامتنان إلى كل المبحوثات اللائي وضعن ثقتهن بنا فأنجز بفضلهن هذا العمل المتواضع.

كلمة شكر إلى الأستاذة المؤطرة "سيدي موسى ليلى" التي أنارت خضم الفكر فسطع.

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من كل موضع.

بقلم:هرندي كريمة

الإهداء

إلى من أنارا دربه العلى بمحجر العين

إلى من غرسا حبه العلم وله الحنين

إلى من رسما رسمة خير على الجبين

إلى الوالدين العزيزين.